أثر الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات على التحوّلات السياسية والأمنية في المنطقة العربية (2010–2017)
(الأردن – حالة دراسة)

The Impact of the Information and Communication Revolution on Political and Security Transformations in the Arab Region (2010-2017)
(Jordan - Case Study)

إعداد الطالبة

منال محمود كريم حموري

إشراف

الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

أيّار، 2018

التفويض

أنا الطالبة **منال محمود كريم حموري**، أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نُسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات عند طلبها.

الاسم: منال محمود كريم حموري

التاريخ: 26 / 05 / 2018

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نُوقشت هذه الرسالة، وعنوانها "أثر الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات على التحوّلات السياسية والأمنية في المنطقة العربية (2010-2017) (الأردن – حالة دراسة)

وأُجيزت بتاريخ: 26/ 5 / 2018.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1. الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي،	مشرفا ورئيسا ،	
2. الدكتورة ريما أبو حميدان	عضواً داخليا ،	
3. الدكتور وليد أبو دلبوح	عضوا خارجيا ،	

شكر وتقدير

أشكر من كل قلبي، مشرفي الكريم الفاضل **الأستاذ الدكتور / عمر الحضرمي،** على دعمه وجليل صبره، وحرصه على أن يرتقي بهذا العمل الأكاديمي، جزاه الله كل خير.

كما أشكر الأساتذة الفاضلين أعضاء لجنة المناقشة **الدكتورة ريما أبو حميدان، والدكتور وليد أبو دلبوح،** على جهدهم ووقتهم وحرصهم على تطوير محتوى هذه الدراسة.

ولن أنسى شكر أساتذتي الذين قدموا جهودهم المشكورة طوال فترة دراستي في جامعة الشرق الأوسط، التي أتقدم لإدارتها وكل العاملين فيها بأصدق مشاعر الشكر والتقدير

الباحثة

الإهداء

إلى أهلي الكرام الطيبين، وأخص منهم والدتي، وأخي يحيى، وإلى أصدقائي الأعزاء

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل،

إلى كل من يحب الخير،

أهدي هذا العمل المتواضع، ...

الباحثة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول	
أولا: خلفية الدراسة وأهميتها	1
مشكلة الدراسة	4
هدف الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
فرضية الدراسة وأسئلتها	6
حدود الدراسة	6
محددات الدراسة	7
مصطلحات الدراسة	7
ثانيا: الأدب النظري والدراسات السابقة	10
أ. الأدب النظري	10
ب. الدراسات السابقة	13
1. الدراسات العربية	13
2. الدراسات الأجنبية	18
ثالثا: منهجية الدراسة	22

الفصل الثاني

المبحث الأول: ماهية المعلومات وتأصيلها 26
المبحث الثاني: التأصيل التكويني لثورة المعلومات والاتصالات ومفاعيلها الراهنة 37

الفصل الثالـث

المبحث الأول: واقع ثورة المعلومات والاتصالات في العالم العربي 50
المبحث الثاني: تحليل أوجه تفاعل المواطن العربي سياسيا وأمنيا مع ثورة المعلومات والاتصالات.. 64

الفصل الرابـع

المبحث الأول: الدور السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات في الوطن العربي (2010-2017) 86
المبحث الثاني: الدور السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات في الأردن (2010-2017) 101

الفصل الخـامس

قائمة المصادر والمراجع 115
أ. المراجع العربية 115
ب. المراجع الأجنبية 123

أثر الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات على التحوّلات السياسية والأمنية في المنطقة العربية (2010–2017) (الأردن – حالة دراسة)

إعداد الطالبة

منال محمود كريم حموري

إشراف

الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي

الملخص

هدفت الدراسة تقديم وصف لواقع الإنترنت والاتصالات في الأردن، من حيث انتشارها، ومستخدموها، ومجالات استخدامها، والأبعاد السياسية، والأمنية، والإعلامية والقانونية إذا دعا السياق، لهذا الاستخدام، وأطره، ومعيقاته، وما يجب أن يُحذَر منه؛ سياسيا، وأمنيا. وتمحورت الدراسة حول التعريف بماهية ثورة المعلومات والاتصالات، وتأصيلها الفكري والعلمي والتكويني، والوقوف على كيفية تعامُل المواطن العربي بشكل عام، والأردني، بشكل خاص، مع هذا التحول في الفكر الإنساني الذي أحدثته ثورة المعلومات والاتصالات في الفترة (2010–2017)، ثم تناولت بالتحليل الأثر السياسي والأمني لثورة المعلوماتية والاتصالات في المنطقة العربية عموما، والأردن خصوصا، في الفترة 2010–2017.

في نتائجها، توصلت الدراسة إلى بيان الأسس التي قامت عليها ثورة المعلومات والاتصالات، وأوضحت ماهيتها من منظور علمي عام، كما ومن جوانب تكوينية تتصل ببنيتها، ونتاجاتها، وأهم تطبيقاتها. وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن المواطن العربي والأردني تفاعلا بحيوية وحماس مع ثورة المعلومات والاتصالات، وخاصة مع الإعلام الجديد، ومواقع التواصل الاجتماعي، كما كانت لهذا التفاعل أبعاد سياسية وأمنية واجتماعية عميقة، برهنتها الأحداث التي تشهدها المنطقة منذ أكثر من سبع سنوات،

وخاصة في ظل أحداث ما أُسمي "الربيع العربي". وتوصلت الدراسة إلى أنه كانت لثورة المعلوماتية والاتصالات في المنطقة العربية عموما آثار سياسية وأمنية بارزة وواضحة، سواء بالتحريض، أو تنظيم الحركات، أو التنسيق بين الناشطين، بل وصولا إلى القيام بأنشطة تنظيمية مباشرة، إلى جانب الدور التوعوي والإخباري الكثيف الذي شهدته الساحة العربية، وضمنها الأردن، طوال الفترة التي غطتها الدراسة.

الكلمات المفتاحية: ثورة المعلوماتية والاتصالات، التحولات السياسية، التحولات الأمنية، المنطقة العربية، الأردن، وسائل التواصل الاجتماعي.

The Impact of the Information and Communication Revolution on Political and Security Transformations in the Arab Region (2010-2017) (Jordan - Case Study)

Prepared by
Manal Mhmoud Hamouri
Supervised by
Prof. Omar Hdrami

Abstract

This study aimed at describing the reality of the Internet and telecommunications in Jordan, in terms of its spread, users, areas of use, and their political, security, media and legal dimensions if the when needed, from the perspective of internet usage frameworks and obstacles, and what should be warned of, politically and security wise. The study focused on the introducing information and communications revolution, its intellectual, scientific and content, and how the Arab citizen in general and Jordanian society in particular dealt with this shift in the human thought caused by the information and communications revolution, especially in the period 2010-2017. The political and security impact of the information and communications revolution in the Arab region in general, and Jordan in particular, in the period 2010-2017 were studied.

In its results, the study articulated the foundations of the information and communication revolution and explained its general scientific perspective as well as some aspects related to its structure, its products, and its most important applications. The study also found that the Arab and Jordanian citizens interacted vigorously and enthusiastically with the information and communication revolution, especially with the new media and social networking sites. This interaction also had profound political, security and social dimensions, which were proved in the events that have been taking place in the region for more than seven years, in the so-called "the Arab Spring". The study showed also that the information and communications revolution has generally had clear political and security implications in the Arab region. The effects manifested in instigating, organizing movements, and coordinating activists or even direct by organizational activities. This was accompanied by extensive awareness and news spreading activities that have taken place in the Arab arena, including Jordan, throughout the period covered by the study.

Keywords: Information and Communication Revolution, Political Transformation, Security Transformation, The Arab Reign, Jordan, Social Network.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولا: خلفية الدراسة وأهميتها

ترى الدراسة أن ثورة المعلومات والاتصالات أحدثت تغييرات غير مسبوقة ربما، في تاريخ الحياة الإنسانية. وكانت هذه التغيرات في غاية في التنوّع، ووصلت إلى ما نشهده راهنا ودخولها إلى أدقّ تفاصيل حياة الدول، والشعوب، والجماعات، وصولاً إلى الأُسَر والأفراد. وما كان يومًا ما نقلة تقنية جبّارة، صار اليوم تحوّلاً في نمط الحياة العامّة، والخاصة.

دخلت المعلوماتية والحواسيب الحياة المعاصرة من باب تطبيقات العلوم، وعالم الأعمال، خاصة البنوك وشركات التأمين، وحواسيب الدول والحكومات، قبل عقود مضت، وصارت نتاجات ثورة المعلومات والاتصالات اليوم في متناول أيدي الأطفال قبل الكبار. لقد أتى التحوّل الأكبر، بدخول ثورة الاتصالات والإنترنت على خطّ الحوســـــــــــبة، فتضاعفت تأثيرات هذا التحوّل؛ كمًّا، ونوعًا. إننا نعيش بالفعل مع "طريق المعلومات السريع" "Internet Cyberhighway"، وتدخل البشرية، رويدًا رويدًا، ما صار يُعرَف منذ سنوات قليلة بـِ "الثورة الصناعية الرابعة"، التي تؤسس لمرحلة جديدة كليًّا من مراحل تطور الحضارة الإنسانية.

بدأ الإنترنت منذ العام 1969 تطبيقا عسكريا هدفه ضمان ديمومة الاتصالات في حال نشوب حرب بين المعسكرين المتصارعين أيام الحرب الباردة؛ الاتحاد السوفييتي، ومن ورائه دول المنظومة الاشتراكية – حلف وارسو، والولايات المتحدة الأميركية، قائدة النظام الرأسمالي العالمي، ومن ورائها دول

الناتو. ودخلت بعض الجامعات الأميركية للاستفادة من نظام الإنترنت "العسكري"، للتواصل فيما بينها لأغراض علمية. ومن المفارقات أن نظام البريد الإلكتروني سابق على الإنترنت، في مجرى هذا التطور. وشيئًا فشيئًا، نشأت الشبكة العنكبوتية العالمية، وتداخلت تطبيقات البريد، وتصفّح الشبكة، مع التطور الموازي في تطبيقات البرمجيات، والاتصالات، دخلت وسائل التواصل الاجتماعي هذه الحلقات العلمية التطبيقية المتعاضدة، وصارت الآن من أبرز الوجوه المعاصرة لثورة المعلومات، والإنترنت، والاتصالات.

وكما هي الحال مع كل قفزة أو ثورة تقنية، كانت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والأمنية، من المتأثرين والمؤثرين في مسارات هذا الانتقال الجماعي إلى العصر الرقمي، واقتصاد المعرفة، والقرية العالمية الصغيرة. وأضفت العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية–الثقافية أبعادًا أخرى على هذه الصورة العامة، فتشابكت مركبات هذا "الحدَث الكوني"، إلى درجة أصبح فيها الاستغناء عن الهاتف الذكي، والحساب على مواقع التواصل الاجتماعي، وتصفّح المواقع المختلفة على الإنترنت، أشبه بالحرمان من أساسيات الحياة الضرورية.

ودخلت هذا الميدان، بصورة متزايدة: مؤسسات الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات المدافعة عن قضايا إنسانية متنوعة، والصحف، ومؤسسات الإعلام والاتصال الأخرى، والحكومات، وعدد كبير من المعنيين بهذا الانفتاح في التواصل بين مختلف القطاعات والأوساط. أما الحملات السياسية، والانتخابات البرلمانية، والحكومات الإلكترونية، وحملات الترويج من شتى الأصناف، فاستقبلت نوافذ التواصل الجديدة بحماس كبير. وشهدت السنوات القليلة الماضية بروزًا متزايدًا للدور السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات. كان استخدام "داعش" وغيرها من التنظيمات الإرهابية، لمواقع على الإنترنت، ولمواقع التواصل الاجتماعي؛ بغرض تجنيد الأعضاء، والتأثير الفكري، مثالاً صارخًا على الدور السياسي–الأمني والفكري لهذه المواقع، والوسائط. وكان ارتكاز الرئيس الأميركي "دونالد ترامب"

على الإعلام الجديد، ووسائط التواصل الاجتماعي في الترويج لحملته، ملفتا للنظر، خاصة وأنه واجه الأركان الإعلامية التقليدية السائدة والراسخة تاريخيا في الولايات المتحدة، بهذه الوسائط الجديدة، وبنجاح غير مسبوق.

هذا المشهد العام الجديد لاقى اهتماما كبيرا، وأولته أوساط حكومية ومدنية عديدة عناية سياسية– أمنية خاصة، على مستوى المتابعة، والتدخل، والتشريع الواقي من أعمال سوء الاستخدام على الشبكة.

إن المنطقة العربية معنية، أكثر من غيرها ربما، بمواكبة هذه المستجدات، خاصة وأن سبع سنوات "عجاف" مضت، كانت كفيلة بتوخي كل الحذر، وبالمتابعة العلمية والسياسية والأمنية الحثيثة، لما يدور في الفضاء الإلكتروني، دون مصادرة تعسفية للحريات، بأي شكل، وتحت أي غطاء. فبعض سوء استخدام نتاجات ثورة المعلوماتية والاتصالات، لا يلغي آلاف أضعافه من الاستخدامات النزيهة الحضارية، التي تصبّ في خدمة الإنسان، ورفاهه، وأمنه.

إن موضوع ثورة المعلومات والاتصالات، بطبيعته، يدعو الباحثين من مختلف الاختصاصات والتوجهات، إلى تناول ما ينير جوانب يلفّها بعض الغموض حوله حتى الآن. والآثار السياسية والأمنية لهذه الثورة، لم تلقَ بعد، إلاّ جزءًا يسيرًا، ممّا تستحقه من اهتمام.

تفاعل الأردنيون، ولا يزالون، بحماس وإيجابية مع نتاجات ثورة المعلومات والاتصالات. وشمل هذا التفاعل مختلف الأوساط، الرسمية، والشعبية، ومؤسسات الأعمال على اختلافها، والمدارس والجامعات، وصولا إلى الأفراد. لكن ما أتت به هذه الثورة لم يكن يحمل فقط ما هو إيجابي، ميسّر لأمور الحياة العملية والخاصة فقط، فقد حملت هذه الثورة أيضا عددا من السلبيات، بعضها على المستوى الأخلاقي، وبعضها على مستوى إضاعة وقت متزايد في اللهو على حساب ما هو مفيد فكريا وثقافيا

وحضاريا، وصولا إلى استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لبثّ الإشاعات، والترويج لعدد من المفاهيم المضللة، ذات النتائج الضارة، بل والخطيرة، سياسيا وأمنيا، وهذا الجانب تحديدا هو المجال الذي تتحرك فيه الدراسة.

مشكلة الدراسة

أن الأبعاد السياسية والأمنية لأي ظاهرة، تأخذ بطبيعتها مكانة خاصة، فتتجّه الأنظار إليها، نظرا للأثر الهام الذي يمسّ حياة جماعات واسعة من الناس. ولو اقتصرت آثار ثورة المعلومات والاتصالات على تيسير التواصل والحوسبة والسرعة، لما لاقت مثل هذه الدرجة من الاهتمام، الذي تلاقيه بالفعل، ومع تزايد واتضاح الأبعاد السياسية والأمنية لهذه الثورة.

ولمّا كانت المنطقة العربية، بأحداثها الجسام طوال سبع سنوات مضت، من ساحات الفعل البارز لاستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي سياسيا وأمنيا، فإن التوجه بالتقصي والبحث نحو هذه المشكلة، يحدد هوية مشكلة الدراسة.

وعليه، تتعيّن مشكلة الدراسة في تبيان الأثر السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات على المنطقة العربية عمومًا، والحالة الأردنية خصوصا، إذ تتمحور الدراسة حول تلك الآثار عليه، في الفترة (2010-2017).

هدف الدراسة

تهدف الدراسة تقديم وصف دقيق، ما أمكن، لواقع الإنترنت والاتصالات في الأردن، من حيث انتشارها، ومستخدموها، ومجالات استخدامها، والأبعاد السياسية، والأمنية، والإعلامية والقانونية إذا دعا

السياق، لهذا الاستخدام، وأطره، ومعيقاته، وما يجب أن يُحذَر منه؛ سياسيا، وأمنيا. ويمكن تحديد أهداف الدراسة، بالآتي:

1. التعريف بماهية ثورة المعلومات والاتصالات، وتأصيلها الفكري والعلمي والتكويني.
2. الوقوف على كيفية تعامُل المواطن العربي بشكل عام، والأردني، بشكل خاص، مع هذا التحول في الفكر الإنساني الذي أحدثته ثورة المعلومات والاتصالات في الفترة (2010–2017).
3. تحليل الأثر السياسي والأمني لثورة المعلوماتية والاتصالات في المنطقة العربية عموما، والأردن خصوصا، في الفترة 2010–2017.

أهمية الدراسة

لعلّ مقدمة هذه الخطة أوصلت إلى بعض عناصر أهمية هذه الدراسة.

الأهمية العلمية: عدا عن أهمية الموضوع، وحداثته، والنقص في المكتبة العربية حوله، ربّما كان لدراسة الآثار السياسية والأمنية لثورة المعلومات والاتصالات أهمية إضافية؛ نظرا لكثرة المسائل ذات الأهمية الإحصائية، والمعرفية الأكاديمية، التي يُؤمل أن تضيفها الرسالة المقتَرحة لمكتبة الدراسات ذات البُعد السياسي الأمني والأكاديمي، في علاقته بثورة المعلومات والاتصالات. كما يمكن أن تسهم هذه الدراسة في توفير مرجع أكاديمي موثوق، حين يتعلّق الأمر بالتوجهات المستقبلية للتعامل مع ثورة المعلومات والاتصالات، بآثارها المختلفة.

الأهمية العملية: يُؤمَل أن تكون الدراسة ذات بُعد عملي لصاحب القرار، والمشرِّع، والمراقب، السياسي، والأمني. وتتضاعف الأهمية العملية، بالنظر إلى الغموض الذي يلفّ كثيرا من جوانب الأثر السياسي

والأمني لثورة المعلومات. وعلى ذلك، يصبح مدّ صاحب القرار، والباحث، بمعرفة أعمق لتلك الآثار، حاجة عملية ماسّة لمختلف المعنيين.

فرضية الدراسة وأسئلتها

سوف تحاول الدراسة أن تثبت الفرضية التي مفادها:

"هناك علاقة ارتباطية بين تفجر الثورات التقنية وثورة المعلومات والاتصالات وبين التحولات السياسية والأمنية في الدول العربية، والأردن حالة دراسية". ولفحص هذه الفرضية، فإن الدراسة تهدف الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما ماهية ثورة المعلومات والاتصالات وتأصيلها الفكري والعلمي والتكويني؟
2. كيف كان تعامُل المواطن العربي، بشكل عام، والأردني، بشكل خاص، مع هذا التحول في الفكر الإنساني الذي أحدثته ثورة المعلومات والاتصالات في الفترة (2010–2017)؟
3. ما الأثر السياسي والأمني لثورة المعلوماتية والاتصالات في المنطقة العربية عموما، والأردن خصوصا، في الفترة 2010–2017؟

حدود الدراسة

الحدود المكانية: تتحدّد الدراسة مكانيا، بجميع الدول العربية عمومًا، وبالأردن، خصوصًا.

الحدود الزمانية: تتحدّد الدراسة زمانيًّا، بدراسة أثر ثورة المعلوماتية والاتصالات على التحوّلات السياسية والأمنية في المنطقة العربية 2010–2017 (وضمنها فترة ما يُسمّى "الربيع العربي" منذ 2011). ولكن، ربما تضطر الباحثة إلى العودة إلى ما قبل هذه الفترة لضرورة إثبات الفرضية، وتحديد مفاهيم البحث.

محدّدات الدراسة

إن الدراسة قد تواجه مجموعة من التحديات، منها، قلة الأدبيات التي تناولت الموضوع، ونظرًا لصعوبة الوصول إلى معلومات دقيقة حديثة وراهنة، ينشأ هذا الحد، بالإضافة إلى ندرة الدراسات حول هذا الموضوع في المنطقة العربية والأردن. ويُضاف إلى المحددات حقيقة أن هناك حالة من الانقسام حول التعاطي مع هذه الظاهرة مما أقام مساحات كبيرة من الجدل والاختلاف الذي وصل إلى درجة التضادّ أحيانا.

مصطلحات الدراسة

أَثَرٌ (لغة): (اسم)، والجمع: آثارٌ. الأَثَرُ: العلامة، لَمْ نَجِدْ لَهُ أَثَرًا: خَبَرًا. مَازَالَ أَثَرُ الجُرْحِ بَاقِياً: عَلاَمَتُهُ، اِقْتَفَى أَثَرَ أَقْدَامِهِ. جَاءَ فِي أَثَرِهِ: بَعْدَهُ، وأَثَر الجرح بعد البرء (قاموس المعاني، 2017).

ولا تحديد **اصطلاحيا** للأثر في حد ذاته دون إضافته، إلا بالمعنى الديني، وتعريف الأثر اصطلاحا: هو النتيجة والحاصل وما يترتب على الشيء، الذي هو في الدراسة ثورة المعلومات والاتصالات.

الثورة (لغةً): في مادة ثار: ثار الشيء، هاج، ثورة الغضب حدته، والتأثر الغضبان، ويقال للغضبان أهيجَ ما يكون: وقد ثار ثائره وفار فائره، إذا غضب وهاج غضبه، وثار إليه وثب. ويربط اللسان العربي لفظ "الثورة" بذلك لغويا أو إيحاءً لغويا، بمعاني عدم الانضباط والغضب (لسان العرب). و**ثورة**: مصدر

ثارَ، ثَورة: (اسم)، الجمع: ثَوْرات وثَوَرات، والثَّوْرَة: تغيير أساسي في الأوضاع السياسية والاجتماعية يقوم به الشعب في دولةٍ مَّا (معجم المعاني، 2017).

المعلومات (لغة): جمع معلومة، معلومات: (اسم) جمع معلومة: أخبار وتحقيقات أو كلّ ما يؤدّي إلى كشف الحقائق وإيضاح الأمور واتِّخاذ القرارات. مزيد من المعلومات، مجموعة الأخبار والأفكار المخزَّنة أو المنسَّقة بواسطة الكومبيوتر (معجم المعاني، 2017).

المعلومات (اصطلاحا): المعلومات: هي البيانات التي تمت معالجتها بطريقة هادفة لتكون أساس لاتخاذ القرارات فهي وليدة البيانات التي تم جمعها عن موضوع معين وإذا ما تم إعادة تنظيمها وترتيبها ومعالجتها بشكل صحيح ومنظم ستعمل على تغيير أو تعديل الحالة المعرفية للإنسان وبالتالي سوف تؤثر في عملية اتخاذ القرار سواء بالنسبة للأفراد أو المنظمات أو المجتمعات (الجاسم، 2005: 11). وتتفق الباحثة في التعريف الإجرائي للمعلومات مع التعريف الاصطلاحي.

ثورة المعلومات (Information Revolution): اصطلاحا، هي النمو السريع لكمية المعلومات، وهذا ما أدى إلى هذه الحقبة الحالية من تاريخ البشرية التي حلّ فيها امتلاك المعلومات ونشرها محلّ المكننة والتصنيع، باعتبارهما قوة محركة للمجتمع (دعبول، 2017 كما ورد في: المعرفة almarefa.org). وتتفق الباحثة، إجرائيا، مع التعريف الاصطلاحي. وثورة المعلومات: التقدُّم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات، الذي أعطى قدرة فائقة للحركة المعلوماتيّة على المستوى العالمي بتجاوزه كل حواجز القوميّات.

ثورة الاتصالات Communication Revolution: هي ثورة حققها العالم المعاصر في مجال تكنولوجيا الاتصالات، وأسهمت في التقريب بين الشعوب، وجعل العالم قرية كونية صغيرة، ويعيش في

عصر المعلومات فائقة السرعة؛ بسبب السماوات المفتوحة، والإنترنت، والطريق السريع للمعلومات، وأضعفت من الحدود الدولية وقبضة الدولة على مواطنيها (عبد الكافي، 2005: 140). وتتفق الباحثة، إجرائيا، مع التعريف الاصطلاحي.

مواقع التواصل الاجتماعي: تركيبة اجتماعية إلكترونية تتم صناعتها من أفراد أو جماعات أو مؤسسات، وتتم تسمية الجزء التكويني الأساسي (مثل الفرد الواحد) باسم (العقدة – Node)، بحيث يتم وصل هذه العُقد بأنواع مختلفة من العلاقات؛ كتشجيع فريق معين، أو الانتماء لشركة ما، أو حمل جنسية بلد ما في هذا العالم. وقد تصل هذه العلاقات لدرجات أكثر عمقاً، كطبيعة الوضع الاجتماعي، أو المعتقدات، أو الطبقة التي ينتمي إليها الشخص" (عواد، 2010). وتتفق الباحثة، إجرائيا، مع التعريف الاصطلاحي.

الأمن (لغةً**):** قال ابن منظور: "أمن، الأمان، وقد أمنت فأنا آمِن، وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف، أمن فلان يأمن أمنا وأمانا. وقال صاحب الصحاح: الأمن ضد الخوف والأمنة الأمن (ابن منظور، 2000: 163).

والأمن (اصطلاحًا)**:** "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية" (هويدي، 1975: 42).

والأمن (إجرائيا)**:** هو حالة من الطمأنينة والاستقرار مستقرة ناجمة عن الإجراءات الأمنية التي تُتخذ للحفاظ على سلامة مواطني الدولة، وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية، في الداخل والخارج.

ثانيا: الأدب النظري والدراسات السابقة

أ. الأدب النظري

منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، شهد الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموا هائلا؛ مدفوعا في المقام الأول بالنظام اللاسلكي، والتكنولوجيات، وتحرير أسواق الاتصالات. وقد تطورت الاتصالات المتنقلة، من خدمات الصوت والنصوص البسيطة، إلى التطبيقات المبتكرة المتنوعة، والإنترنت المتنقلة ذات النطاق العريض. في عام 2016، كان هناك أكثر من 7,3 مليار من اشتراكات الهواتف الخلوية في جميع أنحاء العالم، وعلى الصعيد ذاته، كان هناك 3,7 مليار شخص يستخدمون الإنترنت، منهم 2,5 مليار من البلدان النامية. وارتفعت اشتراكات النطاق العريض المتنقل باستمرار لتصل إلى 3,6 مليار، في حين أن عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت وصلت إلى أكثر من 884 مليونا خلال الفترة نفسها. وتؤثر نتاجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع القطاعات. وأظهرت البحوث أن الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يرتبط بفوائد اقتصادية؛ من قبيل زيادة الإنتاجية، وانخفاض التكاليف، والفرص الاقتصادية الجديدة، وخلق الوظائف، والابتكار، وزيادة التجارة. وتـــــساعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أيضا على توفير خدمات أفضل في مجالي الصحة والتعليم، وتعزيز التماســك الاجتماعي (World Bank, 2017: v).

وفي الواقع، تعيش البشرية الآن عصر "الثورة الصناعية الرابعة" أو ما يُسمّى أيضًا "الإنترنت الصناعي" أو "المصنع الرقمي"، وهي تسميات لا تعطي نظرة شمولية مثل مصطلح "الثورة الصناعية الرابعة". فبينما ركزت الثورة الصناعية الثالثة على أتمتة الآلات الفردية والعمليات، تجمع الثورة الرابعة بين التحول الرقمي الشامل للأصول المادية كافة، والتكامل في المنظومة الرقمية مع الشركاء في سلسلة

القيمة. ويعزز توليد، وتحليل، وإيصال البيانات بسلاسة المكاسب التي وعدت بها الثورة الصناعية الرابعة، والتي تنشر مجموعة كبيرة من التقنيات الحديثة لخلق القيمة. أنن نشهد بدءًا من العام 2015 الثورة الصناعية الرابعة، ونجد أنفسنا في الوقت الحالي في بداية هذه الثورة، التي من سماتها الاعتماد على أنظمة الإنتاج الإلكتروني الملموس، التي تهدف إلى ربط عالمي الإنتاج المادي والافتراضي. ففي هذه الثورة، صارت العمليات الرقمية تجمع بين عمليات التحويل الرقمي، وبين تكامل سلاسل القيمة والمنتجات والخدمات. وإلى جانب ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات، والآلات، والإنسان صاروا مرتبطين معاً، ويتفاعلون في الوقت الحقيقي. (pwc & GMIS, 2016: 5-7).

ولعل هذه "الثورة الرابعة" ستؤثّر على الجميع، وبينهم الحكومات. فباستمرار تداخل العوالم المادية والرقمية والبيولوجية؛ ستتيح التقنيات والمناهج الجديدة للمواطنين، وبشكل متزايد، التفاعل مع الحكومات، والتعبير عن آرائهم وتنسيق جهودهم. وفي الوقت عينه، ستحظى الحكومات بقوة تكنولوجية جديدة؛ لزيادة سيطرتها على السكان باستخدام أنظمة المراقبة المنتشرة، والقدرة على التحكم في البنية التحتية الرقمية. مع ذلك، فإن الحكومات ستواجه ضغوطا متزايدة لتغيير نهجها والقبول بإشراك الجمهور في رسم السياسات، وأن دورها المركزي في إدارة السياسة سيتضاءل؛ بسبب المصادر الجديدة من المنافسة، وإعادة توزيع السلطة، وجعلها لا مركزية؛ بسبب التكنولوجيات الجديدة. في نهاية المطاف، فإن قدرة النظم الحكومية والهيئات العامة للتكيف ستحدد بقاءها من عدمه. فإذا ثبت أنها قادرة على القبول بالتغييرات الكبيرة من خلال إخضاع هياكلها إلى مستويات الشفافية والكفاءة، التي تمكنها من الحفاظ على قدرتها التنافسية، فإنها ستستمر، أما إذا كانت غير قادرة على ذلك؛ أي أنها لا تستطيع أن تتطور، فسوف تواجه مشكلات متزايدة، وسيكون ذلك جليا، بشكل خاص، في مجال التنظيم. لقد تطورت النظم الحالية للسياسة العامة وصنع القرار في أعقاب الثورة الصناعية الثانية، عندما توافر الوقت الكافي أمام صناع القرار

لدراسة موضوع معين، لوضع الحلول اللازمة، أو الإطار التنظيمي الملائم. كانت العملية برمتها مصممة بشكل صارم، وميكانيكية في تنفيذها، وتتبع أسلوبا هرميا يعمل من الأعلى إلى الأسفل، ولكن مثل هذا النهج لم يعد ممكنا؛ نظرا لسرعة التغيير، والآثار الواسعة للثورة الصناعية الرابعة، فالمشرّعون والمنظمون سيكونون تحت ضغوط عالية جدا، إلى درجة لم يسبق لها مثيل (السعد، 2016).

ومن حياتنا اليومية في عصرنا الراهن، نلاحظ أن أدوات الاتصال وتطبيقاته المختلفة انتقلت إلى يد الجمهور، ولم تعد حكرا على المؤسسات الإعلامية، خاصة بعد التزاوج بين تكنولوجيا الاتصال الحديثة والوسائط المتعددة والكمبيوتر، وهو ما تمخضت عنه أشكال جديدة للاتصال والتواصل، وبناء المضامين، والرسائل الإعلامية، وتدفقها بشكل حر بين المستخدمين، فلم تعد وظيفة الهواتف النقالة تقتصر على التخاطب والتواصل عن بعد فحسب، بل صارت لها وظائف وأدوار جديدة أكثر ديناميكية؛ حيث أصبحت تُستخدم في إرسال دعوات المظاهرات السياسية والحقوقية، أو لنشر المعلومات بطرق سريعة وأقل تكلفة، وكذلك الأمر بالنسبة لشبكة الإنترنت وتطبيقاتها المتعددة؛ على غرار الصحافة الإلكترونية، والمواقع الإخبارية متعددة المضامين والمحتويات لتعطي بذلك هامشًا أكبر للحرية في التعبير وإبداء الرأي لجمهورها من المستخدمين. وصار المتلقي هو الآخر من يرتب أجندة أولوياته، ويختار الموضوعات والقضايا التي يريد طرحها النقاش، وانتقل الفرد من كونه متلقيا سلبيا في عملية الاتصال، إلى متلقٍّ إيجابي يشارك في عملية اختيار المعلومات، وإعدادها، وتخزينها، وتوجيهها، ونشرها (سهيلي، 2015: ب)، وهذا المتغير صار يعكس أبعادًا سياسية وأمنية وفكرية وثقافية غاية في الحساسية، وهو بطبيعته ذو قدرات على الفعل إيجابًا، في غالبية الأحيان، وسلبًا، في أحيان أخرى غير نادرة.

في آخر المسوحات، وصلت نسبة انتشار الإنترنت 87% من مجموع السكان في الأردن، بحسب هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الأردنية. ووصل مجموع مشتركي الإنترنت في الأردن قرابة 8.684 مليون

مستخدم حتى نهاية الربع الثالث من عام 2016 بمختلف تقنيات الخدمة المتوافرة في البلد. وكانت الأداة الأكثر استخداما للولوج إلى الإنترنت في الأردن حتى نهاية شهر أيلول من عام 2016 الماضي كان من نصيب التصفح عبر الهواتف الخلوية (mobile broad band)، وبعدد بلغ 8.38 مليون مستخدم. والأردن سجل المرتبة السادسة بعدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية بالشرق الأوسط بحسب موقع "statista" المتخصص (الرأي، 2017/5/1).

إن هذه المعطيات كفيلة، في ذاتها، للنظر في آثار هذا الحضور، في اتجاهات يصعب حصرها، ولكن الجانب السياسي والأمني حاضر بالضرورة في الطيف الواسع المتنوع للإنترنت، ومواقعها.

ب. الدراسات السابقة

1. الدراسات العربية

دراسة إبراهيم (2010)، بعنوان: "أثر ثورة المعلومات في التطور الديمقراطي في الوطن العربي". هدفت الدراسة تبيُّن العلاقة الارتباطية بين ثورة المعلومات والاتصالات من جهة، وبين التطور الديمقراطي في الوطن العربي من جهة ثانية. وتفرع عن هذا الهدف العام جملُة أهداف تتحدد في زاوية التأثير الذي تمارسه أبرز مظاهر ثورة الاتصالات: القنوات الفضائية، والشبكة العنكبوتية – "الإنترنت"، وغيرها، في تشكل الرأي العام العربي ومنظمات حقوق الإنسان والحركات النسوية العربية، وصولاً إلى محاولة استشراف مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، والسيناريوهات المحتملة لتطورها، في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات.

وسعت الدراسة إلى ربط النظري بالمسحي لتعرّف تأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوصلت الدراسة إلى أن أثر هذه الثورة واضح في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، وحاول الباحث استشراف سيناريوهات محتملة لمستقبل التطور الديمقراطي في الوطن العربي، في ضوء هذه الثورة. وأبرزت نتائج الدراسة تأثير ثورة المعلومات والاتصالات في تشكيل الرأي العام العربي وأنشطة منظمات حقوق الإنسان.

دراسة العلاونة (2012)، بعنوان: "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري –دراسة ميدانية على النقابيين في إربـد". وانطلقت الدراسة من أن الأردن شهد منذ بداية عام (2011)، كغيره من العديد من الدول العربية، موجة من الاحتجاجات

والاعتصامات والمسيرات المطالبة بإحداث تغييرات إصلاحية، في المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، ومن أن مواقع التواصل الاجتماعي أتاحت المجال لمنظمي فعاليات هذا الحراك الجماهيري، للمشاركة والتفاعل مع الأحداث، على مستوى التحفيز وتحريك الرأي العام. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تعّرف دور مواقع التواصل الاجتماعي، في حفز المواطنين الأردنيين للمشاركة في فعاليات الحراك الجماهيري، باستخدام منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي، على عينة بلغت (296) مفردة، من النقابيين في مدينة إربد. وكان من أبرز النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة أن ما نسبته (74,7%) من النقابيين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي، و (24,3%) منهم يستخدمونها لأنها تتيح الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية، وأن (50,6%) من النقابيين يستخدمون "الفيسبوك"، و (27,1%) يستخدمون "تويتر"، وأن دوافع استخداماتهم لهذه المواقع تتمثل بأنها تسمح بالتواصل مع الأصدقاء بنسبة (28,5%)، وتتيح الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية مطلقة بنسبة (21,8%). كما بينت النتائج أن (56,6%) من النقابيين يشاركون (دائماً، أو أحياناً، أو نادراً) في الحراك الجماهيري الذي يطالب بإجراء الإصلاح والتغيير في الأردن، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. وتصدرت المطالبة بإصلاحات دستورية قائمة موضوعات الحراك الجماهيري، التي يشارك بها النقابيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وحصلت على ما نسبته (14,4%)، تلتها المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بنسبة (14,1%). كما أوضحت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمات الديموغرافية للنقابيين وبين المشاركة في الحراك الجماهيري عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

دراسة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التربية والتعليم، ومبادرة التعليم الأردنية (2012)، بعنوان: "دراسة مسحية حول انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مدارس المملكة الأردنية الهاشمية". هدفت الدراسة معرفة مدى جاهزية واستخدام تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات في جميع مدارس المملكة، وإلى إنشاء قاعدة بيانات وطنية حول جاهزية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في مدارس المملكة، إضافة إلى المساعدة في وضع خطط واستراتيجيات وبرامج تدعم التطوير التربوي المبني على اقتصاد المعرفة. واستُخدِم في الدراسة المنهج الوصفي المسحي التحليلي الكمي. وقد تم تطبيق هذه الدراسة في شهري نيسان وأيار من العام 2011، وتكوّن مجتمع الدراسة الخاص بعملية المسح وجمع البيانات الكمية مدارس المملكة جميعها (باستثناء مدارس رياض الأطفال)، حيث شملت القطاعات الحكومية والخاصة جميعها، ووكالة الغوث الدولية، بحيث بلغ العدد الكلي (4610) مدارس. وكان من أهم النتائج التي تو صلت إليها الدراسة ما يلي:

تمتلك ما نسبته 76% من إجمالي مدارس المملكة خط هاتف أرض ي واحد على الأقل. وبالنسبة لعدد الحواسيب في المدارس، فقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد ما يفوق (95) ألف جهاز. وفيما يتعلق بشبكة الإنترنت، فقد بينت الدراسة أن نسبة الانتشار قد بلغت 86% في المدارس المستجيبة، حيث كان للحزمة العريضة نصيب الأسد في جميع القطاعات. ومن حيث امتلاك الموقع الإلكتروني، كشفت الدراسة أن ما يقارب 14% من مدارس المملكة تمتلك موقعا إلكترونيا. وبالنسبة للمعلمين، فقد بينت الدراسة أن 77% من المعلمين العاملين في المدارس المستجيبة يمتلكون أجهزة حاسوب في منازلهم، في حين أن منازل ما نسبته 41% منهم مخدومة بالإنترنت، ويمتلك 57% منهم بريدا إلكترونيا خاصا به. أ ما عن الطلبة، فقد أظهرت النتائج أن 62% بالمتوسط من الطلبة يستخدمون الحاسوب في مدارسهم، وأن 41% منهم يستخدمون الإنترنت في مدارسهم، في حين كانت نسبة الطلبة الذين يتوافر لديهم حاسوب وخدمة الإنترنت في منازلهم 58% و 28% على التوالي. وفيما يتعلق باستخدام المدارس مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للتواصل، فقد بينت النتائج أن 11% من المدارس المستجيبة تستخدم موقع "فيسبوك"

Facebook، وأن 1,3% من إجمالي المدارس المستجيبة تستخدم موقع "تويتر"، في حين أشارت 9% من المدارس إلى استخدامها مواقع تواصل أخرى.

دراسة عبد الرزاق (2012)، بعنوان: دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي "دراسة ميدانية لحالة الحراك الشعبي في العراق على عينة من طلبة جامعات كل من الموصل والأنبار وتكريت للفترة من 1-3-2013 ولغاية 1-6-2013". هدفت الدراسة تعرّف دور شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك، و"تويتر"، و"يوتيوب" (Facebook, Youtube, Twitter) وأثرها على الوعي السياسي لفئة الشباب الجامعي، ذكورا وإناثا، وقد وقع اختيار العينة على طلبة ثلاث جامعات عراقية حكومية كانت مناطقها تشهد بدايات الحراك الشعبي. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبانة على طلبة الجامعات الثلاث، وتكونت عينة الدراسة من (430) فردًا.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن مواقع التواصل الاجتماعي التي تمت دراستها تسهم في تشكيل الاتجاهات السياسية لطلبة الجامعات، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الاتجاهات السياسية للشباب الجامعي باختلاف متغيرات (النوع، مكان السكن، المرحلة الدراسية، الكلية، الفئة العمرية، وأن مواقع التواصل الاجتماعي تسهم في طرح قضايا معاصرة تهم الشباب الجامعي. كما أظهرت نتائج الدراسة لاستخدام المواقع الثلاثة أن نسبة استخدام "الفيسبوك" كانت (75,5%)، و"يوتيوب" (12,75%)، و"تويتر" (11,75%)، وأظهرت النتائج بان ما نسبته (80%) من أفراد العينة كانوا مقتنعين بأن شبكات التواصل الاجتماعي كانت محرضا أساسيا على بعض التغييرات في الساحة السياسية العربية.

دراسة دائرة الإحصاءات العامة (2017)، بعنوان: "مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المنازل، 2016 – التقرير التحليلي". هدفت هذه الدراسة مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المنازل خلال الربع الرابع من عام 2016، حيث نُفّذ المسح لأول مرة في عام 2007 على عينة بلغت حوالي 3 آلاف أسرة ممثلة على المستوى الوطني والحضر والريف والأقاليم.

ويُعدّ هذا التقرير العاشر من نوعه، وكان من أهم نتائجه: بلغت نسبة توافر الهاتف الخلوي العادي/ الذكي لدى الأسر في عام 2016 (98.3%)، مقابل (98.7%) في عام 2015. وأظهرت النتائج تزايدا في توافر الهاتف الثابت (من 5.7% إلى 12.7%). وأظهرت النتائج أن 82.8% من الأسر يتوافر لدى أحد أفرادها هاتفا خلويا ذكيا، مقابل 45.9% من الأسر يتوافر لدى أحد أفرادها هاتفا خلويا عادي، وأن أكثر من ثلث الأسر (36.3%) يتوافر لديها أجهزة حاسوب وملحقاته، وأن حوالي 64% من الأسر التي لا يتوافر لديها حاسوب كان بسبب عدم الحاجة للحاسوب، و22% منها كان بسبب عدم القدرة المالية. كما أظهرت النتائج عددًا آخر من النتائج الهامة الأخرى.

2. الدراسات الأجنبية

دراسة بوركهارت وأولدر (2003)، بعنوان:

"**The Information Revolution in the Middle East and North Africa**"

"**ثورة المعلومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**". هدفت هذه الدراسة المسحية تعرف واقع ثورة المعلومات في دول منطقة الشرق الأوسط في حقبة مبكرة. ولعلّ قيمتها تكمن فيما تقدمه من معطيات تصلح بالضرورة لمقارنة حالة هذه الثورة قبل نحو خمسة عشر عامًا، مع ما هو قائم الآن.

وكان من اللافت في نتائج هذه الدراسة، ذات الرؤية السياسية والأمنية البارزة، تقديرها أن غالبية دول المنطقة ستفوّت ثورة المعلوماتية، وستعجز عن مجاراة متطلباتها، فيما بعض الدول ستكون قادرة، إلى درجة ما، على مواكبتها. ورأت الدراسة أن الإجراءات الاحترازية الأمنية في العديد من دول المنطقة، ستشكل عوائق أمام تطور استثمار ثورة المعلومات في هذه المنطقة.

دراسة المصري وآخرين (Elmasri et al., 2016)، بعنوان:

Digital Middle East: Transforming the Region into a Leading Digital Economy.

"**الشرق الأوسط الرقمي: تحويل المنطقة إلى اقتصاد رقمي قائد**". هدفت هذه الدراسة الموسعة تقديم مسح شامل للواقع الرقمي، أي ما يتصل بثورة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية. وتأتي أهمية الدراسة من واق أن "مؤشر ماكينزي للرقمنة" هو الجهد الأول من نوعه لتقدير مستوى الرقمنة وأثرها في دول الشرق الأوسط. وشملت الدراسة كلاً من البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، وعمان، وقطر، والسعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وقدمت الدراسة معلومات وبيانات قيمة حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تلك الدول. كما أظهرت نتائج الدراسة، بين أمور عديدة أخرى، أن الرقمنة في كل من الإمارات وقطر والبحرين، قطعت أشواطا متقدمة، فيما تتخلف نسبيا الكويت ومصر ولبنان، ويقع الأردن والسعودية وعمان بين هاتين الفئتين.

دراسة البنك الدولي (2017)، بعنوان:

"**The Little Data Book on Information and Communication Technology 2017.**"

"**الكتاب الصغير حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2017**". هدفت هذه الدراسة، التي جاءت على شكل كناب، تقديم مسح شامل لواقع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وطبيعتها، ومستوياتها، وماهياتها، عبر العالم. وتظهر نتائج الدراسة التقدم المحرَز في هذه الثورة لِـ (217) اقتصادا في جميع أنحاء العالم.

وهو يوفر إحصاءات قابلة للمقارنة عن القطاع في عامي 2005 و2015، وصولا إلى العام 2016 عبر مجموعة من المؤشرات، مما يمكّن من مقارنة الاقتصادات بسهولة. وتضمنت النتائج مؤشرات تغطي السياق الاقتصادي والاجتماعي، وهيكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقطاع، وكفاءة القطاع وقدراته، وأداء القطاع المتعلق بالحصول على الخدمات، واستخدامها، ونوعيتها، والقدرة على تحمل التكاليف، والتجارة والتطبيقات. كما قدمت الدراسة تعريفات لعدد من المصطلحات. ووفّرت الدراسة وصفا للمؤشرات في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد خُصص للملكة الأردنية الهاشمية قسم شمل بيانات ومؤشرات ذات أهمية ودلالات.

دراسة ديلويت (2017)، بعنوان:

"Technology، Media and Telecommunications Predictions – Middle East edition".

"**التكنولوجيا، والإعلام والاتصالات – نسخة خاصة بالشرق الأوسط**. هدفت هذه الدراسة تقديم وصف استشرافي وتنبّؤات لمستقبل التكنولوجيا ووسائط التواصل الاجتماعي والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط، بعد انقطاع مثل هذه الدراسات مدة خمس سنوات. وتُعدّ هذه الدراسة الهامة، من بين الدراسات النادرة في هذا المجال، خاصة بتغطيتها التفصيلية المقارَنة، لمختلف بلدان المنطقة، والتي يظهر فيها

موقع متميّز للأردن، من جوانب عدة، إلى جانب بعض القصور، مقارنة بدول ذات إمكانيات مالية أكبر.

دراسة سالم (2017)، بعنوان:

"The Arab Social Media Report 2017: Social Media and the Internet of Things"

"تقرير وسائل التواصل الاجتماعي العربية 2017: وسائط التواصل الاجتماعي وإنترنت الأشياء". هدفت هذه الدراسة الهامة مسح الإعلام الاجتماعي العربي (وسائط التواصل الاجتماعي). وقام الباحث بتحليل بيانات من 22 دولة عربية تم جمعها من على "فيسبوك "Facebook، و"تويتر"Twitter، و"إنستغرام" Instagram، و"لينكد إن" Linkedin، خلال الفترة من كانون الثاني 2016 إلى كانون الثاني 2017. وقد ركزت الدراسة في قسمها الأول على دور بيانات الإعلام الاجتماعي في صناعات السياسات العامة، بينما اشتمل القسم الثاني على مسح شامل للأشكال والكيفية التي يستخدم بها المواطنون في الدول العربية تلك الوسائل.

وتشير النتائج التي خلصت إليها الدراسة، بالمجمل، إلى أن وسائل الإعلام الاجتماعية في العالم العربي، تكتسب أهمية متزايدة وتتغلغل في حياة العرب، خاصة منهم اليافعين والشباب، كما أن النسبة الأكبر من مستهلكي الإعلام الاجتماعي ذكور. ويظهر من النتائج أن 64% من مستخدمي تلك الوسائط في البلدان العربية هم تحت عمر الـ 30، وأن اللغة العربية هي اللغة الأكثر استخداماً فيها، وأن واحدًا من أصل ثلاثة مستخدمين في منطقتنا العربية من السيدات، وهي أقل من نسبة نشاط النساء على تلك الوسائط عالميا، حيث لم تشهد هذه النسبة أي تغيرات خلال السنوات الست الأخيرة.

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بالرغم من اشتمال الدراسات السابقة على كثير من عناصر المشكلة، إلا أن هذه الدراسة تتميّز بأنها حديثة، وتتناول الأردن حالة دراسية في موضوعها، وهذا ما لم تسبق دراسته في الإطار الموضوعي المطروح، في حدود علم الباحثة. كما تشمل الجوانب السياسية والأمنية لثورة المعلومات والاتصالات، وهذ أيضا يميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات. ولو تفحّصنا الدراسات السابقة، لوجدنا أنها لم تغطِّ، لا مكانيا، ولا زمانيا، ما تغطّيه الدراسة الحالية، من منظور الأثر السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات، ولم تغطِّ تلك الدراسات الحالة الأردنية على وجه الخصوص.

ثالثا: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

بعد تأمين ما يمكن توفيره من بيانات ومعطيات ومعلومات وكتب وأبحاث ودراسات في موضوع الدراسة المقتَرَحة، سيتم استخدام منهج تحليل النظم في مقاربة القضايا التي يطرحها سؤال الدراسة الرئيسي، كما ستُستَخدَم بعض العناصر والأدوات التي يوفرها المنهج الوصفي–التحليلي، وأدوات الاستقراء والاستنباط، في خدمة أهداف الدراسة المقتَرَحة.

إن منهج تحليل النظم يسهم في تحليل العلاقات والترابطات بين مجموعة من الظواهر الفاعلة في تركيبة معينة، وهو، في خدمة أهداف هذه الدراسة، المنهج الأنسب لتحقيق هدف الدراسة الأساسي في تبيان الأثر السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية عموما، وفي الأردن خصوصا، من حيث كونه الحالة الدراسة. ونظرا لأن ثورة المعلومات والاتصالات بحاجة إلى التوصيف والتحليل النقدي، يأتي المنهج الوصفي التحليلي ليشكل الحلقة المكملة لمنهج تحليل النظم. ومن أجل التعميم، والتدقيق، والاستقصاء، لا بدّ من استثمار أدوات الاستنباط والاستقراء.

الفصل الثاني

ماهية ثورة المعلومات والاتصالات وتأصيلها الفكري والعلمي والتكويني

شهد العالم، في تاريخه الطويل، عددا من التحولات التي أدت إلى إحداث تغييرات جذرية في أسلوب حياة الإنسان، وطريقة معيشته، ومتطلباته الضرورية. وإذا كان الإنسان قد احتاج إلى ملايين السنين ليتعلم الزراعة، وإلى آلاف السنين ليتعلم الصناعة وينتقل من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة، فإنه لم يحتج إلا إلى مئات السنين ليُحدث التغيير الثالث الأكثر أهمية في حياته، رهو ما اصطُلح على تسميته بالاقتصاد المعرفي أو عصر المعلومات، حيث شهدت أواخر القرن العشرين ولادة هذا العصر الذي أحدث نقلة هائلة في حياة الإنسان، جعلته يغير الكثير من مفاهيمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولا تزال هذه الثورة مستمرة، وفي أوج عظمتها، إلى يومنا هذا (بلقيدوم، 2013: 54).

أحدثت التطورات التكنولوجية الحديثة، في منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، نقلة نوعية وثورة حقيقية في عالم الاتصال، حيث انتشرت شبكة الإنترنت في أرجاء المعمورة كافة، وربطت أجزاء هذا العالم المترامية بفضائها الواسع، ومهدت الطريق للمجتمعات كافة للتقارب والتعارف، وتبادل الآراء والأفكار والرغبات، واستفاد كل متصفح لهذه الشبكة من الوسائط المتعددة المتاحة فيها، وأصبحت أفضل وسيلة لتحقيق التواصل بين الأفراد والجماعات. ثم ظهرت المواقع الإلكترونية والمدونات الشخصية وشبكات المحادثة، التي غيرت مضمون الإعلام الحديث وشكله، وخلقت تواصلا بين مستخدمي هذه الصفحات. وهذه المواقع هي عبارة عن صفحات على شبكة الإنترنت، يخصص بعضها للإعلان عن السلع والخدمات أو لبيع المنتجات، والبعض الآخر عبارة عن صحيفة إلكترونية تتوافر فيها للكتّاب إمكانية للنشر، وللزوار كتابة الردود على المواضيع المنشورة فيها، وفرصة للنقاش بين المتصفحين، وكذلك مواقع

للمحادثة (الدردشة)، وهناك المدونات الشخصية التي يجعلها أصحابها كمحفظة خاصة يدونون فيها يومياتهم، ويضعون صورهم ويسجلون فيها خواطرهم واهتماماتهم. ومن هذه المواقع محركات البحث وبوابات ويب ومراجع حرة والمدونات ومواقع الصحف والمجلات ومواقع الصحف الإلكترونية ومواقع القنوات الفضائية ومواقع اليوتوب (المنصور، 2012: 22).

وهذا التوصيف لا يبدو غريبا، فيما يوصف العالم الذي نعيش فيه " بالقرية الصغيرة " و " القرية العالمية" أو " شبكة الإنترنت" التي كانت بالأمس القريب مجرد حلم، إذ مكّن التطور المذهل في وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات ملايين البشر من التواصل فيما بينهم على مدار الساعة، لتبادل الرسائل وأنواع المعلومات والوثائق والصور، والتسوق. والطفرة الهائلة التي جلبتها الثورة التقنية وشيوع استخدامها، خلقا عالما جديدا لا يعترف بالحدود الجغرافية والسياسية للدول، ولا بسيادتها، إلى درجة أنها تحولت إلى أداة لا يمكن الاستغناء عنها؛ نظرا لسهولة التواصل مع الغير وسرعته باستخدامها، فقد أحدثت ثورة المعلومات والاتصالات تحولا وتأثيرا في مصير البشرية، إذ يمكن الجزم أن الإنترنت أهم متغير تكنولوجي، واقتصادي واجتماعي للعقد الأخير. ومنذ الانطلاقة الأوسع لشبكة الإنترنت في هيئتها الجديدة، مع نهاية الحرب البادرة، شهدت تطورا كبيرا وسريعا، إذ أصبحت نظام معلومات ضخم منفتح على العالم، يضم في أحشائه سيولا من صفحات الويب في كل المجالات، ناهيك عن وجود العديد من محركات البحث، محدثة بذلك ثورة في الممارسات والعادات والتقاليد، إذ تغلغلت هذه التكنولوجيا في حياتنا اليومية، فاتحة آفاقا جديدة، مؤسسة لعلاقات اجتماعية بين الأفراد لا يجمعهم لا الدين ولا الأصل ولا اللغة، بل هم مجموعة غرباء وأجانب في نقاط جغرافية متناثرة من هذا الكون (أخام، 2009: 2).

وأعطت التحولات التي أتت بها العولمة للإعلام والاتصال بعداً أكثر اتساعا، حيث أثبت الإعلام بتقنياته الهائلة أنه محرك التحولات في السياسة والاقتصاد والفكر والفن والثقافة، بل هو محورها ومحرضها،

وعلى هذه الدلالة كان له ذاك الجبروت في تشكيل المعرفة، وخلق المعايير الجديدة، وفي تدمير أنظمة القيم التقليدية السابقة (المحنه، 2002: 249).

إن المستوى الأعلى للقوة والسلطة هو المعرفة التي تتمثل في العقل والتفكير والمعلومات، التي تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة بشكل دقيق وصحيح، وتمكّن من تجاوز السلبيات. فبالمعرفة والتفكير والمعلومة، يستطيع الإنسان تنمية قواه العقلية أكثر بكثير مما كان يجري سابقا. فالمعرفة هي الركيزة الأساسية التي أُنشئت عليها جملة من المنافع الإنسانية عبر تاريخ البشرية، وهي عامل حاسم ومحدد للتفوق والتقدم؛ كونها تتشكّل من جملة من العناصر، أهمها العلم والعلماء والتراكم المعرفي (بن سعيد ولحمر، 2005: 278).

وفيما يخص عالمنا العربي، لعل الإشارة تجدر إلى أنه يمتلك ما يؤهله لتأسيس قاعدة متينة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء صناعات في هذا المجال، وأهم عامل هو أن العالم العربي يمتلك الطاقات الشابة، حيث أن سكانه هم من فئة الشباب من جهة، وهو، من جهة أخرى، يمتلك المقومات المالية اللازمة لإنشاء مثل هذه الصناعات، وبخاصة البرامجية منها. وتعود مبادرات الدول العربية لترسيخ أسس مجتمع المعلومات ومواكبة الدول المتطورة إلى بداية التسعينيات من القرن العشرين، (حين ارتبطت تونس بالإنترنت عام 1991). ومن المتوقع أن يصل عدد مستخدمي الإنترنت في الوطن العري بحلول 2018 م إلى 226 مليون مستخدم في أحدث الإحصائيات التي كشفها تقرير اقتصاد المعرفة العربي Arab Knowledge Economy Report في 29 آذار/مارس 2016 بدبي (بن سولة، 2018: 58). وفي سبيل إدراك معنى هذا التحول الهائل، والثورة الشاملة التي يعيشها العالم والعرب معه، فإن الباحثة ستعمد إلى مقاربة ذلك ضمن المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: ماهية المعلومات وتأصيلها؛ المبحث الثاني: التأصيل التكويني لثورة المعلومات والاتصالات ومفاعيلها الراهنة.

المبحث الأول

ماهية المعلومات وتأصيلها

إن العصر الذي نعيشه هو عصر الثورة التكنولوجية وعصر التغير المتسارع، وعصر الانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي. والثورة التكنولوجية، التي هي من أهم خواص القرن الذي، نعيشه هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بمعدلات سريعة. ومنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، بدأت هذه الثورة تُحْدث تغيرات أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم وأسلوب التعامل مع بعضهم البعض، وإلى التعامل مع الأحداث القريبة والبعيدة. وأصبحت القوة والغنى والتقدم تقاس بمقياس واحد هو الاندماج في الحضارة العلمية، والأخذ بمعطيات الثورة المعلوماتية. وأبرز جوانب الثورة المعلوماتية هو الجانب الخاص بالتطورات المدهشة في عالم الحاسوب، فهو لا يزداد سرعة وكفاءة فحسب، بل يزداد تخصصا ورخصا وصغرا وانتشارا واستخداما، ويتحرك من المغناطيسي إلى الضوئي إلى الرقمي، ومن الثابت إلى المتحرك، ومن الجامد إلى الناعم، ومن المادة إلى الخلية العضوية (اللقاني ومحمد، 2001: 55).

وفي الواقع المشهود الآن، صارت الحياة المعاصرة تدور في تفاعل مستمر دائم التطور المتسارع، مع نظام معلومات شبكي يكاد يكون بلا حدود، وهو نظام شبكي حملته ثورة الاتصالات وأدخلته في أطوار جديدة، لا يبالغ ربما من يرى أنه يصعب إلى حد الاستحالة تبيّن آفاقه، ولو بعد بضع عشرات أو مئات من السنين. وهذه القفزة التقنية الكبرى، تترافق مع أنماط من التفاعلات السياسية والأمنية

والاجتماعية–الاقتصادية، التي ترغم مختلف الأوساط الفاعلة في بلدان العالم المعاصر على النظر المعمق فيها؛ وانتهاج سياسات تضمن عدم خروج التحولات المصاحبة لثورة المعلومات والاتصالات عن الضوابط والأسس التي تراعي أمن المجتمعات والبلدان، في مختلف أنحاء العالم.

مثّلت البيانات والمعلومات والمعرفة المحاور الأساسية لثورة المعلومات والاتصالات. وفي ذلك، يميّز كثير من الباحثين بين البيانات والمعلومة والمعرفة والحكمة، ومنهم من يرى استخدام المعلومات بديلا مرادفا للمصطلحات الأخرى. ومشكلة المصطلحات هذه تظهر في الوثائق الخاصة بالسياسات المعلوماتية، ذلك لأن مصطلح المعلومات مثلا قد يعني في هذه الوثائق "الاتصال" وقد يعني أحياناً أخرى "الحاسبات" و"تكنولوجيا المعلومات". ويتساءل "دافيد باودن" عن الذي نعنيه بكلمة "معلومات" ضمن مصطلح "السياسة المعلوماتية" ويجيب بأنها تعني ذلك الجزء من الطيف المعلوماتي الذي توجد فيه كلمة "معرفة"، ذلك لأن المعلومات يمكن إدارتها بالنظم والإجراءات، أما المعرفة فلا تتم إدارتها إلا بالسياسات، حسب الطيف التالي (بدر، 2001: 12–13):

وبهذا المعنى، تكون البيانات ركيزة المعلومات، أو بمثابة المتغير المستقل الذي لا يُستحدث، والمعلومات بمثابة المتغير التابع. وعندما يحصل الناس على البيانات ويكيفونها حسب إطار معلومات حصلوا عليها سابقاً، تصبح هذه البيانات معلومات. وهكذا، فإننا عندما نقرأ لائحة أسعار الأسهم في الصحيفة، فإننا نحصل على معلومات عن مختلف الشركات (دفلن، 2001: 34).

ولتعيين الحدود الفاصلة بين المعلومات Information والمعارف Knowledge، يرى بعض الباحثين أنه عندما يختزن المرء في ذاته المعلومات إلى حدّ أنه يستطيع الانتفاع منها، فإننا نسمي هذه المعلومة معرفة. ويحدد توماس دافنبورت ولورنس بروساك في كتابهما (Working Knowledge) المعرفة بما يلي:" المعرفة هي سائل خليط من تجارب محددة وقيم ومعلومات سياقية، وبصيرة نافذة تزود بأساس يقوم ويجسد تجارب ومعلومات جديدة، المعرفة تنشأ وتطبق في عقول العارفين". في المنظمات غالباً ما تطمر هذه المعرفة في الوثائق والمخازن وليس هذا فحسب، بل تطمر في نُظُم البرامج الفرعية والمعالجات والمزاولة والمعايير، فالمعلومات = البيانات + المعنى (خضري، 2004: 10). فالمعرفة = المعلومات المختزنة + القدرة على استعمال المعلومات. ويمكننا القول إن البيانات تعكس الحقائق Facts ، والمعلومات هي عبارة عن تدفق Flow، أما المعرفة فهي مخزون Stock, (Davenport & Prusak, 1998: 5). وتمتاز المعلومات بخاصية التميع والسيولة، فالمعلومات ذات قدرة هائلة على التشكيل (إعادة الصياغة)، وهي قابلة للنقل، والاندماج، وهي لا تُستهلك، وقابلة لدرجة أو أخرى من الموثوقية والصدق، أو الخطأ. والشكل (1) يبين وجها لهذه الشبكة من العلاقات، فيما يبين الشكل (2) يبيّن هذه العلاقات من منظور المؤسسات والمنظمات المختلفة.

الشكل 1. من البيانات إلى المعرفة (التومي، 2005: 13).

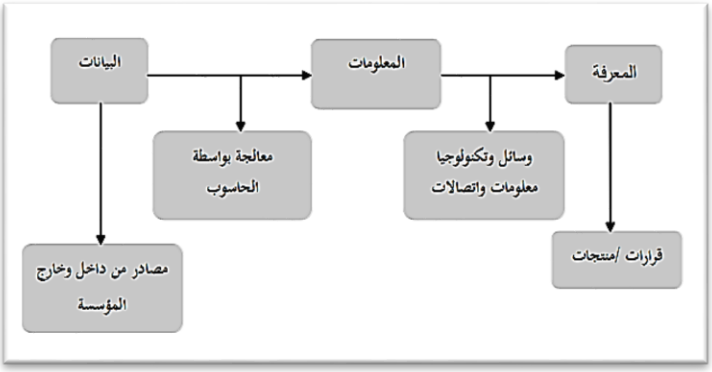

الشكل 2. تصور العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة (قنديلجي والجنابي، 2007: 31، عند: بلقيدوم، 2013: 118)

إن أحد المكونات الرئيسية لسلوك المجتمعات هو ما تختزنه من معرفة في مجالاتها المختلفة. ولقد مرت الإنسانية عبر تاريخها الطويل بمراحل مختلفة من عمرها، تراكمت فيها المعرفة تدريجيا وبشكل بطيء جدا في بدايات مسيرتها، حتى وصلت الآن إلى عصر يتصف بثورة المعلومات، الذي تتضاعف فيه المعرفة الإنسانية من سنة إلى أخرى، وربما أقل من ذلك بكثير. كانت المعرفة ولا تزال المولد الرئيسي لكل الأنشطة الإنسانية مهما كان توجهها ومستواها، ولكنها لم تُستَثمر استثمارا حقيقيا، ولم يُلتفت إلى أهميتها الفعلية، إلا مع نهايات الألفية السابقة وبدايات الألفية الحالية، حيث تحولت إلى ركن أساسي من أركان الاقتصاد العالمي، الذي تحرر من قيود رأس المال والعمال، وأصبح الاعتماد على المعرفة بشكل كلي. ويرى بعض الباحثين المختصين أن العالم يتعامل مع صناعات معرفية بحتة، تكون الأفكار منتجاتها، والبيانات مواردها الأولية، والعقل البشري أداتها، إلى حد أصبحت معه المعرفة المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر (بلقيدوم، 2013: 2). ومن المهم في هذ الإطار أيضا، التمييز بين نظم المعلومات وبين مجتمع المعلومات. فنظام المعلومات هو "النظام الذي يجمع ويحول ويرسل المعلومات في المنشأة، ويمكن أن يستخدم أنواعا عديدة من نظم المعلومات لمساعدته على توفير المعلومات حسب احتياجات المستفيدين" (منصور، 1999: 85). كما يُعرّف أيضا بأنه: "مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال، العناصر والموارد تقوم بتجميع البيانات وتشغيلها وإدارتها ومراقبتها بغرض الإنتاج

وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من خطوط قنوات الاتصال" (بختي، 2005).

والشكل (3) يلخّص تطور نظم المعلومات منذ أربعينيات القرن العشرين.

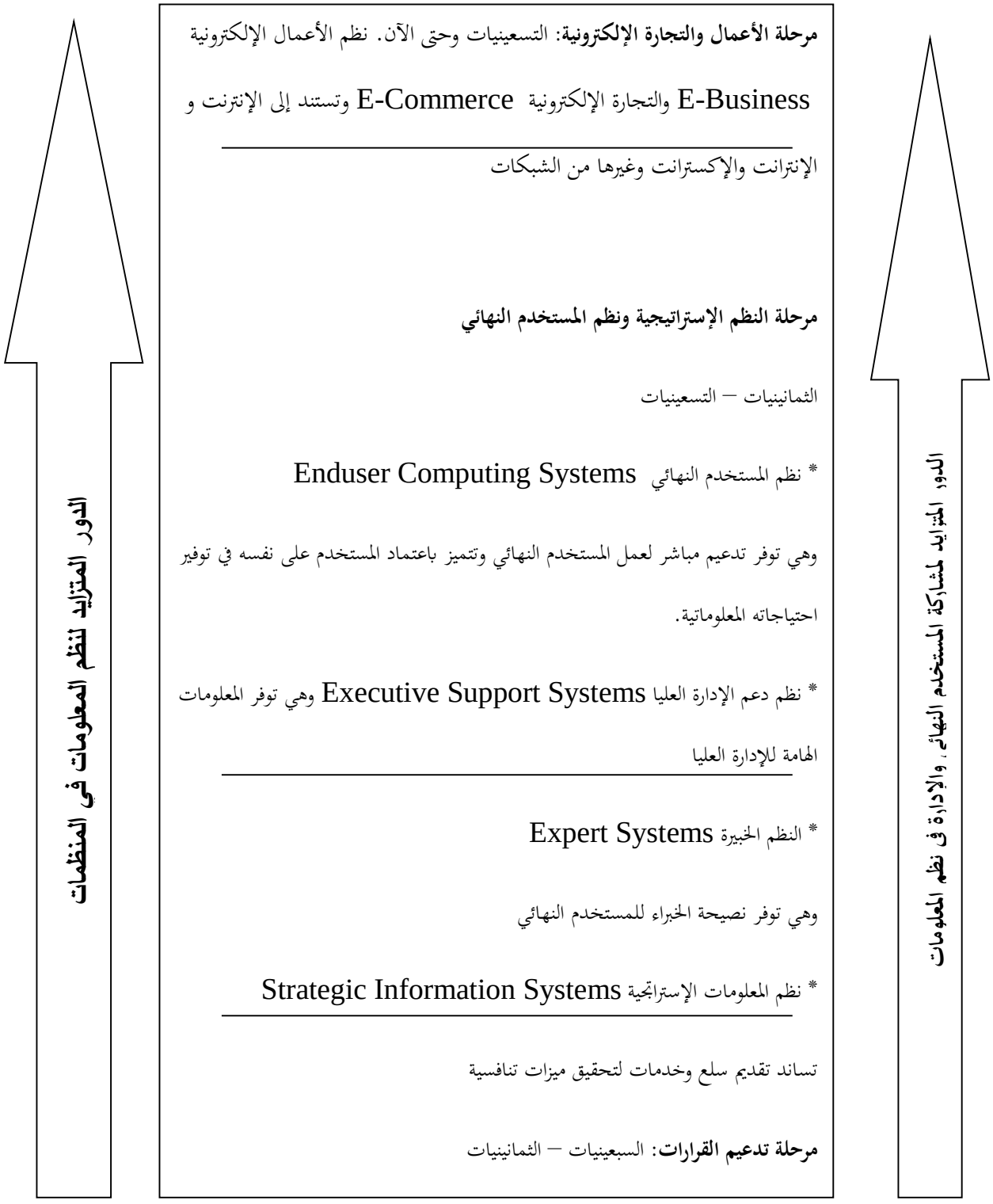

الشكل 3. تطور نظم المعلومات. المصدر: (O'Brien, 2001)، لدى: (الكري والعبد، 2003: 293).

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن مفهوم نظام المعلومات واحد من أكثر المفاهيم مرونة واتساعا في عالم ثورة المعلومات والاتصالات. فمن أبسط نظام يقدم نتائج بعض العمليات الحسابية الأولية، إلى شبكة الإنترنت بما فيها من أعداد لا تكاد تُحصى من النظم أيضا، يبقى مفهوم نظام المعلومات قائما ودقيقا. والاختلافات التي يمكن رصدها بين نظام معلومات وآخر لا تتحدّد إلاّ بتبيّن خصائص كل من النظامين، وبنيتهما، ووظيفتهما، وغير ذلك كثير من الخصائص المميزة لهذا النظام أو ذك. ويبين الشكل (3) تطور نظم المعلومات منذ أربعينيات القرن الماضي.

وفي خضمّ نظم المعلومات وتطورها، نشأت ظاهرة مواقع التواصل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية، امتدادا متطورا ومعاصرا لما برز في حياة الإنسان من وسائل أُطلق عليها مصطلح "وسائل الاتصال الجماهيري" لما تتمتع به من قدرة على الوصول إلى الجماهير أينما كانوا وحيثما حلوا، لا تعترف بالحدود ولا الأقاليم، وتتمثل في جميع الوسائل التي تعتمد على مخاطبة حاستي السمع والبصر أو الاثنتين معاً، بطرق تجمع المعلومات بشكل دقيق وكبير وتوزعها على نطاق أوسع، لتشمل جماهير غفيرة، وهى متعددة كالصحف والمجلات والإذاعتين المرئية والمسموعة وغيرها (Thayer, 2000: 20).

أسهمت التطورات المتلاحقة في شبكة الإنترنت في إيجاد شكل جديد من الإعلام، تعددت تصنيفاته ومسمياته لدى المهتمين والمختصين الإعلاميين، الذي أطلقوا عليه "الإعلام الجديد"، و"الإعلام البديل"، الذي يشمل الشبكات الاجتماعية الافتراضية، والمدونات، والمنتديات الإلكترونية والمجموعات البريدية وغيرها من الأشكال والأنواع المتعددة. ووفقاً لذلك، فقد أنهت ثورة الاتصال الجديدة عدداً من المفاهيم كهرمية الاتصال، وحارس البوابة، وأحادية مصدر الرسالة. كما استحدثت عدداً من المفاهيم الاتصالية الجديدة مثل: الوسائط الرقمية، والمجتمعات الافتراضية، والتشبيك الاجتماعي وغيرها من

المفاهيم والمصـــطلحات الأخرى التي تدل في مجملها على مدى الوفرة والتنوع في وســـائل الاتصـــال الجديدة. وأحدثت مواقع التواصـــل الاجتماعي تطوراً كبيراً ليس فقط في تاريخ الإعلام، وإنما في حياة الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي، وجاءت لتشكل عالماً افتراضياً يفتح المجال على مصـــراعيه للأفراد والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها، لإبداء آرائهم ومواقفهم في القضـــايا والموضوعات التي تهمهم بحرية غير مسبوقة (حسن، 2009: 478 – 479، كما ورد لدى: العلاونة).

استطاعت هذه المواقع أن تمد المواطنين بقنوات جديدة للمشاركة في الأنشطة السياسية، الأمر الذي جعل من السياسة شأناً عاماً يمارسه معظم أفراد الشعب دون أن يكون مقتصراً على فئات دون أخرى، وذلك لأن هذه المواقع تشـــجع الأفراد غير الناشـــطين أو الفاعلين ســـياســـياً على المشـــاركة في الفعاليات السياسية، بحيث يمكن القول إنها يمكن أن تكون صوتاً سياسياً للمواطن العادي وغير العادي (العلاونة، 2012: 1).

يشير مصطلح مواقع "التواصل الاجتماعي" إلى تلك المواقع على شبكة الإنترنت التي ظهرت مع ما يعرف بالجيل الثاني للويب (Web2)، حيث تتيح التواصل بين مستخدمها في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم وفقا لاهتماماتهم أو انتماءاتهم (جامعة–بلد–صـــحافة–شـــركة...). بحيث يتم ذلك عن طريق خدمات التواصل المباشر، كإرسال الرسائل أو المشاركة في الملفات الشخصية للآخرين، والتعرف على أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض. وتتنوع أشكال تلك الشبكات الاجتماعية وأهدافها، فبعضها عام يهدف إلى التواصل العام وتكوين الصداقات حول العالم، وبعضها الآخر يتمحور حول تكوين شبكات اجتماعية في نطاق محدود ومنحصـــر في مجال معين؛ مثل شـــبكات المحترفين وشـــبكات المصـــورين وشبكات الإعلاميين (كاتب، 2011: 9).

تعرّف هيئة تقنية المعلومات (2013: 5) مواقع التواصل الاجتماعي بأنها "مجموعة من تقنيات الإنترنت والمواقع الإلكترونية، تُستخدم لتبادل الآراء والخبرات ووجهات النظر، وتُستخدم أساسا كأدوات حوار ومحادثة". وتختلف أدوات الإعلام الاجتماعي عن وسائل الإعلام التقليدية مثل: التلفزيون والراديو؛ حيث إنها لا تُعد وسيلة للبث، بل تُستخدم أدواتٍ فعالة للحوار المباشر بين الحكومة والمواطنين. ويعني هذا أن مستوى الرقابة يتغير إلى مستوى أعمق من التواصل مع المواطنين ومشاركتهم آراؤهم واقتراحاتهم، مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية. وتُعرّف أيضا بأنها "منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها (راضي، 2003: 23، كما ورد لدى: محمد، 2014: 1299). وقد تعددت هذه المواقع واستأثرت بجمهور واسع من المتلقين. ولعبت الأحداث السياسية والطبيعية في العالم دورا بارزا في التعريف بهذه الشبكات. وبالمقابل كان الفضل أيضا لهذه الشبكات في إيصال الأخبار السريعة والرسائل النصية ومقاطع الفيديو عن تلك الأحداث. الأمر الذي ساعد في شهرة وانتشار هذه الشبكات وأهمها: "الفيس بوك"، و "تويتر"، وال "يوتيوب" (محمد، 2014: 1299).

وفي أنواع أدوات التواصل الاجتماعي، تشير هيئة تقنية المعلومات إلى أن هناك خمس أدوات للتواصل الاجتماعي الرئيسية، هي:

1. الشبكات الاجتماعية: مصطلح غالبا ما يستخدم للإشارة إلى المواقع الإلكترونية المستخدمة للاتصال بالغير. وغالبا ما يتم ذلك بشكل غير رسمي وبالاستناد التام إلى شبكة الإنترنت. تشمل الأمثلة على تلك الشبكات "الفيسبوك" و"التويتر".

2. شبكات مشاركة الوسائط: المقصود بها المواقع الإلكترونية التي تسمح لمستخدميها بمشاركة الفيديو والصور مع الآخرين. كما تسمح لهم بالتعليق على الوسائط الخاصة بهم، وتلك التي يقوم المستخدمون الآخرون بتحميلها على الشبكة. تشمل الأمثلة على تلك الشبكات موقعي "يوتيوب" و"فليكر".

3. المدونات: ومفردها مدوَّنة، وهي موقع إلكتروني تدار محتوياته وتعرض فيه المواضيع المضافة إليه أو ما يعرف بـ "الإدخالات" بترتيب زمني معكوس، وتسمح لزوار المدونة بالتعليق عليها.

4. تطبيقات الويكي: هي تطبيقات قائمة على شبكة الإنترنت، تسمح لمستخدميها بإضافة المحتويات إلى صفحة الإنترنت أو تنقيح تلك المحتويات. ومن أكثر الأمثلة الشائعة على تلك التطبيقات الموسوعة الحرة (الويكيبيديا).

5. المنتديات: وهي تطبيقات متوافرة على شبكة الإنترنت تسمح لمجموعات من المشاركين بالتحاور حول مواضيع محددة والنقاش فيها (هيئة تقنية المعلومات، 2013: 6-7).

لقد أتاح ظهور شبكات التواصل الاجتماعية، مثل الفيس بوك – تويتر – ماي سبيس – لايف بوون – هاي فايف – أوركت – تاجد – لينكد إن – يوتيوب وغيرها، وبالأخص منها "الفيس بوك"، تبادل مقاطع الفيديو والصور ومشاركة الملفات وإجراء المحادثات الفورية، والتواصل والتفاعل المباشر بين جمهور المتلقين. ويُسجل لهذه الشبكات كسر احتكار المعلومة، كما إنها شكّلت عامل ضغط على الحكومات والمسؤولين، ومن هنا بدأت تتجمع وتتحاور بعض التكتلات والأفراد داخل هذه الشبكات، تحمل

أفكاراً ورؤى مختلفة، متقاربة أو موحدة أحياناً، مما أثرت هذه الحوارات على تلك الشبكات وزادتها غنى، وجعلت من الصعب جداً على الرقابة الوصول إليها، أو السيطرة عليها، أو لجمها في حدود معينة. وتُعدّ مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر انتشاراً على شبكة الإنترنت، لما تمتلكه من خصائص تميزها عن المواقع الإلكترونية، مما شجع متصفحي الإنترنت من أنحاء العالم كافة على الإقبال المتزايد عليها، في الوقت الذي تراجع فيه الإقبال على المواقع الإلكترونية، وبالرغم من الانتقادات الشديدة التي تتعرض لها الشبكات الاجتماعية على الدوام وخصوصاً موقع (الفيس بوك)، والتي تتهمه تلك الانتقادات بالتأثير السلبي والمباشر على المجتمع الأسري، والمساهمة في انفراط عقده وانهياره، فإن هناك من يرى فيه وسيلة مهمة للنماء والالتحام بين المجتمعات، وتقريب المفاهيم والرؤى مع الآخر، والاطلاع على ثقافات الشعوب المختلفة، والتعرف عليها، إضافة إلى دوره الفاعل والمتميز كوسيلة اتصال ناجعة في الهبات والانتفاضات الجماهيرية (المنصور، 2012: 22-25).

وتُعد شبكات التواصل الاجتماعي نوعاً من الإعلام الجديد، أو وسائل الاتصال والتواصل الجديدة، وتطلق عليها بعض الأدبيات الإعلامية "الإعلام الاجتماعي"، ويتمحور هذا الإعلام حول "صحافة المواطن". (Socialbaker website, 2014، كما ورد لدى: الكندي والرشيدي، 2016: 116).

أدى الانتشار الواسع لنتاجات ثورة المعلومات والاتصالات إلى تشكّل ظواهر ذات مفاعيل سياسية وأمنية كبيرة، وانشغلت بها مختلف الدوائر والأوساط العلمية-التقنية والسياسية الأمنية في مختلف دول العالم. وجاءت هذه الأعباء الجديدة لتضيف إلى منظومة أمن الدول أبعادا جديدة. تتكون منظومة الأمن الوطني الشامل في أي دولة من دول العالم من قوتين هما: القوة الصلبة والقوة الناعمة. حيث تقع في إطار القوة الصلبة القدرات التقليدية من جيش وسلاح وقوات أمن ودرك واستخبارات عسكرية وغيرها، في حين تتكون القوة الناعمة من قدرات الدولة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وبعد أن اجتاحت العالم ثورة المعلومات والاتصالات، ظهرت الحاجة إلى حماية الأمن السيبراني (الإلكتروني المتصل بالمعلوماتية والاتصالات) للدولة، كونه مزيجًا من التحديات التقنية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية. وأصبح الأمن السيبراني، بما ينطوي عليه من حاجة إلى مكافحة الجريمة الإلكترونية وردعها، جزءاً هاماً من منظومة الأمن الوطني الشامل لأي دولة. وهناك خمس ركائز لمنظومة الأمن السيبراني، هي: توفير استراتيجية وطنية، وتعاون القطاعين العام والخاص في مجالات تطوير البنى التحتية الملائمة، ومكافحة الجريمة السيبرانية (الإلكترونية) وردعها، وتطوير القدرات التكنولوجية الوطنية في مجال المعلومات والاتصالات، وخلق ثقافة مجتمعية للأمن السيبراني (الطويسي، 2015).

المبحث الثاني

التأصيل التكويني لثورة المعلومات والاتصالات ومفاعيلها الراهنة

يشير مفهوم تكنولوجيا المعلومات إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل المعلومات ونقلها وتخزينها بشكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيات الحاسبات الآلية، ووسائل الاتصال، وشبكات الربط، وأجهزة الفاكس، وغيرها من المعدات التي تستخدم بكثافة في الاتصالات (حيضر، 2002: 253). ويُقصد بثورة تكنولوجيا الاتصالات، تلك التطورات التكنولوجيا في مجالات الاتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين والتي اتسمت بالسرعة والانتشار والتأثيرات الممتدة من الرسالة إلى الوسيلة، إلى الجماهير داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، وهي تشمل ثلاثة مجالات (جابر وعثمان، 2000: 108):

1. ثورة المعلومات أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم، المتمثل في الكم الهائل من المعرفة.
2. ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وانتهت بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.
3. ثورة الحسابات الإلكتروني التي امتزجت بوسائل الاتصال واندمجت معها، والإنترنت خير مثال على ذلك.

تترابط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بينها، وقد مرت بمراحل تاريخية عدة، يمكن إيجازها بخمس مراحل أساسية، هي:

1. مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الأولى: وتتمثل في اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها، مثل الكتابة المسمارية والكتابة السومرية، ثم الكتابية التصويرية، حتى ظهور الحروف، والتي عملت على إنهاء عهد المعلومات الشفهية التي تنتهي بوفاة الإنسان، أو ضعف قدراته الذهنية.

2. ثورة المعلومات والاتصالات الثانية: التي تشمل ظهور الطباعة بأنواعها المختلفة، وتطورها، والتي ساعدت على نشر المعلومات واتصالاتها عن طريق كثرة المطبوعات وزيادة نشرها عير مواقع جغرافية أكثر اتساعا.

3. ثورة المعلومات والاتصالات الثالثة: وتتمثل بظهور مختلف الأنواع والأشكال من مصادر المعلومات المسموعة والمرئية، مثل الهاتف، والمذياع، والتلفاز، والأقراص، والأشرطة الصوتية، واللاسلكي، إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية. وهذه المصادر وسعت في نقل المعلومات وزيادة حركة الاتصالات.

4. ثورة المعلومات والاتصالات الرابعة: وتتمثل باختراع الحاسوب وتطور مراحله وأجياله المختلفة، مع ميزاته وفوائده وآثاره الإيجابية كافة على حركة تنقل المعلومات عبر وسائل اتصال ارتبطت بالحواسيب.

5. ثورة المعلومات والاتصالات الخامسة: تتمثل في التزاوج والترابط ما بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات مختلفة الأنواع والاتجاهات التي حققت إمكانية تناقل كميات هائلة من البيانات والمعلومات وعبر مسافات جغرافية هائلة بسرعة فائقة وبغض النظر عن الزمان والمكان وصولا إلى شبكات المعلومات، وفي قمتها شبكة الإنترنيت (السمرائي والزغبي، 2004: 118).

تعتمد "البنية التحتية للمعلومات" على منتجات التقنية مستمرة التطور مثل الهواتف، آلات البريد المصور (الفاكس)، الحواسيب، الاسطوانات المضغوطة، الأشرطة المرئية والمسموعة، والكيبل المحوري، والأقمار الاصطناعية، وخطوط الاتصال البصرية fiber optics، وشبكات الموجات الدقيقة، وأجهزة الاستقبال، والماسحات، وآلات التصوير، والطابعات، إضافة إلى التقدم في عمليات الحوسبة والمعلومات، وتقنيات الشبكات. ولكن البنية التحتية لتقنية المعلومات تتجاوز المعدات والبرمجيات. إنها تحتوي النظم التطبيقية، والنشاطات والعلاقات. وهناك المعلومات في حد ذاتها، بغض النظر عن الغرض منها، أو شكلها، مثل قواعد البيانات العلمية أو التجارية، وتسجيلات الصوت والصورة، وأرشيف المكتبات، ووسائط أخرى. وهناك أيضا القوانين والأعراف، ووسائط الاتصال interfaces، وشفرات البث، التي تسهل التعامل بين الشبكات وتضمن الخصوصيات والأمان للمعلومات التي تُنقل عبر الشبكات. وأهم من ذلك كله "الإنسان" الذي يعمل على تكوين المعلومات والاستفادة منها، وبناء التطبيقات والخدمات، والتدريب الضروري لتحقيق مستهدفات البنية المعلوماتية (الرتيمي وبسباس، 2012: 1).

ويعرّف البعض "البنية التحتية لتقنية المعلومات": بأنها مجموعة الوسائل والقدرات التي يتم تنسيقها عادة بواسطة منظمة مركزيه للمعلومات. فمثلا شبكة الاتصالات التي تديرها مؤسسة معينه ويشترك في استغلالها العديد من المؤسسات التجارية والخدمية تشكل بنية تحتية مشتركة. وتشكل القوانين والأعراف الآليات التي تربط استغلال كل من المركبات الفيزيائية والذهنية لبنية تقنية المعلومات. أما المرافق المشتركة لبنية تقنية المعلومات، فهي تجسيد للبنية، وهي تحقق التطبيقات العملية. ويوضح الشكل (4) مخططا لمفهوم البنية التحتية لتقنية المعلومات. وتمثل القوانين والأعراف الوحدة الرابطة للبنية المعلوماتية، والقاعدة هي قانون محدد، أو مبدأ، أو دليل إرشادي وُضع من طرف جهة مسؤوله لغرض:

1. إيجاد تناسق وتناغم في الأنشطة والسلوك المرتبط بهذه الأنشطة.

2. تأسيس روتين تنظيمي لإنجاز المهام في مجال معين.

3. تحديد خيارات اللامركزية في الأنشطة الاقتصادية بما يتماشى والأهداف العامة للدولة. وتملي قواعد "البنية التحتية للمعلومات" كيفية اكتساب الموارد، وإدارتها أو استغلالها، فمثلا، أسلوب تطوير برمجيات في مؤسسة ما، يمثل القاعدة المستخدمة في مزج مهارات الإنسان (الذهنيات) المستغلة في بناء البرمجيات. والمرافق المشتركة لتقنية المعلومات هي مزيج من الإمكانات المادية والذهنية، طبقا للقواعد والإرشادات التي تحدّدها المعايير. وتمثل المرافق المشتركة أي قدرات معلوماتية متاحه لكافة الزبائن أو المستفيدين، وتمثل قواعد البيانات التوزيعية، وشبكات الاتصالات، وتبادل المعلومات الإلكترونية، والبريد الإلكتروني، والمؤتمرات الفيديووية video conferencing أمثلة على المرافق المشتركة (الرتيمي وبسباس، 2012: 1،2).

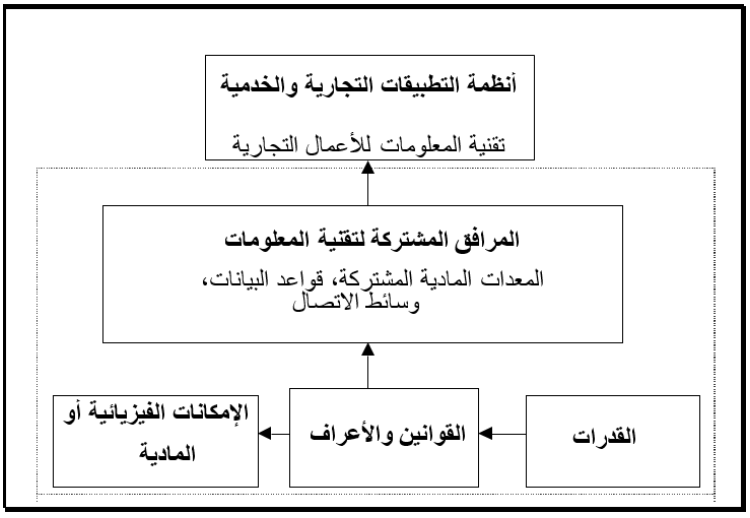

الشكل (4). مفهوم البنية التحتية لتقنية المعلومات (الرتيمي وبسباس، 2012: 2).

ومن أكثر المقاييس استعمالا لتقييم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المؤشرات الخاصة بنمو شبكة الاتصالات، التي تُعد الركن الأساسي لبناء الشبكات الأخرى، وأهم تلك المؤشرات:

عدد الخطوط الهاتفية الثابتة، ونسبة الاشتراك في الهائف النقال، وعدد الحواسيب الشخصية، وعدد مستخدمي شبكة الإنترنت (بلقيدوم، 2013: 52).

ومن حيث مفهوم مجتمع المعلومات، وهو نتاج لثورة المعلومات والاتصالات، فإن "مجتمع المعلومات" تسمية تطلق على المجتمع الذي يوظف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل نشاطاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد عرف تسميات عديدة مثل "المجتمع ما بعد الصناعي"، "المجتمع الاستهلاكي"، "مجتمع المعرفة"، نظرا للتزايد الكبير في حجم المعلومات، والتراكم المعرفي الذي ميز هذا العصر، وما رافقه من تطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وظهور شبكة الإنترنت، وهي عوامل زادت من أهمية المعلومات في المجتمع، بل أصبحت المعلومات استثمارا ومعيارا لقياس مستوى تطور اقتصادات بلدان العالم. كما يُقصد بمجتمع المعلومات جميع الأنشطة، والموارد، والتدابير، والممارسات المرتبطة بالمعلومات؛ إنتاجا، نشرا (باستخدام وسائل اتصال جد متطورة)، تنظيما، واستثمارا (تجارة). ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث المختلفة، بالإضافة إلى جهود التطوير والابتكار، والجهود الإبداعية الموجهة لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية. وهو بمعنى آخر، المجتمع الذي يعتمد في تطوره، بصورة أساسية، على المعلومات وشبكات الاتصال والحواسيب، مع التزايد المستمر في القوة العاملة المعلوماتية، أي تعظيم شأن الفكر والعقل الإنساني بالحواسيب والاتصال والذكاء الاصطناعي. ومن خلال هذه التعاريف، يبدو جليا أن السمة الأساسية التي تميز هذه المرحلة الجديدة، أو هذا المجتمع الحديث، هي تعاظم قيمة المعلومات في شتى الميادين، واستخدامها بكثافة، وجهًا للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ومورِدًا استثماريا، وسلعة استراتيجية، ومصدرًا للدخل القومي، ومجالاً للقوى العاملة. وإن كان المجتمع الصناعي الذي ظهر في القرن 19م، نتاج الثورة الصناعية، فإن مجتمع المعلومات

يُعدّ روح المجتمع الحديث، والقوة الفاعلة فيه، والتي هي وليدة التطور التكنولوجي، والتمدن الحضاري السائد في العالم (بن سولة، 2018: 57).

ولعلّ من الجدير تأكيده أن مفهوم "مجتمع المعلومات" ما زال غير واضح بشكل تام، وأن هناك العديد من التعريفات لمجتمع المعلومات التي تختلف وفقا لوجهة نظر كل وجهة والخلفيات التي انطلقت منها، ويمكن عكس مفهومه من خلال التعاريف الآتية (عبد الهادي، 2000: 19):

1. فالبعض يعرفه بأنه المجتمع الذي ينشغل معظم أفراده بإنتاج المعلومات أو جمعها أو اختزانها أو معالجتها أو توزيعها". ومن الباحثين من يرى أن مجتمع المعلومات "هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسة على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال، أي أنه يعتمد على التقنية الفكرية، تلك التي تضم سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة بالمعلومات التي تقوم بإنتاج هذه السلع والخدمات وتجهيزها، ومعالجتها ونشرها وتوزيعها وتسويقها". ومنهم من يعدّ مجتمع المعلومات "المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بكثافة كوجه للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. أو أنه المجتمع الذي يعتمد أساسا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري، وكسلعة استراتيجية، وكخدمة، وكمصدر للدخل القومي، وكمجال للقوى العاملة".

2. وعرّفه مؤتمر جنيف(2003) بأنه "مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، بحيث يمكن للأفراد والمجتمعات والشعوب أن يسخّروا كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة، وفي تحسين نوعية حياتهم".

3. كما عرّف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 "مجتمع المعلومات" بأنه "المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: من

الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة، وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية" (جامبل وبلاكويل، 2003: 16).

يتميز "مجتمع المعلومات" بمجموعة من السمات والخصائص التي تحدد طبيعته، أهمها (بن سولة، 2018: 57-58):

1. زيادة أهمية المعلومات كمورد حيوي استراتيجي، ونمو المعلومات والمنظمات المعتمدة على المعلومات، واستخدام تقنيات المعلومات والنظم المتطورة، وتنامي النشر الإلكتروني ومصادر المعلومات الإلكترونية، والتضخم في حجم الإنتاج الفكري.
2. ويتميز مجتمع المعلومات كذلك، بتراجع استخدام الورق، من خلال استعمال النقود الإلكترونية، والجرائد والكتب الإلكترونية، وغيرها كثير من الأمور التي ألغت أو قلّصت استعمال مثيلاتها الورقية، مما جعل العديد من الكتّاب يسمون مجتمع المعلومات بالمجتمع اللاورقي، خاصة مع ظهور ما يسمى بِـ "الحكومة الإلكترونية" و "الإدارة الإلكترونية".
3. ويتميز هذا المجتمع أيضا بتزايد حجم القوى العاملة والأنشطة في قطاع صناعة المعلومات، حيث تتجاوز في بعض الدول المتقدمة 50% من مجموع القوى العاملة في المجالات الاقتصادية التقليدية وفي الزراعة والصناعة والخدمات.
4. يتميز كذلك بكون المعرفة والمعلومة من أهم مصادر الثروة والقوة، بالإضافة إلى انفجار ثورة النشر بكل الأشكال واللغات، والوعي، وفي كل الميادين والتخصصات.
5. ولعل من أهم ميزات مجتمع المعلومات (مجتمع المعرفة) حدوث انفجار اتصالي هائل، تصاحبه تطورات لا متناهية في ميدان الإلكترونيات والاتصالات عن بعد.

6. وهذا المجتمع يتسم كذلك بوجود ما يسمى بالتعليم المستمر مدى الحياة، لضمان البقاء، في عصر يشهد تغيرات سريعة تعطي الأولوية للأكثر كفاءة ومهارة، وليس للأقدمية. وتنتشر في هذا المجتمع، باطراد، الأنشطة التي تُنْجَز عن بُعد، مثل العمل عن بعد، والتجارة عن بعد، والتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح أو التعليم الافتراضي.

7. ومن أهم ميزات هذا المجتمع، الاستعمال المكثف لشبكات الاتصال وأنظمة المعلومات في الإدارات والهيئات والمؤسسات.

وفيما يخصّ مجتمع المعلومات في الوطن العربي والعالم، تتوافر تقارير ذات صدقية وموثوقية في تتبّع ما يدور على ساحة ثورة المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، لعلّ من أهمها تقرير "قياس مجتمع المعلومات"، وهو تقرير سنوي يصدر عن شعبة إحصاءات وبيانات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات. ويقدم تصورا إقليميا ودوليا لأحدث التطورات في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بناء على مقارنات دولية للبيانات، ووفق منهجيات متفق عليها. ويكمن الهدف من وراء إصدار هذا التقرير تحفيز نقاشات الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات ودعمها، فيما يتعلق بسياسات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال تقديم أداة تقييم تُبرز التفاوت في أداء الدول فيما يتعلق بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتحدد المَواطن التي تتطلب مزيدا من التحسين. وقد قيّم تقرير العام (2016) من هذا المؤشر 175 دولة واقتصاد مشارك. ويتضمن هذا التقرير مؤشر تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات IDI Index Development ICT والذي استحدثه الاتحاد الدولي للاتصالات في العام 2008، وأعلن عنه عام 2009 استجابة لطلب الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات. أشار المؤشر لعام

2016 إلى أن الدول المشاركة كافة في ذلك العام، وعددها 175 دولة، قد رفعت مؤشر IDI الخاص بها مقارنة مع العام 2015، وقد كان هذا التطور في مجالات النفاذ، وخاصة خدمات الاتصالات المتنقلة ذات النطاق العريض، على مستوى العالم، مما أسهم في زيادة أعداد المنضمين إلى مجتمع المعلومات، خاصة من الدول النامية، وذلك من خلال الإنترنت. كما وبرز تقدم في أداء الدول ذات الدخل المتوسط، بفضل تحرير الأسواق وزيادة تنافسيتها وتشجيع الابتكار (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2017: 3-7). ويبين الجدول (1) الأوزان النسبية للمؤشرات الفرعية الأحد عشر، في ثلاث فئات رئيسية:

الجدول 1. المؤشرات الفرعية الأحد عشر التي يتكوّن منها مؤشر IDI ووزنها النسبي في المؤشر الرئيسي

المؤشرات الفرعية لمؤشر تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات IDI	
النفاذ للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (40%)	عدد اشتراكات الهاتف الأرضي لكل مئة نسمة
	اشتراكات الهاتف النقال لكل مئة نسمة
	عرض حزمة الانترنت بت/ث لكل مستخدم
	نسبة الأسر التي تمتلك حاسوبا
	نسبة الأسر التي لديها نفاذ للإنترنت
استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (40%)	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت
	اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 نسمة
	الاشتراكات النشطة للنطاق العريض المتنقل لكل 100 نسمة
مهارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (20%)	متوسط سنوات الدراسة
	النسبة الإجمالية للالتحاق بالمرحلة الثانوية
	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي

ولعلّ من الملائم تقديم ملخص حول نتائج مؤشر تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مؤشر تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات IDI Index Development ICT المتاح (للعام 2016).

يتكوّن مؤشر IDI العامّ من 11 مؤشرا فرعيا حول النفاذ إلى الإنترنت، والاستخدام والمهارات. ويقيّم المؤشر العام أهم جوانب تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مقياس واحد IDI يتيح المقارنات بين الدول في الوقت نفسه، ويحقق المقارنات أيضا في أداء الدول بشكل سنوي من جانبين؛ هما: مقدار التقدم، وحجم الفجوة في مجتمع المعلومات. وفيما يلي أهم النقاط التي تم استنتاجها (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2017: 5، الاتحاد الدولي للاتصالات، 2017):

1. قيّم التقرير حجم الفجوة بين أفضل الدول وأقل الدول أداء للعام 2016. وكان مقدار الفرق الحاصل بينهما 7.76 على مقياس IDI. وقد حققت كوريا الجنوبية أعلى الدول تقييما لهذا العام. كما وحققت إلى جانبها الدول ذات الدخل المرتفع باقي المراتب العشرة الأولى: سبع من هذه الدول تقع في أوروبا، واثنتان في آسيا، وهي دول ركزت على إدخال مفاهيم الابتكار والاستثمار في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

2. واستخلص المؤشر أن ثمة علاقة وثيقة بين الاقتصاد لدولة ما، ومقدار أدائها حسب هذا المؤشر، حيث أن الدول ذات الدخل المرتفع هي أفضل الدول أداء، في حين أن الدول ذات الأداء المنخفض (أقل 27 دولة) تمثل الدول ذات الدخل المنخفض. ولا تزال الفجوة بين هذه الدول وأفضل الدول أداء في اتساع مستمر.

3. خلال العام 2016، ارتفع استخدام الإنترنت بشكل أسرع من النفاذ إلى الإنترنت (إمكانية الشبك على الإنترنت والدخول إلى مواقعها)، حيث كان المؤشر الفرعي للاستخدام قد ارتفع بمقدار 37% عن العام 2015، مقارنة بزيادة مقدارها 13% في المؤشر الفرعي للنفاذ، مما جعل استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عامل تغيير كبير في مؤشر IDI بين العامين 2015 و2016. وتنوعت أسباب هذه الزيادة بين الدول بين ازدياد في نسبة الاشتراكات أو ربط المنازل بالإنترنت، أو

زيادة نسبة انتشار الهاتف النقال. إن مقدار التقدم المحرز في الدول لعام 2016 كان سببه تقدمًا في صياغة السياسات والتشريعات والاستثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

4. أما موقع الدول العربية في المؤشر العام لتطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مع بيان موقع الأردن باللون الأحمر)، فيبينه الجدول (2).

الجدول 2. الترتيب التنافسي للدول العربية في مؤشر IDI للعام 2016

الترتيب العربي	البلد	الرتيب التنافسي العالمي	قيمة المؤشر
1	البحرين	29	7.46
2	الإمارات	38	7.11
3	السعودية	45	6.9
4	قطر	46	6.9
5	الكويت	53	6.54
6	عمان	59	6.27
7	لبنان	66	5.93
8	الأردن	85	5.06
9	تونس	95	4.58
10	المغرب	96	4.6

11	مصر	100	4.44
12	الجزائر	103	4.4
13	فلسطين	106	4.28
14	سوريا	122	3.32
15	السودان	138	2.6
16	موريتانيا	151	1.12
17	اليمن	155	2.02
18	جيبوتي	161	1.82

وقد أدرج تقرير العام 2016 حالة الأردن بشكل مخصص كأحد الدول العربية المتقدمة في هذا التقرير؛ نتيجة لارتفاع نسبة انتشار الاستخدام بشكل عام. وقد أحرز الأردن تقدما واضحا يفوق متوسط أداء الدول العربية فيما يتعلق بنسبة الأسر التي لديها اشتراك إنترنت، وكذلك الحال فيما يخص نسبة مستخدمي الإنترنت، والتي ارتفعت بشكل ملحوظ جدا (الشكل 5).

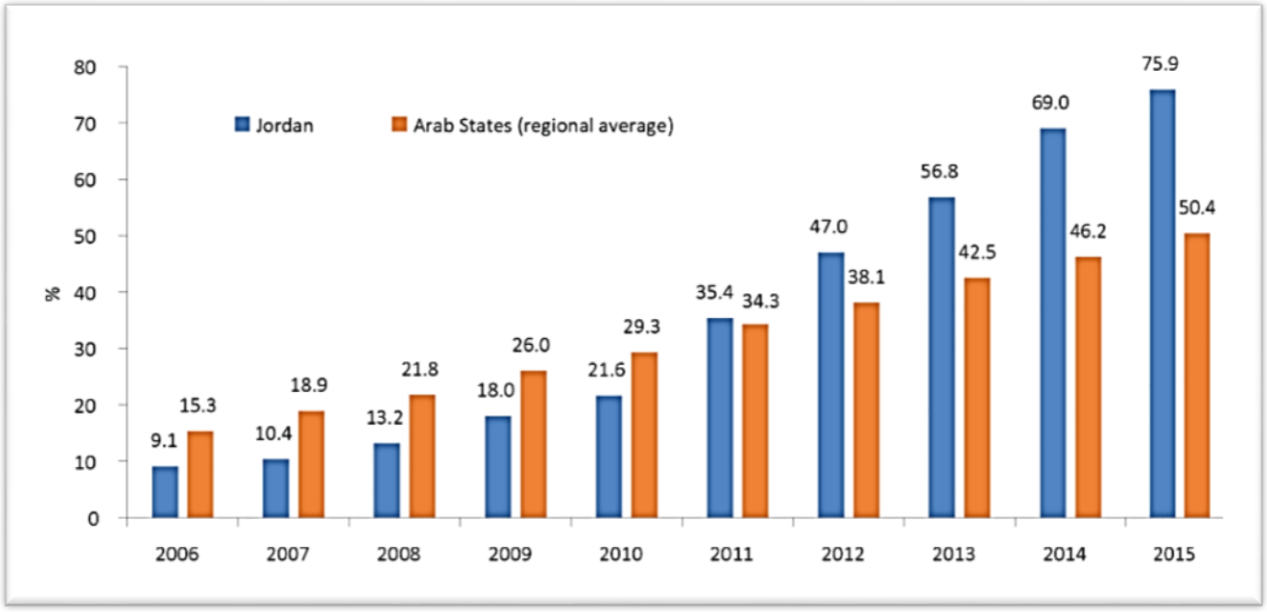

الشكل 5. مقارنة بين الأردن والمتوسط العام للدول العربية في تقرير IDI لعام 2016، والشكل يغطي الفترة (2015-2006)

إن إفراز العقول البشرية لكمّ هائل متسارع النمو من المعلومات، أصبح من المستحيل حفظ هذه المعلومات، واسترجاعها بكفاءة، فكان لابد من استخدام الحاسبات في هذا الصدد، وقد تم ذلك فعلا، ولكن في ظل بيئة المعلومات المخزنة آليا. وكان لابد أن "تضعف" قبضة الأمن والمراقبة والتحكم، وأن تزدهر عمليات التجسس على المعلومات المعالجة إلكترونيا، وقرصنتها وتخريبها وإتلافها، حتى باتت تشكل تهديدا بالغا لسائر المنظمات الحكومية التي تعتمد أعمالها على الحاسبات والشبكات الاتصالية. وارتفعت مخاطر إساءة استخدام الحاسبات والتلاعب في البرامج وملفات المعلومات المخزنة آليا؛ وبرزت مقدرات المعلومات والاتصالات أهدافًا لعمليات التخريب والإرهاب، في منظومة معالجة المعلومات، وقواعد البيانات، وبرامج الحاسبات، وشبكات الاتصال، لاسيما المستخدم منها في الأغراض الدفاعية. وبدأت الدول؛ سواء المتقدمة منها أم السائرة في طريق النمو، تعاني من جرائم العبث والتخريب الموجه إلى الحاسبات ذاتها، وسرقة المعلومات المخزنة فيها، والاحتيال والغش المالي المرتبط بها، والاستخدام غير المصرح به لخدمات الحاسبات، وغيرها من الجرائم الفنية، التي تحولت من مجرد انتهاكات فردية لأمن النظم، إلى ظاهرة تقنية تهدد الأمن القومي، قبل أن تهدد الشركات والمؤسسات والأفراد، لاسيما وأن شبكة الإنترنت، تفتح أبواب تيسير ارتكاب جرائم معلوماتية عابرة للحدود، بحيث أنه يمكن لشخص تتوافر لديه المهارة الفنية، ويتسلح ببعض التجهيزات التقنية، أن يمحو أو يعدل أو يخرب أو يستولي على بيانات معالجة إلكترونيا، حتى في دولة أخرى، خلال ثوان محدودة. ويزداد الأمر خطورة عندما يتعلق بالاعتداء على البرامج الحساسة ذات الصلة بالجوانب العسكرية والأمنية والاستراتيجية للدول، بما قد يتضمن معلومات عسكرية أو اقتصادية حساسة. وبناء عليه، فإن موضوع الجرائم المعلوماتية أصبح يكتسي أهمية قصوى. والجرائم المعلوماتية تعد من الموضوعات الحديثة التي فرضت نفسها بقوة على المستوى الوطني والدولي على حد سواء (مجلة القانون والأعمال، 2014).

الفصل الثالث

تفاعل المواطن العربي مع ثورة المعلومات والاتصالات

يتناول الفصل الثالث من هذه الدراسة طبيعة تفاعل المواطن العربي مع ثورة المعلومات والاتصالات وهيئة تقبّله لها، وذلك في مبحثين؛ يغطي الأول واقع انتشار نتاجات ثورة المعلومات والاتصالات في العالم العربي، وأبرز ملامح هذا الانتشار، وطبيعته، في استناد على أحدث ما يتوافر من بيانات ومعلومات. ويغطي المبحث الثاني أهم وجوه التفاعل بين المواطن العربي وثورة المعلومات والاتصالات وطبيعة تقبله لها، بالاستناد إلى أبرز الظواهر ذات الدلالات السياسية أو الأمنية.

المبحث الأول

واقع ثورة المعلومات والاتصالات في العالم العربي

يستند واقع حال ثورة المعلومات والاتصالات في العالم العربي ونتاجاتها، أساسا، إلى بيانات ومعطيات حديثة ما أمكن، توخيا لتقديم صورة موضوعية دقيقة. وحيثما كان مناسبا. ولقد كانت الأرقام وسيلة لتقديم هذا الجزء من الدراسة، إذ أن الهدف هو تقديم صورة يمكن البناء عليها، باعتبار أن الخوض في تحليل الظاهرة، يتطلب أولا الاطلاع على سعتها، وعمقها، ومدى انتشارها، وذلك ضمن المعطيات الآتية:

أولا: معطيات دالّة على انتشار الإنترنت مواقع التواصل الاجتماعي عالميا وعربيا

تشهد المنطقة العربية، ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا، انتشارا واسعا في استخدام الإنترنت، وفي عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية، وعدد خطوط الأجهزة الخلوية، ومستخدمي الشبكات الاجتماعية بواسطة الهواتف الخلوية. ويبين الشكل (5) معدل النمو في الشرق الأوسط، مقارنة مع معدل النمو العالمي منذ العام 2016.

الشكل (5). مقارنة لمعدلات النمو في استخدام الإنترنت والشبكات الاجتماعية وخطوط الهواتف الخلوية بين منطقة الشرق الأوسط والعالم، مع بيان كمية الزيادة بالملايين منذ العام 2016.

المصدر: "we are social"، www.everyleader.net (2017)

ويبين الشكل (6) مؤشرات تكنولوجيا الإنترنت في العالم العربي حتى العام 2016.

الشكل (6). مؤشرات تكنولوجيا الإنترنت في العالم العربي لعام 2015

المصدر: www.opresearch.me (2016)

ويبين الشكل (7) عددا من البيانات الخاصة بانتشار الإنترنت والهواتف الخلوية في الدول العربية:

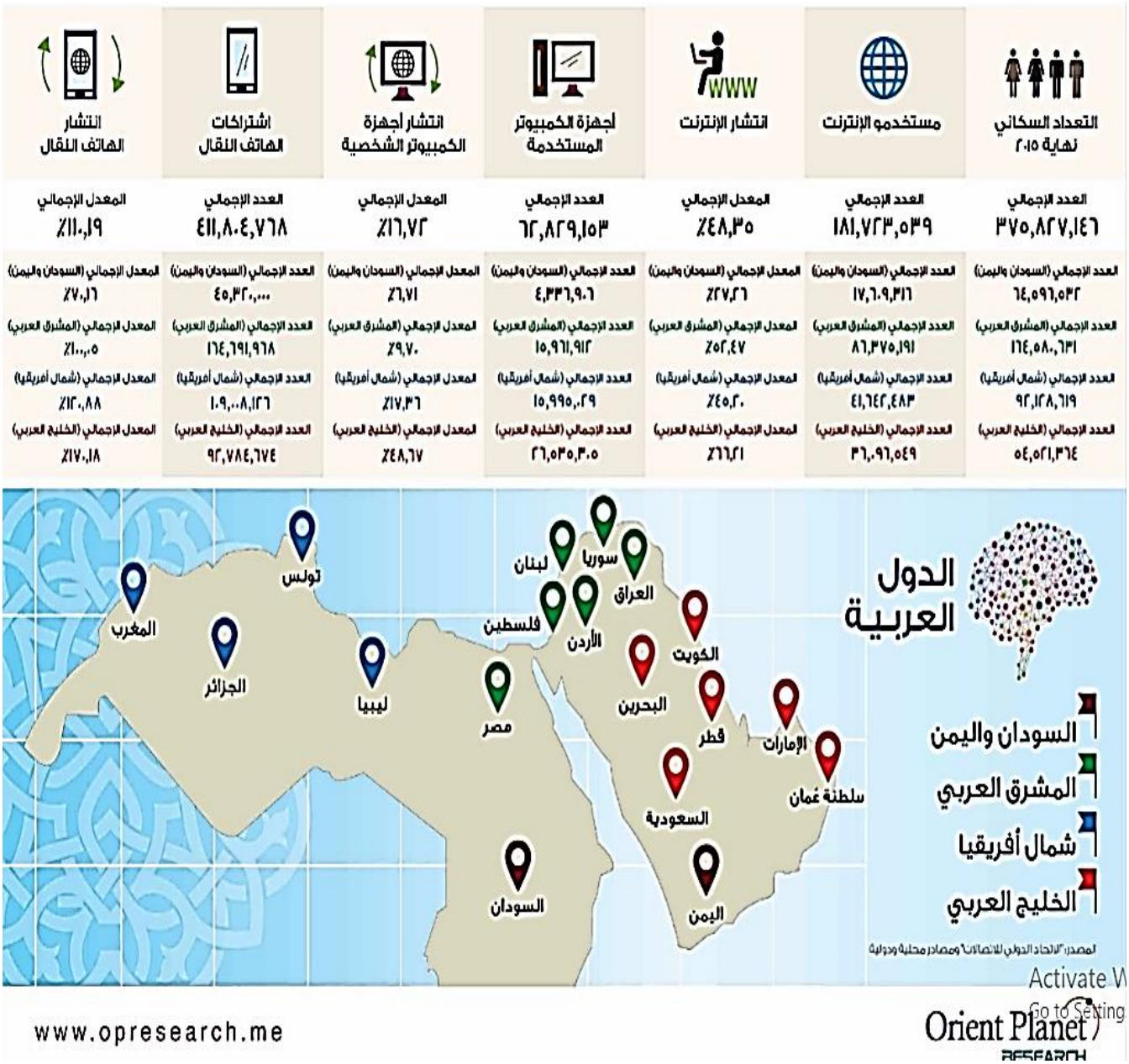

الشكل (7). بيانات انتشار الإنترنت والهواتف الخلوية في الدول العربية حتى نهاية العام 2015

المصدر: www.opresearch.me (2016)، (الخيمي، 2016)

ويبين الجدول (3) مؤشرات تغطية 3G، وسرعة شبكة الإنترنت، والمواقع الإلكترونية للشركات وبيانات أخرى.

الجدول (3). مؤشرات تغطية 3G، وسرعة شبكة الإنترنت، والمواقع الإلكترونية للشركات وبيانات أخرى (الدول العربية).

مؤشر الأعمال	تغطية 3G (%)	سرعة الشبكة (كيلوبيت في الثانية)	مواقع إلكترونية للشركات (%)	خدمات آمنة للشركات (لكل مليون شخص)	المتوسط (%)
الإمارات	99	17226	73	294.4	52
قطر	100	11612	89	231.58	54
الكويت	99	8540	75	198.77	49
البحرين	100	10070	70	176.95	48
عمان	86	7952	65	79.32	41
لبنان	61	2597	غير متوفر	54.54	32
السعودية	99	10384	70	45.88	47
الأردن	98	3862	غير متوفر	30.42	37
تونس	90	3375	47	17.91	35
جيبوتي	33	غير متوفر	غير متوفر	10.27	15
فلسطين	غير متوفر	3608	غير متوفر	5.12	غير متوفر

يتبع بقية الجدول >>>

تابع الجدول (3).

المغرب	75	4775	47	4.92	31
مصر	99	2553	37	4.79	34
ليبيا	78	5373	50	3.04	33
موريتانيا	42	5714	31	2.52	18
الجزائر	22	2104	50	1.98	16
اليمن	76	غير متوفر	30	0.73	24
العراق	89	4542	44	0.72	34
سوريا	42	1585	غير متوفر	0.5	غير متوفر
الصومال	33	غير متوفر	غير متوفر	0.1	غير متوفر
السودان	45	2514	38	0.03	20

المصدر: (الخيمي، 2016)

عالميا الآن، قدمت شبكة فيسبوك مؤخرًا بعض البيانات للربع الرابع، والأخير، من عام 2017، كاشفة عن وجود أكثر من 2.14 مليار مُستخدم للشبكة الاجتماعية حول العالم، وأكثر من 1.5 مليار مُستخدم في تطبيق "واتس آب" WhatsApp. وتُضاف إلى تلك الأرقام إحصائيات سابقة قدّمتها الشبكة مع نهاية 2017 ذكرت فيها أن عدد مُستخدمي تطبيق مسنجر قد بلغ 1.3 مليارا من المُستخدمين، وعدد مُستخدمي إنستغرام 800 مليون شخص. وبهذا الشكل يُمكن اعتبار أن كل من فيسبوك، ومسنجر، و"واتس آب"، هي داخل نادي المليار مُستخدم، بينما تقترب إنستغرام منه، مع احتمالية دخوله خلال أشهر قليلة.

وبالنظر إلى قاعدة مُستخدمي فيسبوك في 2016، فإن الشبكة أغلقت عامها بـ 1.86 مليار مُستخدم، لتختتم 2017 بـ 2.14 مليار، وهذا يعني نسبة زيادة تبلغ 15٪ تقريبًا ما بين 2016 و2017. أما تطبيق مسنجر، فقد اختتم عام 2016 بمليار مُستخدم، و2017 بـ 1.3 مليار، لتبلغ الزيادة نسبة 30٪ تقريبًا. و"واتس آب" هو الآخر خرج من 2016 بمليار مُستخدم، ليودّع عام 2017 بـ 1.5 مليار مستخدم بنسبة زيادة 50٪ تقريبًا. أما إنستغرام فهي شبكة وصلت إلى 600 مليون مع نهاية 2016، وإلى 800 مليون مع نهاية 2017، وهذا يعني زيادة بنسبة 33٪ أيضًا. وقد يشهد الربع الأول من 2018 انضمامها رسميًا لنادي المليار مُستخدم في ظل الميزات الجديدة التي تُضيفها أسبوعيًا (اللو، 2018).

تقول فيس بوك إنه من الآن ولاحقاً فإنه سيتوجب على أولئك الذين يودون التعبير عن وجهات نظرهم حول قضايا سياسية أو لديهم نشاط سياسي معين ويريدون استخدام فيس بوك لترويج وجهات نظرهم تلك، تحديد هوياتهم وأماكن وجودهم، وأضافت أنها ستقوم بالتوضيح للمستخدمين، الذين تظهر لهم تلك الإعلانات، أنها إعلانات تحت تصنيف القضايا السياسية. وأضاف مارك زيكوربيرغ أن الفيس بوك تطمح إلى تعميم هذا التشريع على كل فضاء محتوى الإنترنت، وذلك بهدف الحرص على عدم استخدام الإعلانات بشكل غير موثوق. تأتي هذه التغييرات ضمن تغييرات عدة قامت بها فيس بوك فيما مضى بعد فضيحة كامبريدج أناليتكا التي تم فيها تسريب بيانات 87 مليون مستخدم للفيس بوك واستخدامها لأغراض سياسية، حيث قامت فيما مضى بالكشف عن خططها لتقييد استخدام بيانات مستخدميها، وقامت أيضا بتقليل بيانات سجل الهاتف ورسائل SMS التي تجمعها عن مستخدميها (فقيهي، 2018).

وأورد تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات السنوي الرئيسي بشأن قياس مجتمع المعلومات عن أن 3,2 مليار شخص يستخدمون الإنترنت الآن، ما يمثل 43,4 في المائة من سكان العالم، في حين أن الاشتراكات الخلوية المتنقلة بلغت حوالي 7,1 مليارات على الصعيد العالمي، مع وجود أكثر من 95 في

المائة من سكان العالم مشمولين الآن بإشارة خلوية متنقلة. وحسّنت الاقتصادات البالغ عددها 167 اقتصادا المدرجة في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاص بالاتحاد قيم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها بين عامي 2010 و2015، وهذا يعني أن مستويات النفاذ والاستخدام والمهارات فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في تحسن مستمر في جميع أنحاء العالم. وتظهر البيانات أن نمو استخدام الإنترنت تباطأ وبلغت النسبة 6,9 في المائة في 2015 على الصعيد العالمي بعد أن كانت تبلغ 7,4 في المائة في 2014. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدد مستخدمي الإنترنت في البلدان النامية تضاعف تقريباً في السنوات (2010–2015)، إذ يعيش ثلثا الموصولين بالإنترنت حالياً في بلدان العالم النامي. ويُلاحظ نمو سريع في النطاق العريض المتنقل، إذ ارتفع عدد اشتراكات النطاق العريض المتنقل في العالم بأكثر من أربعة أضعاف في تلك الفترة، من 0,8 مليار اشتراك في 2010 إلى ما يقدر ب 3,5 مليار اشتراك في 2015. وارتفع عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت ببطء أكبر بكثير، إذ يقدر ب 0,8 مليار اشتراك مؤخرا. وغطت خدمات المهاتفة الخلوية المتنقلة عام 2015 ما يزيد على 95 في المائة من سكان العالم، مما يعني أنه لا يزال هناك ما يقدر ب 350 مليون شخص في العالم يعيشون في أماكن لا تزال خارج التغطية بشبكة متنقلة – وقد انخفض إلى هذا الرقم من 450 مليونا عام 2014. ولكن على الرغم من أن 89 في المائة من سكان المناطق الحضرية في العالم مشمولون بشبكة الجيل الثالث، فإن 29 في المائة فقط من سكان العالم، الذين يعيشون في المناطق الريفية البالغ عددهم 3,4 مليار نسمة، يستفيدون من التغطية بشبكة الجيل الثالث. وبين التقرير إلى أن نسبة الأسر التي من المتوقع أن تتمتع بالنفاذ إلى الإنترنت في 2020 ستصل إلى 56 في المائة، مما يتجاوز هدف برنامج التوصيل في 2020 الذي يستهدف نسبة 55 في المائة في العالم. ويتعين القيام بالمزيد لرفع عدد مستعملي الإنترنت. ومع ذلك، يتوقع التقرير أن 53 في المائة من سكان

العالم فقط سيوصلون بالإنترنت في 2020، وهي نسبة أقل بكثير من هدف برنامج التوصيل في 2020 الذي يصبو إلى نسبة 60 في المائة. وفي 2015، احتلت جمهورية كوريا الجنوبية مركز الصدارة في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تليها، بفارق ضئيل، الدانمارك وأيسلندا في المرتبة الثانية والثالثة. أمّا في منطقة الدول العربية، فإن البلدان الخمسة الأولى من حيث تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت) فهي ذات اقتصادات غنية بالنفط وذات دخل مرتفع وأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهذه البلدان جميعها لديها قيم لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعلى من 6,50 وهي من بين البلدان الخمسين الأولى في التصنيف العالمي. وثلاثة بلدان منها، (البحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية) هي من بين البلدان العشرة التي شهدت أكثر التحسينات دينامية من حيث تصنيفات وقيم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ 2010، كما هو الحال بالنسبة لبلد ين آخرين في المنطقة (لبنان وعُمان) (الأمم المتحدة، 2015؛ الاتحاد الدولي للاتصالات، 2015).

قدم البنك الدولي "مؤشر اقتصاد المعرفة" Knowledge Economy Index (KEI) لمساعدة الدول على تحري موضعها وتقييم قدراتها في إطار خلق اقتصاد المعرفة، مستندًا إلى أربع ركائز أساسية أو مؤشرات فرعية: مؤشر الإطار المؤسسي والاقتصادي، ومؤشر الابتكار واستخدام التكنولوجيا، ومؤشر التعليم والتدريب، ومؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT. ووفقًا للبيانات المتاحة من البنك الدولي، فقد عكس مؤشر اقتصاد المعرفة تباين مراكز الدول العربية، حيث احتلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي المراكز الأولى إقليميًّا، بالإضافة إلى تقدمها نسبيًّا على المستوى العالمي، فقد جاءت الإمارات والبحرين في المركز الأول والثاني إقليميًّا (42 و47 على مستوى العالم)، وصولا إلى الكويت في المركز (64) عالميًّا، في حين تباينت مراكز الدول العربية الأخرى بدءًا من الأردن في

المركز (75)، وتونس (80)، وصولا إلى مصر والجزائر (96 و97)، في حين جاءت اليمن في المركز الأخير إقليميًّا والـ122 عالميًّا (السباعي، 2017).

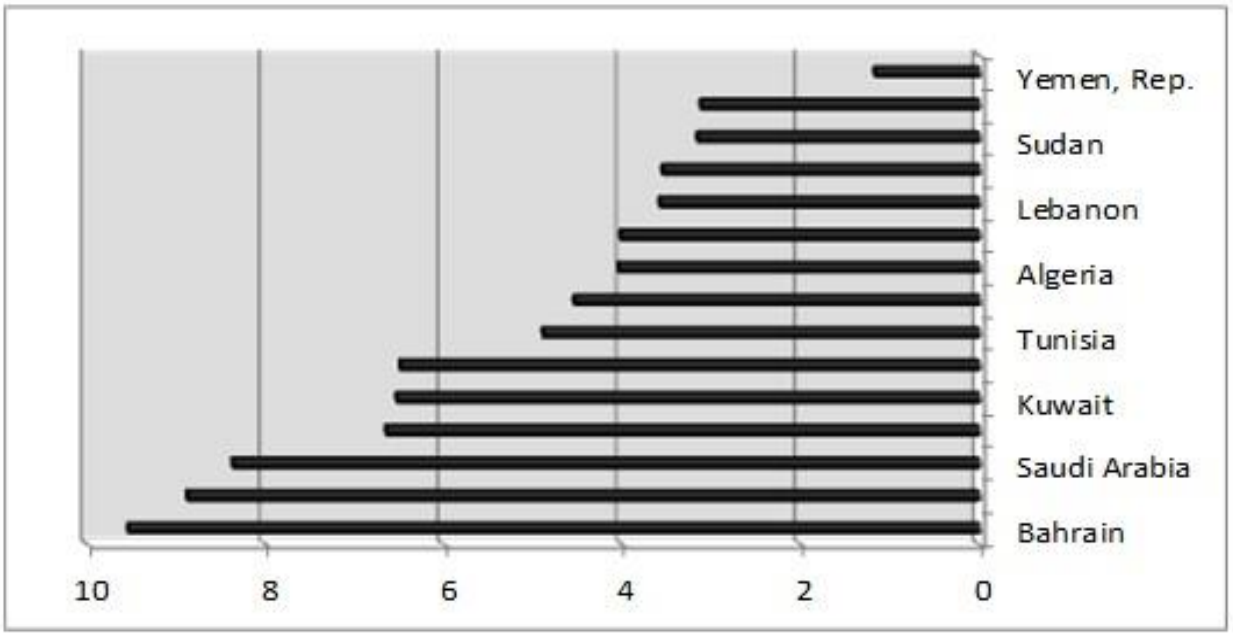

Source: KNOEMA, Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 retrieved https://knoema.com/WBKEI2013/knowledge-economy-index-world-bank-2012

(in: 2017 ،السباعي).

ثانيا: تفاعل المواطن العربي مع ثورة المعلومات والاتصالات

لقد جاء تفاعل المواطن العربي مع هذه الثورة ضمن السياقات الآتية:

1. خصائص شبكات التواصل الاجتماعي ومميزاتها والتفاعل العربي معها (غطاس ومقداد، 2015: 16-19):

من خصائص شبكات التواصل الاجتماعي، التعريف بالذات. فالخطوة الأولى للدخول إلى الشبكات الاجتماعية هي إنشاء صفحة معلومات شخصية، وهي الصفحة التي يضعها المستخدم ويطورها، ويقوم من خلالها بالتعريف بنفسه من خلال النص والصورة والموسيقى والفيديوهات وغيرها من الوسائل.

كما تسمح الشبكات الاجتماعية للأشخاص بإنشاء علاقاتهم الاجتماعية وصفحاتهم الشخصية وتنظيمها بطريقة ملائمة. كما أن هذه الشبكات تمثل طرقا جديدة لتكوين المجتمع، فهي تسمح للأشخاص بخلق صداقات مع أصدقاء يبادلونهم الاهتمام والمحتوى، وهي بالتالي تسهم بشكل فعال في تجسيد مفهوم المجتمع الافتراضي الموجود مند بداية تطبيقات الإنترنت، غير أن الشبكات الاجتماعية دعمت طرقا جديدة للاتصال بين الناس. إن مستخدمي هذه المواقع يُخيّرون في الاتصال بين مختلف الأساليب الرقمية، مثل الوسومات "Tags"، وبإمكان الأشخاص أيضا الانضمام إلى مجموعة قراء الكتب، للتواصل حول المؤلفات التي أحبوها، وما إلى ذلك. وتمتاز هذه الشبكات أيضا بسهولة الاستخدام، فمن ضمن الأمور التي ساعدت بشكل كبير في انتشار الشبكات الاجتماعية بساطتها، وكون أي شخص يمتلك مهارات أساسية في الإنترنت يمكنه إنشاء موقع على الشبكة الاجتماعية وتسييره، وذلك عندما أصبحت هذه الشبكات الاجتماعية مجانية ومفتوحة أمام الجميع، فأغلبيتها تتيح للأشخاص التسجيل في أي وقت. ومن الخصائص الأهم لشبكات التواصل الاجتماعي، التفاعلية بين المشتركين فيها. وتتيح هذه الشبكات نقل البيانات، وتبادلها؛ من صور ونصوص وفيديو، مما يسهم في تعزيز التبادل الثقافي بين المستخدمين، وكذلك تعزيز العلاقات الاجتماعية بينهم. وبعض هذه التطبيقات تم استخدامها بكثافة في الحراكات الشعبية الأخيرة في البلدان العربية. ومن الخصائص ما يمكن أن يُسمى "إعادة تنظيم جغرافيا الإنترنت"، إذ أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي نقاط دخول جديدة على الإنترنت، منتجة "الشخصية العالمية للناس". وتتميز شبكات التواصل الاجتماعي أيضا بالعاطفة. فمن خلال المحتوى، تبرز المشاركة العاطفية دافعا رئيسيا لاستخدام التدوين، ويرتبط ذلك بقوة خصائص الشبكات الاجتماعية مع ما يعرف بالمشاركة والتبادل العاطفي ويظهر أثر ذلك بشكل واضح في تيار الوعي الاجتماعي (الأنصاري، 2013: 22).

2. جديد ثورة المعلومات والاتصالات

أفرزت ثورة الاتصالات الأخيرة، وخصوصا مع شبكة الإنترنت وما تحتويه من مواقع التواصل الاجتماعي ساحات خصبة للعمل والإصلاح. فعمليات العولمة كلها اعتمدت على الإبداعات التكنولوجية والشبكات الإلكترونية في تسهيل التدفقات الثقافية والمالية. كما أثّرت على الفكر الإداري والتنظيمي تأثيرا عميقا، بل وأنتجت مفاهيم جديدة حول أسس التنظيمات من ناحية البنية، والقيادة، والسيطرة، والاتصال، والتكيف، والاستفادة من مواهب الجميع، وهي صفة غيرت من أسس الفكرة التي انبنى عليها مبدأ "الهرمية" في التنظيم الإداري التقليدي، واعتمدت على الشكل الانسيابي في التنظيمات، وهذا ما هيّأ لها تقدما كبيرا على الأجهزة الهرمية التقليدية. ولم تعد المبادرات الإصلاحية بحاجة لأن تستأصل شرعيتها عن طريق السلطات الثقافية الحاكمة، فقد تجاوزت حدود الزمان والمكان، وبنت مشاريع وتنظيمات فعالة تدير أعمالها بسرعة وفعالية مع وجود الأعضاء والقادة في أماكن متباينة وبلدان شتى، وهذا كان في صالح التنظيمات الافتراضية، بعد أن تَشكّل ما يعرف بالمجتمع المدني الافتراضي. فالشبكة العنكبوتية كانت هي المجتمع البديل المنتظر، وهي التي أسهمت في بقاء مبادرات التغيير وتفعيلها. فتنظيم الحراك الاجتماعي والمدني والسياسي في العالم العربي في المدى المنظور، متعلق إلى حد كبير بشبكات التواصل الاجتماعي وما تحتويه من منظمات المجتمع المدني الافتراضي، خصوصا بعد الإقبال الشبابي الكبير للانخراط في عوالمها المختلفة، انطلاقا من فكرة أن مشاركة الشباب في قضايا المجتمع من أهم الوسائل المستخدمة للإسهام في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، خصوصا بعد عجز بعض الحكومات عن سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها، وبعد تعقد الظروف الحياتية، وازدياد الاحتياجات الاجتماعية، والدعوة إلى التغيير. ولذلك، كان لا بد من وجود جهة أخرى موازية للجهات الحكومية، تقوم بملء المجال العام، وإكمال الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية (درقاوي، 2015: 86).

وفيما يتعلق بالأحداث السياسية التي اجتاحت شمال أفريقيا، وخاصة في تونس ومصر وليبيا، وبعض بلدان الشرق الأوسط، ومنها اليمن وسوريا والبحرين والعراق، وقبلها إيران، كان للمواقع الاجتماعية دور تحريضي كبير، ومجال واسع لتبادل الأخبار والمعلومات، وتحديد طرق ووسائل التعامل مع المستجدات اليومية ومناورات الأنظمة السياسية، وفضح أساليبها القمعية، ووسائلها لحجب الحقيقة عما يجري في بلدانها (المنصور، 2012: 70-71).

فالإنترنت لم يسهل، فقط عملية الوصول إلى المعلومات والأخبار والبيانات؛ بل أتاح الفرصة للمستخدم لإنتاج المضامين والرسائل والبيانات من خلال أشكال تعبيرية مختلفة، كمنتديات الحوار والصفحات الشخصية، وغرف الدردشة، والمدونات، والحسابات الخاصة في مواقع التواصل الاجتماعي، وغير ذلك من أشكال إنتاج المضامين الأخرى، وطرق التعبير والمشاركات المختلفة (العلاونة، 2012: 3).

ويستخدم جزء من الناس في منطقتنا العربية وسائط التواصل الاجتماعي والإنترنت، عموما، كوسيلة أساسية، فيما يلجأ جزء آخر إليها مضطرا، كوسيلة تكاملية، وهنا يكمن الفرق وتبرز الأهمية. فنلاحظ أن طفو المشاكل التي تعانيها ثقافتنا وحضارتنا العربية أدى إلى محاولة أيجاد حلول "محلية" لها، الذي تزامن مع التطور الهائل على مستوى تقنيات التواصل، وأدى إلى حدوث إقبال كبير على مواقع الإنترنت التي تربط إفرادا اغلبهم من فئة الشباب، تجمعهم هواية مشتركة أو نشاط مشترك، والغوص فيما يسمى بالواقع الافتراضي. وتبين أن عددا متزايدا من شباب الوطن العربي أصبحوا في الوقت الراهن يتصفحون مواقع الاتصال هذه التي انتشرت كثيرا عبر الإنترنت، واستعمال هذه الشبكات الاجتماعية بشكل غير عادي من طرف الشباب، على غرار نشر الصور والملفات، وتعلم كيفية التعامل مع صفحاتها، خاصة فيما تعلق بالقضايا الراهنة، ونشر مختلف الأخبار (درقاوي، 2015 :94-95).

ثالثا: التفاعل العربي سياسيا مع ثورة المعلومات والاتصالات

شهدت دول العالم العربي سنة 2011 هزات سياسية لم يكن الكثير يتوقعها بهذه السرعة وبهذا القدر من التأثير، إذ إنها المرة الأولى في العصر الحديث التي تتمكن فيها بعض الشعوب العربية من تحقيق أهدافها وتطلعاتها عن طريق ثورات شعبية أطاحت بحكام وأنظمة شمولية حكمت شعوبها طوال سنوات عديدة. والمتتبع لأحداث هده الثورات العربية، يلاحظ بصورة واضحة أن مواقع التواصل الاجتماعي مثل "الفيس بوك واليوتيوب والتوتير" قد لعبت، إلى جائب دورها الاجتماعي، دورًا أساسيا وفعالا في هذه الثورات، أو ما يُطلق عليه "الربيع العربي"، وتحولت من كونها مواقع التواصل الاجتماعي وبناء العلاقات وتكوين الصداقات وتبادل الطرائف والأحاديث وغيرها، إلى مواقع يستغلها مرتادوها ونشطاؤها للتداول السياسي بغية التعبير عن واقع حياتهم وظروف معيشتهم وهمومهم المشتركة. والأهم من ذلك، أن هده المواقع باتت قادرة على حشد الجماهير بسرعة قياسية، لممارسة ضغوطات ذات طابع سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، على أنظمة الحكم (غطاس ومقداد، 2015: أ).

ومع الإقبال الكبير على مواقع الحياة الافتراضية، تطورت أشكال تلك الحياة، بحيث أصبحت أيضا مواقع يلتقي فيها من تجمعهم اهتمامات مشتركة. إلا أن التطور لم يقف عند المواقع الافتراضية، بل انقلبت الآية وأصبحت نوادٍ حقيقية تقدم فرصة لروادها لأن يعيشوا حياة مختلفة داخلها، ويمكنهم خلال هذه الحياة أن يرتدوا ملابس الشخصية التي يريدونها، ويلعبوا الدور الذي يحبونه. ومع زيادة الإقبال على تشكيل المنتديات والمنظمات الافتراضية في الوطن العربي، أعطى ذلك الإقبال دفعا قويا لتدعيم ركائز المجتمع المدني الافتراضي العربي، وخير دليل على ذلك أن عشرات الملايين من الشباب العربي يفضلون إعلان انتمائهم للوطن من خلال منتديات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وفى مقدمتها موقع الفيس بوك، وعبر المدونات والمواقع الشخصية للمشاهير من الدعاة والسياسيين والرياضيين. والدعاة مثل عمرو

خالد أو الدكتور محمد العريفي أو الدكتور طارق السويدان، وغيرهم، وجدوا في شبكة المعلومات فرصة ذهبية للإعلان عن مشروعاتهم التي تكثف الانتماء للوطن العربي والإسلامي (درقاوي، 2015: 94).

المبحث الثاني

تحليل أوجه تفاعل المواطن العربي سياسيا وأمنيا مع ثورة المعلومات والاتصالات

لا يمكن للشبكات الاجتماعية أن تحقق مشاركة شبابية فاعلة في الشأن العام إلا إذا تبينت أسباب معينة يمكن تصنيفها كالآتي: تقنية، ممثلة في مجهودات الدول العربية في تطوير شبكات الاتصال، وارتفاع نسبة التطور في مجال سرعة الإنترنت، واهتمام أصحاب القطاع الخاص بمجال الاتصالات، إلى جانب سهولة التسجيل في الفيس بوك، فقد يحدث أن تخترق بريدك الإلكتروني رسالة تحمل دعوة من صديق لزيارة مجموعته على فيسبوك، والذي هو ذو واجهة بسيطة تداعب فضول الزوار، مما جعله اليوم من أكثر المواقع زيارة في العالم. وهناك أسباب نفسية، متمثلة في أن مختلف الأحداث التي مرت بها الدول العربية أثرت على نفسية الجيل الصاعد، مما جعله يبحث عن علاج في مختلف مواقع شبكات التواصل الاجتماعي. ومن بين الأسباب النفسية أيضا، يمكن ذكر المرض النرجسي، فالكل منا يعرف أن مستخدمي الإنترنيت العرب هم شبان وصغار السن، فذلك هو عمر النرجسية (حب الذات)، ومحاولة فرض الأفكار البديلة عن تلك التي وجدها هؤلاء الشبان عند آبائهم وأجدادهم، محاولين تجاوز التراث الفكري. يُضاف إلى ذلك توهم العدو الخيالي، بمعنى أنه بدلا من البحث عن المصادر والأسباب الرئيسية لهذه المشكلات التي تعانيها ثقافتنا وحضارتنا العربية، ومحاولة إيجاد حلول "محلية" لها، يبدأ كثير من الأشخاص بِـ "إحالة" ما وقع من مصائب أو مشاكل على "الغرب" وما شابهه من الأعداء الذين يخترعهم

كثيرون، حتى وإن لم يوجدوا. فلابد من وجود "عدو" يتربص، ولا بد من وجود "شيء" ما يجعل حياتنا في الوطن العربي صعبة بعض الشيء. وتستمر هذه "الإحالة" النفسية لهذه المشكلات إلى البحث عن قنوات التخاطب، حيث يبدأ المناقش بالفضح، ويصل حتى درجة الشتائم وغيرها من الوسائل التي يستخدمها الضعفاء، عادة، للنيل "المتخيَّل" من العدو "الخيالي". وهناك بالطبع الأسباب الاجتماعية (السوسيولوجية). فمن المؤكد أن الشباب العربي استفاد من التطور الذي طال تكنولوجيا الاتصالات، واستخدم العالم الافتراضي لهز بعض الأنظمة العربية، وتهديد غيرها، عبر تحركات شعبية فرضت واقعا جديدا غير واضح المعالم. فقد شهد العالم العربي منذ عام 2011 تحركات شعبية بقيادة مجموعات شابة، مدفوعة بقناعة ورغبة قوية في التغيير، وأصحابها متأثرون بثقافة العصر، وقيم الديمقراطية والحرية، التي أسهم الانفتاح على الثقافات العالمية بتشكيلها لديهم، وقد وجدت هذه الفئات صدى لها في مواقع التواصل الاجتماعي. ويؤكد منصوري أن الفيس بوك نجح في تحريك هذه الحراكات الشعبية التي يشهدها العالم العربي لأسباب عدة، أهمها القدرة على تأمين الاتصال السريع بأقل تكلفة ممكنة، ونقل الأفكار والأخبار بسرعة تختصر الزمان، وسهولة استخدامه من الفئة العمرية الشابة على الأخص، حيث سجل استخدامه في مصر مثلا من 90% من الشباب (درقاوي، 2015: 103-104).

وحتى نرصد ذلك، فسيتم التعاطي مع الآتي:

أولا: أسباب التفاعل مع الإنترنت ومواقع التواصل

توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية لتجاوز الانقسام الإنمائي بين البلدان الغنية والفقيرة والإسراع ببذل الجهود بغية دحر الفقر، والجوع، والمرض، والأمية، والتدهور البيئي. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال توصيل منافع الإلمام بالقراءة والكتابة، والتعليم، والتدريب إلى أكثر المناطق

انعزالاً. فمن خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يمكن للمدارس والجامعات والمستشفيات وعدد كبير من المؤسسات الاتصال بأفضل المعلومات والمعارف المتاحة، ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال نشر الرسائل الخاصة بحل العديد من المشاكل المتعلقة بالأشخاص والمنظمات وغيرها. كما تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التنمية الاقتصادية، حيث تؤدي الثورة الرقمية إلى نشوء أشكال جديدة تماماً من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة. وعلى عكس الثورة الصناعية التي شهدها القرن المنصرم، فإن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنها الانتشار بشكل سريع والتأثير في حيوية الجميع. وتتمحور تلك الثورة حول قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح للناس بالوصول إلى المعلومات والمعرفة الموجودة في أي مكان في العالم في اللحظة نفسها تقريباً (مؤتمر القمة العالمي لتكنولوجيا المعلومات، 2003).

وتزيد ثورة المعلومات والاتصالات من قدرة الأشخاص على الاتصال وتقاسم المعلومات والمعارف وترفع من فرصة تحول العالم إلى مكان أكثر سلماً ورخاء لجميع سكانه. وهذا إذا ما كان جميع الأشخاص لهم إمكانيات المشاركة والاستفادة من هذه التكنولوجيا. وتمكن تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، الأشخاص المهمشين والمعزولين من أن يدلوا بدلوهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن نوعهم أو مكان سكنهم. وهي تساعد على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي. وبوسعها تمكين الأفراد، والمجتمعات، والبلدان من تحسين مستوى حياتهم على نحو لم يكن ممكناً في السابق. ويمكنها أيضاً المساعدة على تحسين كفاءة الأدوات الأساسية للاقتصاد من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية (المرجع السابق).

وتبرز في هذا سياق شبكات التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص، وهذا بارز تماما في المنطقة العربية، التي شهدت تضاعفات عديدة في عدد المستخدمين النشطين لهذه الشبكات.

ويمكن تفسير ارتفاع نسبة المشاركة في مواقع التواصل الاجتماعي للأسباب الآتية (درقاوي، 2015: 104):

1. محاولة مشاركة الشباب في قضايا المجتمع، أي اشتراك الشباب بفعالية وتأثير في قضايا المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ بهدف تحقيق الصالح العام، وتشمل المشاركة الفاعلة للشباب الاعتراف بمكامن القوة لديهم، واهتماماتهم وقدراتهم، والعمل على استثمارها في تحقيق الصالح العام.

2. سعي الشباب للبحث عن الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع، ومن ثم منح الشباب فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع، والمشاركة في اتخاذ القرارات.

3. الإسهام في ترسيخ الحضارة والتراث الشعبي والوطني من خلال التواصل مع خبرات الشعوب الأخرى وعلومها ومعارفها وثقافاتها، ونقلها، وانتقاء الأفضل والصالح لخدمة المجتمع، وذلك من خلال تكوين صداقات ومجموعات من الأفراد لها الاهتمامات نفسها.

4. أسهم التطور التقني للاتصالات بشكل كبير في تزايد قنوات التواصل الاجتماعي واحتلالها مكانة هامة داخل المجتمع الدولي عموما والعربي خصوصا، وذلك نظرا لما تحتويه من مميزات مهدت لتزايد مناصريها بعد تراكم العديد من الفواعل المساعدة على اللجوء إلى هذه القنوات كبديل عن التعبير والتغيير في الواقع المعاش.

ثانيا: نظرية الاستخدامات والإشباعات في مركز الدور الإعلامي للإنترنت وشبكات التواصل

لعل من المهم هنا الإشارة إلى نظرية الاستخدامات والإشباعات، كإطار نظري يوضح طبيعة العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعية، ومستوى اللغة المستخدمة، ومدى توافق الرسائل المقدمة مع الجماهير المستهدفة، وانسجامها مع قيمه؛ وعاداته؛ واهتماماته؛ ورغباته؛ ومصالحه (القاضي، 2014: 3).

تهتم نظرية الاستخدامات والإشباعات بدراسة الاتصال الجماهيري دراسة وظيفية منظمة. وخلال عقد الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين تزايد إدراك عواقب الفروق الفردية التباين الاجتماعي على إدراك السلوك المرتبط بوسائل الإعلام إلى بداية منظور جديد للعلاقة بين الجماهير، على أنها عنصر سلبي غير فعال، إلى رؤيتها على أنها فعالة في انتقاء افرداها لوسائل مفضلة من وسائل الإعلام (مكاوي والسيد، 1998: 239).

كما تهتم هذه النظرية بدراسة الاتصال الجماهيري دراسة وظيفية منظمة. ويُعد مدخل الاستخدامات والإشباعات بمثابة نقلة فكرية في مجال دراسة تأثير وسائل الاتصال، حيث يركز على كيفية استجابة وسائل الاتصال لدوافع واحتياجات الجمهور ويتميز الجمهور في ظل مدخل الاستخدامات والإشباعات بالنشاط والإيجابية والقدرة على الاختيار الواعي والتفكير ودراسة ما يفعله الجمهور بالوسائل من بين الفرضيات التي تقوم عليها نظرية الاستخدامات والإشباعات؛ أن جمهور المتلقين نشط، واستخدامه لوسائل الإعلام هو استخدام موجه لتحقيق أهداف معينة، وأن أعضاء الجمهور يمتلكون المبادرة في تحديد العلاقة بين إشباع الحاجات واختيار وسائل معينة، وأن الجمهور هو وحده القادر على تحديد الصورة الحقيقية لاستخدامه لوسائل الإعلام، لأنه هو الذي يحدد اهتماماته وحاجاته ودوافعه. كما تؤكد النظرية أن الجمهور هو الذي يستخدم الرسائل والمضمون الذي يشبع حاجاته، فالأفراد هم الدين يستخدمون وسائل الاتصال

وليست وسائل الاتصال هي التي تستخدم الأفراد (أبو صبح، 1998: 140؛ أمين، 2008: 33؛ عبد الحميد، 2000: 222، كما ورد عند: غطاس ومقداد، 2015: 6-7).

وقد ركزت هذه النظرية على عوامل نفسية، حيث أن لكل فرد من أفراد الجمهور رغبات واحتياجات واتجاهات وقِيمًا، تلعب دوراً هاماً في كيفية انتقائه لوسائل الإعلام، فقد يكون لفرد ما احتياجات واهتمامات معينة يمكن أن يسعى لإشباعها من خلال التعرض للرياضة أو الموسيقى أو البرامج والمسلسلات البوليسية، وشخص أخر، يختلف سيكولوجياً، إذ قد يفضل برامج ترتبط بالأمور الحياتية أو السمفونيات أو الأدب الكلاسيكي. ويمكن إيجاز الأفكار الأساسية لنظرية الاستخدامات والإشباعات في الآتي (القاضي، 2014: 8-9):

1- إن مستهلكي وسائل الإعلام لا ينتظرون تقديم الرسائل إليهم من خلال وسائل الإعلام.
2- جمهور وسائل الإعلام جمهور نشط ويتخذ قراراته الخاصة به في اختيار صيغ معينة من وسائل الإعلام المتاحة والتعرض لها.
3- هذه الاختيارات تتم بناءً على الفروقات الفردية الأساسية، وعلى أساس الاهتمامات والاحتياجات والقيم والدوافع وتنشئة الأفراد، وفي إطار شبكة العلاقات والعضوية المرجعية.
4- هذه العوامل السيكولوجية تدفع الفرد لاختيار صيغ معينة من وسائل الإعلام للحصول على التسلية والقدرة على حل المشكلات اليومية التي تواجههم.
5- إن أفراد الجمهور يختارون، بفاعلية ونشاط، صيغا معينة من مضامين وسائل الإعلام ويستخدمونها بما يفي باحتياجاتهم ويزودهم بالإشباعات في إطار اهتماماتهم ورغباتهم ودوافعهم.

ونشأ في هذا الإطار ما يسمى "الإعلام الجديد" New Media، ولم تتضح معالم هذا الإعلام الجديد أو البديل بعد، بالرغم من أنه أحدث نقلة نوعية في مفهوم الإعلام، تمثلت في المواقع الإلكترونية، والمواقع الاجتماعية، والمدونات، والبوابات، ومواقع المحادثة أو الدردشة، وغيرها، على شبكة الإنترنت. وأثّر هذا كذلك في تغيير مفهوم الإعلام القديم، وتطور وسائله المعتادة، كالصحافة والإذاعة والتليفزيون. فقد شهدت جميعها تحولات كبيرة في السنوات القليلة الماضية، ولكن لغاية اليوم لم يتم الاتفاق على تعريف محدد لهذا الإعلام الجديد (المنصور، 2012: 63). فيعرفه أياد الدليمي بالقول: "إن تلك الوسائل الحديثة للاتصال متمثلة بـ (الفيس بوك وتويتر ويوتيوب) يمكن أن تكون مكملة للإعلام التقليدي، لينتج إعلامًا يزاوج بين المهنية وصرامة التقاليد التي نشأت عليها السلطة الرابعة، وبين التقنية الحديثة التي تتيح للإعلام التقليدي الفرصة ليكون أكثر قربا، ليس من الحدث فحسب، وإنما من الناس أيضاً وهذا هو جوهر الموضوع" (الدليمي، 2011).

غيرت ثورة الاتصال الحديثة المشهد الإعلامي بشكل كبير وأصبحت الصحافة الإلكترونية أداة هامة عل الشبكة العنكبوتية، وذات تأثير كبير على وسائل الإعلام في ظل ما توفره من تفاعل، وتقارب، وتسلية، وتعليم، وتجارة، ومشاركة سياسية، وغزارة في المعلومات. وأحدثت تلك الثورة نقلة نوعية في الإعلام الجديد بعد ظهور شبكات التواصل الاجتماعي التي استُخدمت، في البداية، في التسلية وترفيه الهواة، ثم أصبحت فما بعد إعلاما محترفا وصل الناس من خلاله كمّ هائل من المعلومات والأخبار، أكثر من أي وقت مضى. وأصبح النشر أسهل بكثير مما كان عليه سابقا، مع استخدام أجهزة حديثة، مثل الكاميرات الرقمية، والهواتف المحمولة، التي أتاحت إمكانية تسجيل المحتويات ونشرها والمشاركة فيها. وصار المواطنون الصحفيون جزءا من العديد من الأحداث الرئيسية التي تجري في العالم، وكثيرا ما اعتمدت وسائل الإعلام التقليدي عل مخرجاتهم في تغطياتها الإعلامية. وتبدلت الأدوار بين الشارع

والسلطة. ففي حين كان الشارع دائما يأخذ دور المستقبل والمتلقي، والسلطة تمسك بدور المرسل والمؤثر وصانع الخطاب الإعلامي، انقلب الأمر في ظل الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي، وأصبح الشارع في الغالب هو الفاعل والصانع، وصارت السلطة والنخب التقليدية هي المستقبل، لينتهي إلى حد بعيد عصر الأبوية الإعلامية، فهناك الآن إعلام لا يخضع لصيغ القمع والفوقية التي تحكمت بوسائل الإعلام التقليدي. وبدا واضحا تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على وسائل الإعلام التقليدي، التي سعت، جاهدة، إلى الاستفادة من تطبيقات تلك الشبكات، فأصبحت الفضائيات مع شبكات التواصل ساحة ساخنة تغطي أحداثا كبيرة بسرعة، وتعرض الفيديوهات المرسلة إليها بصورة تتجاوز عوامل الزمان والمكان والرقابة والحجب وغيرها من المعيقات. وقد ظهرت تأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي على وسائل الإعلام التقليدي في الدول العربية قبل "الربيع العربي"، في الأحداث التي كانت شبكات التواصل أدوات فعالة في التحريض عليها، وأحيانا بمواقع خاصة بها، لمواكبة التطور الكبير والحفاظ على جمهورها. ووصل حد تأثير الإعلام الجديد إلى درجة التهديد المباشر لمستقل بعض وسائل الإعلام التقليدي، حيث أوقفت بعض الصحف نسخها الورقية المطبوعة معتمدة عل موقعها الإلكتروني فقط (غطاس ومقداد، 2015: 22–23). فاليوم، وبعد الثورة الاتصالية الهائلة والمستحدثات التكنولوجية غير الشخصية، والتي وُظفت لخدمة العملية الإعلامية بمختلف مستوياتها وأشكالها، نلاحظ أن وسائل التواصل الاجتماعي التي يعتقد البعض نتيجة انتشارها الهائل أنها تقدم وسائل وأدوات إعلامية مبهرة، نتيجة لذلك أوجدت استخدامات لغوية جديدة تخرج عن المألوف، وتبتعد كثيراً عن القوالب والاستخدامات الإعلامية والصحفية، وأحياناً عن أساسيات القواعد اللغوية (القاضي، 2014: 3).

بدأت بعد ذلك تكنولوجيا الاتصال تدخل قطاع وسائل الإعلام, وكان للكمبيوتر دور مميز في عصر المعلومات وذلك في عام (1986), وبعد سنوات قليلة دخل نطاق الاتصال البث الفضائي

التليفزيوني, الذي أتاح لكل شعوب الأرض متابعة الأخبار والمعلومات والأحداث التي تجري في مشارق الأرض ومغاربها, إلا أن هذا التطور التكنولوجي لم يتوقف عند هذه الحدود, ففي منتصف التسعينات من القرن الماضي حدثت نقلة نوعية كبيرة تمثلت في الإعلام الجديد، الذي أعطى الإمكانية لكل مستخدمي الكمبيوتر خاصية التواصل مع من يريد وفي الوقت الذي يريد ومن أي مكان أو بلد يوجد فيه (المنصور، 2012: 87). ويرى (ماكلوهان) أن الناس يتكيفون مع ظروف البيئة في كل عصر من خلال استخدام حواس معينة ذات صلة وثيقة بنوع الوسيلة الاتصالية المستخدمة. فطريقة عرض وسائل الإعلام للموضوعات، وطبيعة الجمهور الذي تتوجه إليه، تؤثران على مضمون تلك الوسائل. فطبيعة وسائل الاتصال التي تسود في فترة من الفترات هي التي تكوّن المجتمعات، أكثر مما يكونها مضمون الرسائل الاتصالية. ويعتمد (ماكلوهان) على ما يسميه الحتمية التكنولوجية (Technological Determinism)، أي أن المخترعات التكنولوجية المهمة هي التي تؤثر على تكوين المجتمعات. ويرى ماكلوهان أن التحول الأساسي في الاتصال التكنولوجي يجعل التحولات الكبرى تبدأ لدى الشعوب، ليس فقط في التنظيم الاجتماعي، وإنما في الحواس الإنسانية أيضاً. وبدون فهم الأسلوب الذي تعمل بمقتضاه وسائل الإعلام، لن نستطيع فهم التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تطرأ على المجتمعات، فأي وسيلة جديدة هي امتداد للإنسان، تؤثر على طريقة تفكيره وسلوكه، فكاميرا التليفزيون تمد أعيننا، والميكروفون يمد أسماعنا، والآلات الحاسبة توفر الجهد العقلي وتؤدي إلى امتداد الوعي" (المنصور، 2012: 87).

ثالثًا: دور المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي عربيا

عند الحديث عن التأثيرات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعية، يتبادر إلى الذهن الدور الذي لعبته تلك الشبكات في الثورات العربية، والتي دار حولها، ولا يزال، جدل كبير بين المتخصصين. فمنذ مطلع العام 2011 نُشرت الكثير من المقالات والدراسات حول أهمية شبكات التواصل الاجتماعي. ولعلنا

سنستفيد دروسا من أحداث الساحة العربية حين سُحب البساط من تحت كل المواقع التي تديرها النخبة من المفكرين والعلماء، وغيرها من الأمور الأخرى الكثيرة، التي تعكس تأثير مشاركة الجماهير وقناعاتهم على الواقع المعاش والخطاب الثقافي؛ فللرأي العام المتشكل أثر وظيفي ملموس. فالنجاح لا يكون بالأفكار الفعالة فقط، وإنما أيضا بفهم شروط اللعبة، وكذا معرفة استغلال هذه الوسائل. ولقد أصبح الانتماء لجماعة إلكترونية محددة يعتمد أكثر من أي وقت مضى على المحاور الفكرية، والنظم التي تساعد على تحقيق مصالح الأفراد، وتلبية رغباتهم وحاجاتهم وطموحاتهم، على هدي من المبادئ العامة التي تمثل العمود الفقري للعقيدة الاجتماعية، وهو ما يجعل التسويق لأفكار الجماعة أمر مهم للغاية، وجودة الأفكار من محاور جذب الاهتمام. فعلماء الاجتماع، يعتبرون أن التغير في المجتمعات يخضع لعوامل عديدة، يختلف تأثيرها بين مجتمع وأخر، أبرزها العامل الديموغرافي، حيث الكثافة السكانية تحدث كثافة معنوية، ثم العامل الثقافي، المتمثل بالأيديولوجيات أو الدين، إضافة إلى التغير في البنية التحتية الاقتصادية التي تفرض تغييرا في بنية العلاقات الاجتماعية. وترتبط فعالية علاقة التأثير والتأثر بفعالية العامل الاتصالي الذي برز كأحد أهم وسائل التغيير في المجتمع (درقاوي، 2015: 84-86).

أصبحت تقنية معالجة المعلومات والمعرفة واستقبالها قوة فاعلة في مختلف المجالات، خاصة ما أصبح يُسمى بالإعلام الجديد، والخطاب اللغوي والبصري الجديد المستخدم، ودور الاتصال الحواري عبر الإنترنت (عطية، 2014). ويرى الكاتب ناصر الفريدي أن هناك أربع خصائص أو عوامل رئيسة منحت مواقع وشبكات التواصل الاجتماعية دورها المهم قبل الثورات الشعبية وخلالها في العديد من البلدان العربية، وهي (غطاس ومقداد، 2015: 27-28؛ عبد العليم، 2011: 44):

1. وضع أطر سياسية محددة وواضحة: في السابق، كانت المظاهرات والاحتجاجات العربية تبدو في كثير من الأحيان وكأنها بلا هدف أو وجهة واضحة، وتغلب عليها الانقسامات والاختلافات في الرؤى

والأهداف وكيفية التحرك وآليته. وكان ذلك يساعد السلطة الحاكمة والأطراف المرتبطة بها على اختراق هذه الاحتجاجات وإفشالها وتفكيكها. لكن الثورات الشعبية الأخيرة منذ 2011 لم تكن كسابقاتها، إذ كانت واضحة المعالم والأهداف والشعارات والمطالب والزمان والمكان، فكانت تطلق على سبيل المثال مظاهرات مليونيه، تحديدا للعدد، في يوم الجمعة، تحديدا للوقت، في ميدان التحرير في القاهرة أو شارع بورقيبة في تونس، تحديدا للمكان، بمطالب واضحة وصريحة لن يتزحزح عنها المتظاهرون، تحديدا للهدف، وبشعارات موحدة لا خلاف عليها مثل: "الشعب يريد إسقاط النظام". كل هده الأمور كان اللاعب الأساسي فيها مواقع التواصل الاجتماعي التي خلقت تنظيما وحراكا سياسيا غير مسبوق في الحالة العربية، مما ترتب عليه زيادة الوعي العام الذي كوّن إدراكا شعبيا عاما للمطالب الأساسية التي يمكن البناء عليها مستقبلا للمطالبة بالحقوق الأخرى (عبد العليم، 2011: 44).

2. ابتكار خطاب سياسي في مواجهة الخطاب الرسمي: عموما، يتسم وجود الأنظمة العربية على شبكة الإنترنت بالضعف الشديد، لدرجة أن احد الباحثين في هذا المجال (فيليب هوارد Philip Howard) وصف ذلك بقوله "إذا جرت الانتخابات على الإنترنت، ستخسر النخب الحاكمة في مصر بصورة ساحقة". كما يشير تقرير التنمية البشرية عام 2010 إلى أن قنوات الاتصال بين الشباب والنخب الحاكمة تكاد تكون معدومة، والأمر ذاته ينطبق على العلاقة ما بين الشباب وأقطاب المعارضة التي ظلت سنوات طويلة تصارع من أجل إثبات نفسها بشعارات قديمة ومملة. وفي المقابل، كان الخطاب الذي يتبناه الشباب واقعيا وجادا، ويخاطب العقل كما يلامس الوجدان، كونه نابعًا من حاجة ورغبة صادرة عن قناعة وإرادة، لذا كان صداه مدويا، وأثره فاعلا (غطاس ومقداد، 2015: 27–28؛ عبد العليم، 2011: 44).

3. صناعة الرواية الإعلامية: لطالما استأثرت السلطة بالرواية الإعلامية، فأصبحت حكرا على أجهزتها الرسمية التي تأتمر بأمرها، إلى جانب الوسائل التقليدية الأخرى التي تسير في ركابها ولا تقوى على مخالفتها أو السير في عكس اتجاهها. لكن بولادة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، اختلف الأمر، وخرجت الرواية الإعلامية من نطاق السلطة وأصحاب النفوذ، وصارت الرواية الحقيقية تصل إلى الجميع بوسائل متعددة ومتنوعة، بعيدا عن سلطة الإعلام الرسمي السلطوي، وصار بالإمكان قراءة الخبر بصورته الأخرى التي جاهدت السلطات سنين طوالا ألا تكون ظاهرة للعيان، وأتاح الفضاء الافتراضي المجال لمن يملكون الكلمة وأصحاب الرأي، ومن أبعد مدى.

4. القدرة على تنظيم الاحتجاجات: كان تنظيم الاحتجاجات يُعد مسألة في غاية الخطورة والصعوبة في ظل وجود أنظمة تحكم بقوانين الطوارئ والإرهاب، وأجهزة بوليسية لا تتردد في ملاحقة واعتقال كل من تسول له نفسه بالدعوة لمل هده الاحتجاجات، هذا بالإضافة إلى وجود احتمالية كبيرة حد الإجهاض تغلغل الأجهزة الأمنية السرية في جميع مناحي الحياة، ولتفادي ذلك فقد "لجا منظمو مثل هده الدعوات، ومنظمو الاحتجاجات في الشرق الأوسط، إلى استخدام الإنترنت في تبادل الاتصالات والمعلومات والخطط قبل اندلاع الانتفاضات، على الرغم من أنه لم يكن هو الأخر بعيدا عن ساحة المخاطرة، ولكن اتساع نطاق انتشار الإنترنت وسرعة وصول المعلومة إلى متلقيها كان له تأثيره الواضح. فحتى لو حُجبت المعلومة لاحقا، أو اعتُقل مطلقها، فإنه في النهاية لا يمكن التحكم في تأثيرها، هذا فضلا عن مسألة الحجب والتعتيم وقطع الاتصال أصبحت محرجة للغاية للحكومات (الشروق، 2011).

إن أهم ما قامت به مواقع التواصل الاجتماعي هو عملية التشبيك الاجتماعي التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من المشهد العام في العالم العربي، مما أسهم في خروج الثورات الشعبية من رحم هده المواقع الإلكترونية، بعد إن استخدمها المتظاهرون من أجل التواصل والتفاعل مع واقعهم والتعبير عن غضبهم

وسخطهم من أوضاع بلادهم (أبو يوسف، 2001، كما ورد عند: غطاس ومقداد، 2015: 30). كما نزعت هذه المواقع حاجز الخوف والرهبة في نفوس الجماهير، "بحيث أصبح أي شاب يشعر، عندما يستخدم موقع توتير أو الفيسبوك، أنه مسنود من جماعة أكبر، وهو ما ولّد لدى هؤلاء الشباب الشعور بانتماء سياسي ومدني كانوا محرومين منه، ولن نعدم الصواب إذا قلنا: إن هذه الشبكات الاجتماعية الجديدة ولدت انصهارا وتلاحما في المصير، بحيث أصبحت الساحات الافتراضية ساحات عمومية بديلة، تغرد خارج النظام الاجتماعي والسياسي المفروض (المصدق، 2011: 67، كما ورد عند: غطاس ومقداد، 2015: 30).

يرى كثيرون أن تونس حظيت بشرف إطلاق شرارة الثورة العربية التي وضعت حدا لأنظمة شمولية وحكام استمروا في إذلال رعاياهم طوال عشرات السنوات، إذ استطاع الشعب التونسي خلال أقل من شهر إجبار رئيسه زين العابدين بن علي على تسليم السلطة بعد 23 عاما من توليه زمام أمورها. ويعود تفجير الأوضاع في تونس بمظاهرات عارمة بعد إضرام الشاب محمد البوعزيزي النار بنفسه في السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر 2010، وذلك تعبيرا عن غضبه من الاعتداء عليه بشكل مهين، والإبقاء على بطالته التي تتوجب بمصادرة عربة كان يسترزق ببيع بضائع يضعها عليها. ويمكن القول: إن البوعزيزي نفسه كان المؤجّج للاحتجاجات التونسية 2010–20121 (لطفي، 2012 :122). وتبعت ذلك أحداث مصر واليمن وسوريا وليبيا والبحرين، وأحداث أقل أهمية وعنفا في الأردن وعدد آخر من الدول العربية، بل ربما غالبيتها.

تمكّن الشعب المصري خلال 18 يوما فقط من أن يسقط نظام محمد حسني مبارك الذي حكم مصر طيلة ثلاثين عاما. وقد حظيت الثورة المصرية التي كان لمواقع التواصل الاجتماعي دورا في انطلاق شرارتها باهتمام عربي ودولي كبيرين، نظرا لمكانة مصر البارزة، وأهميتها الجيو–استراتيجية.

ومن بين أهم الأسباب التي دفعت لذلك، نجد: الفساد والإهمال والأخطاء الإدارية المتكررة داخل قطاعات مهمة يتعامل معها المواطنون بشكل يومي، كالصحة والتعليم ... وارتفاع معدلات البطالة، وعدم السماح بالتعبير عن الحريات بشكل عام، وغلق بعض القنوات الدينية المحببة للناس، والمعاملة السيئة التي كان ينتهجها كثيرون من أفراد الشرطة بحق المواطنين، ورفض الشعب لقرارات التمديد لحكم مبارك، وعدم الاستجابة للمطالب الإصلاحية (غنيم، 2012: 44). ولكن هذا "النقاء" في ثورات ما أسمي "الربيع العربي" لم يدم طويلا. ويبدو أن أيادٍ خارجية عديدة بدأت منذ ذلك الحين في استثمار المطالب المشروعة في الخبز "العيش" والحرية والعدالة الاجتماعية، باتجاهات سياسية وأمنية مختلفة، وهذا ما سيتناوله الفصل الرابع من هذه الدراسة.

جاء "الربيع العربي" في عام 2011 بالمزيد من الاهتمام بحوكمة الإنترنت من جانب المجتمع المدني العربي. كما أسفر عن زيادة التمويل وبناء القدرات المتوافرة له، مما أتاح للمجتمع المدني المطالبة بالمشاركة السياسية بشكل أكثر فعالية. ولذلك، لم تكن صدفة أن يستضيف عام 2012 أول منتدى حوكمة الإنترنت العربي، الذي يُعد أول فعالية متعددة لأصحاب المصلحة لسياسات الإنترنت في المنطقة. ولم تكن لهذه الدفعة من أجل الديمقراطية والمشاركة المدنية أن تدوم، مع صعود عدم الاستقرار والعنف في المنطقة، كما صعدت ثورة مضادة وحملة معاكسة ضد الحريات، لتدفع المنطقة إلى حال ما كانت عليه قبل عام 2011، من استفراد الحكومات بوضع السياسات، ومأسسة القمع بطرق لم تكن موجودة من قبل. وهناك رابط قوي بين التحديات الإقليمية في المشاركة المدنية في حوكمة الإنترنت، وبين حالة حقوق الإنترنت في المنطقة، مع استراتيجيات المناصرة التي ينتهجها المجتمع المدني. وإن التحديات التي تواجه المجتمع المدني العامل في حقوق الإنسان في المنطقة من الانخراط في سياسة الإنترنت تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، وأنه، ومع ذلك، فإن عناوين التحديات التي تواجهها متشابهة، مثل رصد

انتهاكات حقوق الإنترنت، والدفع باتجاه حماية النشطاء المسجونين بقضايا حريات الإنترنت، والدعوة إلى قوانين أفضل. فأغلب القوانين التي تسن في المنطقة فيما يخص المعلومات والاتصالات مقيدة بشدة، وتتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما في مجالات حرية التعبير والخصوصية. واتبع الأردن نهجًا مختلطا تجاه حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، مع وجود اتجاه عام نحو مزيد من السيطرة على هذه الشبكة. كما سعى لبنان إلى المزيد من السيطرة الرسمية على شبكة الإنترنت، ولكن نجحت احتجاجات المجتمع المدني في ردع محاولات الحكومة إصدار تشريعات الرقابة على الإنترنت (التراكية، 2016).

رابعًا: الأبعاد السياسية والأمنية – أمن السايبر (الإلكتروني) Cyber Security:

تشغل الآثار السياسية والأمنية لثورة المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية، والأردن حالة دراسية (2011–2017) الفصل الرابع من هذه الدراسة، ولكن ربما تجدر الإشارة بعد هذا الاستعراض العام لدور الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي إلى الأبعاد السياسية والأمنية لهذا الدور، في الإطار العام لهذا الدور.

إن البعد السياسي لثورة المعلومات والاتصالات ومواقع الاتصال والتواصل بادٍ بوضوح، بدءا من التعبير عن الرأي السياسي، ومرورا بالترويج لشخصية أو حزب أو اتجاه سياسي، ووصولا إلى "التدخل" في عمليات سياسية مثل الانتخابات، وما زُعِم عن التدخل الروسي في انتخاب الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب. ولكن البُعد الأمني يبقى غامضا أكثر، نظرا لطبيعته التقنية ربما، أو لسرية هذا الجانب ذي الطبيعة الخاصة.

يُعطى الأمن، تعريفات عديدة، تنطلق من الإمكانات العسكرية، مرورا بالحفاظ على استقرار النظام، وصولا إلى حماية القيم الجوهرية لمجتمع ما. لكن، وبغض النظر عن تقارب النظرات الفلسفية والسياسية أو اختلافها عن الموضوع، فإن الراسخ، هو الخشية، التي تبديها معظم الدول حاليا، من تعرض أمنها القومي، نتيجة الاعتداءات السيبرانية، لاسيما وأن تقنيات المعلومات والاتصالات، قد رفعت منسوب الخطر، عبر إتاحتها مصادر جديدة، متشعبة ومتعددة، وإمكانات هائلة لتحقيق هذا الخطر، مقابل انخفاض نسبة المخاطر وإمكانات الانكشاف، في جانب الجهة المعتدية. ودليل ذلك، التنسيق المتزايد بين إدارات الأمن والاقتصاد، إضافة إلى الترابط الذي يراه قادة العالم بين أمن الفضاء السيبيري، والاقتصاد والأمن القومي. وتأسيسا على ذلك، يمكن تعريف الأمن السيبراني، انطلاقا من أهدافه، بأنه النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية، والمالية، المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانات الحد من الخسائر والأضرار، التي تترتب في حال تحقق المخاطر والتهديدات. كما يتيح إعادة الوضع إلى ما كان عليه، في أسرع وقت ممكن، بحيث لا تتوقف عجلة الإنتاج، وبحيث، لا تتحول الأضرار إلى خسائر دائمة (جبور، 2012: 2-3).

واكب تسارع الأحداث السياسية الذي رافقه ثورة معلوماتية، وعلمية وتكنولوجية هائلة منذ نهاية القرن العشرين، تحول حضاري وثقافي دعمه انفتاح العالم على مصراعيه الخاضع لرياح العولمة الهادفة إلى إنشاء مجتمع تختفي فيه الحدود الجغرافية بتشجيع حرية تنقل الأشخاص، والمعلومات والأفكار والبضائع، فضلا عن التدفق الإعلامي التلفزيوني الآتي من الأقمار الاصطناعية، والتكنولوجيا المعلوماتية وشبكتها الرقمية التي حصرت العالم في " قرية كونية صغيرة ". وطبيعي أن تتكيف العصابات مع الوضع الجديد الذي خلّف أشكالا إجرامية جديدة سماتها الأساسية اختراق حدود الدول، بعد ما كانت إلى وقت قريب تتميز بالطابع المحلي، مهددة في طريقها استقرار الأنظمة السياسية وأمن المجتمع الدولي. وبعبارة

أخرى، انتقلت الجريمة من المستوى القطري إلى المجال العالمي، ومن القوقعة الداخلية إلى الفضاء الخارجي، الأمر الذي دفع فقهاء القانون الجنائي الدولي إلى اعتبار " كل عمل يكون خلفه جماعات معينة تستخدم العنف لتحقيق نشاطها الإجرامي وتهدف إلى الربح " جريمة منظمة". على هذا الأساس تُعد مثل هذه الجرائم من المسائل التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، بالنظر للخطر الذي تشكله على المجتمعات البشرية، لأن عصابات الإجرام المنظم الموزعة عبر المناطق الجغرافية المختلفة من العالم تتعاون فيما بينها للتصدي للأنظمة السياسية للدول التي تسعى جاهدة لمكافحتها، مستغلة الفجوات القانونية، التي، حتى وإن وُجدت، فإنها لا تتلاءم والتشريع الدولي. ويبدو جليا الآن أن تدويل الحياة المرافق لسهولة الاتصالات وحركة الأشخاص ساعد في تفاقم وانتشار الجريمة التي أضحت ممارستها في نطاق عدد من المناطق الجغرافية المختلفة، ومن جانب جماعات من الأفراد ينتمون إلى دول متعددة. فتعميم استخدام الكمبيوتر (الحاسوب) على نطاق واسع أحدث ثورة في مجال الاتصال والمعلومات، عادت بالنفع لصالح البشرية لما توفره التكنولوجية من فوائد ورفاه على الإنسان، إذ سمحت الشبكة العنكبوتية باختزال المسافات وكسر الحواجز الجغرافية، محولة العالم إلى مجتمع شبكة المعلومات، المعروف تسمية مجتمع المعلومات. لكن، في المقابل، وبالموازاة مع عائدات الخير، تطورت قوى الشر بقدر ما ازدهرت الوسائل التقنية، إذ أدركت العصابات ما يمكن أن تحققه من أرباح بفضل استخدام الوسائل التكنولوجية، فظهر ما يعرف اليوم بالجرائم الإلكترونية التي أصبحت تشكل تهديدا للأمن القومي للدول، ناهيك عن الانتهاكات الواقعة على الحياة الخاصة للأفراد، والمؤدية في كثير من الأحيان إلى المساس بالأخلاق والآداب (أخام، 2009: 3).

تتكون منظومة الأمن الوطني الشامل في أي دولة في العالم من قوتين، هما: القوة الصلبة، والقوة الناعمة. حيث تقع في إطار القوة الصلبة القدرات التقليدية من جيش وسلاح وقوات أمن ودرك واستخبارات

عسكرية وغيرها. في حين تتكون القوة الناعمة من قدرات الدولة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (الطويسي، 2015: 2).

أما"الأمن السيبراني" فهو "مجموع الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمن وضوابط الأمن والمبادئ التوجيهية ونهج إدارة المخاطر والإجراءات والتدريب وأفضل الممارسات وآليات الضمان والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في حماية بيئة السايبر وأصول المؤسسات والمستعملين. وتشمل أصول المؤسسات والمستعملين أجهزة الحوسبة الموصولة بالشبكة والموظفين والبنية التحتية والتطبيقات والخدمات وأنظمة الاتصالات ومجموع المعلومات المنقولة و/أو المحفوظة في بيئة السايبر. ويسعى الأمن السيبراني إلى تحقيق خصائص أمن أصول المؤسسات والمستعملين والحفاظ عليها وحمايتها من المخاطر الأمنية ذات الصلة في بيئة السايبر" (الاتحاد العالمي للاتصالات، 2010).

وبعد أن اجتاحت العالم ثورة المعلومات والاتصالات ظهرت الحاجة إلى حماية الأمن السيبراني للدولة كونه مزيجًا من التحديات التقنية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية. وأصبح الأمن السيبراني بما ينطوي عليه من حاجة إلى مكافحة الجريمة الإلكترونية وردعها، جزءاً هاماً من منظومة الأمن الوطني الشامل لأي دولة.

وهناك خمس ركائز لمنظومة الأمن السيبراني، هي: 1. توفير استراتيجية وطنية. 2. تعاون القطاعين العام والخاص في مجالات تطوير البنى التحتية الملائمة. 3. مكافحة الجريمة السيبرانية (الإلكترونية) وردعها. 4. تطوير القدرات التكنولوجية الوطنية في مجال المعلومات والاتصالات. 5. خلق ثقافة مجتمعية للأمن السيبراني (الطويسي، 2015: 2).

إن مجمل هذه الإجراءات الأمنية تتأتى من حقيقة أن الأمن هو الركيزة الأساسية للمجتمع، بحيث لا يمكن تصور نمو أي نشاط بعيدا عن تحققه، سواء أكان ذلك، على المستوى التقني، أم على المستوى

القانوني. وقد تحول الأمن، مع بروز مجتمع المعلومات، والفضاء السيبراني، إلى واحد من قطاع الخدمات، التي تشكل قيمة مضافة، ودعامة أساسية لأنشطة الحكومات والأفراد، على السواء، كما هو الحال، مع التطبيقات الخاصة بالحكومة الإلكترونية، والصحة الإلكترونية، والتعليم عن بعد، والاستعلام، والتجارة الإلكترونية، وغيرها الكثير. إلا أن الوجوه المتعددة للأمن السيبراني، ومضاعفاتها الخطيرة التي لا تقف عند حدود الإساءة إلى الأفراد والمؤسسات، بل تتعداها إلى تعريض سلامة الدول والحكومات، تزيد مهمة القيمين على الموضوع تعقيدا وصعوبة، وتستدعي مقاربة، شاملة، ومتكاملة، لجميع التحديات، التي يطرحها الفضاء السيبراني، بحيث تأتي الردود، والحلول المقترحة، ناجعة وفاعلة. فتحقيق الأمن، وبناء الثقة في الفضاء السيبراني، من أساسيات تسخير تقنيات المعلومات والاتصالات، في مجالات التنمية، خدمة للمجتمعات الإنسانية، على ما جاء في التوصيات الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المنعقدة في تونس عام 2005 (جبور، 2012: 2).

ولعل من المناسب تقديم عينة عن حجم انتشار الجرائم الإلكترونية في الأردن وأنواعها. فقد ورد في بيانات رسمية صادرة عن إدارة البحث الجنائي في مديرية الأمن العام في المملكة أنها تعاملت في العام 2013 مع (1300) جريمة إلكترونية، وأنه هذا العدد ارتفع إلى (1700) جريمة في العام 2014. مما يعني أنَّ هذا النوع من الجرائم في ازدياد مضطرد، حيث زاد عدد الجرائم خلال عام واحد بما نسبته 30,5%. أما عن طبيعة هذه الجرائم، فلابد من الإشارة بداية إلى أن النساء هم الضحايا الأكبر لها وبنسبة 75% من مجموع الضحايا، حيث تتمثل الجرائم الموجهة لهن في سرقة البيانات الشخصية، وخاصة الصور، ثم اللجوء إلى ابتزازهن. ومن أنواع الجرائم الأخرى المنتشرة ما يلي: – الاحتيال الإلكتروني. – الابتزاز المالي لتحويل مبالغ لحسابات المحتالين خارج المملكة. – القرصنة الإلكترونية

بالدخول على الحسابات البنكية وسرقة البيانات الشـــــخصية للمواطنين. – الاتجار بالبشر عن طريق الإنترنت (خاصة الأطفال). – الترويج للمنظمات الإرهابية (الطويسي، 2015: 5).

وعموما، يمكن توزيع الأخطار، في الفضاء السيبراني، انطلاقا من أهدافها، على ما يطال الدول، وما يطال الأشخاص. ويندرج في إطار الفئة الأولى، كل ما يعرض الأمن القومي، والعسكري، والاقتصادي، والاجتماعي للخطر، ويهدد البنية التحتية والحرجة للدول، وأسواق المال والقطاعات المصرفية، والسلم الدولي، والمنشآت النووية، والمؤسسات الصحية، وقطاعات النقل بكل أنواعه: البري والبحري والجوي، ورفاه الشعوب. بينما يندرج في الفئة الثانية: سرقة البيانات الشخصية، وتسريبها، واستخدامها دون إذن، ودون وجه حق، وسرقة الأموال، واختراق أنظمة المعلومات، والاعتداء على الملكية الفكرية، والصناعية، والعلامات التجارية. كما تشمل هذه الفئة أيضا: الاحتيال، والبريد غير المرغوب فيه، والجرائم ضد الأطفال، والمحتوى غير المشروع، وغيرها الكثير مما يُعد جرائم سيبرانية، ضد الأشخاص وضد الأموال (جبور، 2012: 4).

إن هذا المشهد العام، عالميا، وعربيا أيضا، يبين، من غير شكّ، أن ثورة المعلومات والاتصالات، في صورة الانتشار الواسع للإنترنت، ووسائل الاتصال والتواصل، وخاصة منها وسائل التواصل الاجتماعي، شكّلت مجتمعة ما يشبه الانقلاب في أسلوب الحياة نفسه، للأفراد والجماعات والمجتمعات والشعوب، في شتّى أنحاء العالم. وتشهد الأرقام والمعطيات، أن المواطن العربي، والأردني ضمنه، كان متفاعلا نشطا مع هذا التطور التقني الهائل. ولمّا كانت التغيرات التي أحدثتها ثورة المعلومات والاتصالات شملت اتجاهات بالغة التنوّع والتعدد، من سلبها إلى إيجابها، ومن عامّها إلى خاصّها ومضامينها، فإنها أحدثت أيضا قنوات فعل سياسي جديدة، مثلما أحدثت مخاوف أمنية، بعضها مبرّر مشروع، وبعضها مُسقَط مبالغ فيه.

إلاّ أن مثل هذا التغيّر يفرض بطبيعته، وبمقاييس فعله الكمّية والنوعية، تحديات كبرى أمام الجهات المعنية في مختلف دول العالم ومؤسساته. وبالرغم من أن الدول العربية عموما، ومنها الأردن، حديثة العهد نسبيا بمثل هذه التحديات، إلاّ أن أحداث ما يُسمّى "الربيع العربي"، فتحت الأبواب واسعة أمام أسئلة السياسة والأمن، في علاقتهما بثورة المعلومات والاتصالات، بل لعلّ الدور الذي قامت به وسائل التواصل الاجتماعي في سنوات "الربيع"، فاقت كلّ التوقعات، الأمر الذي استدعى، ويستدعي، وقفات متأملة متفحصّة، ومعمّقة، في كيفيّات التعامل نتاجات هذه الثورة، دون مغالاة أو إهمال.

الفصل الرابع

الأثر السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات في العالم العربي عموما والأردن خصوصًا (2010–2017)

يتناول هذا الفصل من الدراسة، التداعيات السياسية والأمنية لثورة المعلومات والاتصالات في العالم العربي عموما، والأردن خصوصًا (2010–2017)، فيما يشبه مواصلة للفصول السابقة من الدراسة، في معالجة أقل تجريدا، وأكثر ملموسية، لتأثير هذه الثورة، سياسيا وأمنيا، في الوطن العربي عموما، وفي الأردن كحالة.

والأهمية في هذا الموضوع تتأتى، في أحد جوانبها، من أن وسائط التواصل الاجتماعي أصبحت تشكل نوعًا من الرقابة العامة للجماهير على التصرفات التعسفية للسلطة، فكأنها أعين الجمهور وآذانه التي تنقل هذه التصرفات إلى العلن، بعكس النشر في الجرائد والمجلات ووسائل الإعلام التقليدية الخاضعة للجنة رقابة داخلية تتحقق مما يُنشر، والتي قد يكون لها توجه لجهة الرأي السياسي أو لمصالح تجارية. فوسائط التواصل الاجتماعي غيّرت فهمنا لحدود التواصل، فلم يعد لها حدود لجهة المكان والوقت والمساحة والثقافة (Coe, 2015: 8). ولكن حرية التعبير ليست مطلقة، بل هي تخضع لقيود، وهي مقيدة بحسن استعمالها، لاسيما عند المساس بالنظام العام للدولة، أو بحقوق الغير.

وستتناول الباحثة هذا الموضوع، في مبحثين: الأول: الدور السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات في الوطن العربي (2010–2017). والثاني: الدور السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات في الأردن (2010–2017).

المبحث الأول

الدور السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات في الوطن العربي (2010-2017)

يشهد العالم المعاصر، وخاصة عالمنا العربي، راهنا، انتشار أعمال العنف والتطرف والحروب والصراعات الأهلية المسلحة. ومع قمع بعض الحكومات للجماعات والنخب المعارضة، افتقدت الشعوب الأمن، وصار الناس يبحثون عن ضمان الأفراد والجماعات والشعوب، وليس أمن الدول ذات السيادة (أفندي، 2006: 21-22). ويُلاحَظ أنه لا تؤخّذ بعين الاعتبار خطورة الأزمات وآثارها على الأفراد، بقدر ما تحدد المصالح السياسية، ومعها ربما الأمنية، اتجاهات الحركة ومحاورها ونتائجها. فالعامل الأهم الذي يُؤخذ بعين الاعتبار هو المصلحة (حلال، 2007: 126)، وهذا بحد ذاته يحرّك عوامل مهددة للأمن، وهو عامل عدم استقرار سياسي، كما شهدت على ذلك وتشهد صراعات ما أُسمي "الربيع العربي، في الوطن العربي. وفي نهاية المطاف، تتجلّى أهمية الأمن على المستوى التطبيقي من خلال مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية، داخليا وخارجيا، وانعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية. ولكن مفهوم الأمن ظل مفتقرا إلى ضبط معرفي، أو إجماع اصطلاحي، وتمثل ذلك في عدم الوصول إلى تحديد معنى ثابت للأمن، رغم تعدد الدراسات المختصة في هذا الميدان وغناها. ويمكن أن يُعزى هذا الغموض إلى غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة، تكريسًا لحالة عدم التوافق بين الباحثين حول مضامين هذا الميدان والمتغيرات المكونة له، وأيضا المصادر المهددة للأمن وأشكال تحقيقه، كما وإلى شيء من عدم التماسك النظري الذي يطبع عملية التنظير عموما، وفي حقل الدراسات الأمنية خصوصا (جندلي، 2008: 18).

وفي الأبعاد الرقمية التكنولوجية لتلك، قد يكون فيما جاء في تقرير لمجلس الاستخبارات القومية في الولايات المتحدة الأميركية بعنوان "اتجاهات عالمية 2030، عوالم بديلة" بعض الإضاءة، حين يقول التقرير: إن الفرد الرقمي المستخدِم لوسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت سيتحول إلى عنصر فاعل ولاعب مؤثر في اللعبة السياسية المحلية، وإلى شريك في رسم خارطة القوى الجيوسياسية الدولية (NIC, 2012: 12, 116). ويأتي ذلك في إطار نظرية أسست لمصطلح جديد هو "التكنولوجيا السياسية" Political Technology، التي تستند في كثير من وجوهها إلى وسائل التواصل الاجتماعي، والأدوار السياسية والأمنية لثورة المعلوماتية والاتصالات. ويُشار إلى أن تقرير الاتجاهات العالمية Global Trends Report واحد من أهم المشروعات التحليلية لمجلس الاستخبارات القومي الأميركي، ويتمّ إعداده للرئيس الأميركي القادم، حيث يُقدّم إليه بين يوم الانتخاب ويوم التنصيب. والتقرير يقيّم الدوافع والسيناريوهات الهامة للاتجاهات العالمية في أفق زمني يقترب من 15 سنة.

وما من شكّ في أن لشبكات التواصل الاجتماعي مهمات تجسسية كبرى، لم يعرف التاريخ لها مثيلا، وها هو جوليان أسانج Assange مسرّب وثائق ويكيليكس الشهيرة يقول: "إن شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت هي أضخم وأخطر جهاز تجسس واستخبارات ابتكره الإنسان، وعرفته البشرية منذ فجر التاريخ، لأن الإنسان المستخدم للشبكة يتبرع مجانا بوضع المعلومات والمعطيات والصور والفيديو والتعليقات والآراء عن نفسه، وعن دائرة زملائه، ومحيطه الاجتماعي، وهي غالبا ما تكون مهمة ومفيدة وموثوقة" (Assange, 2011). وحسب أسانج، فإن الجميع يسهم في تزويد أكبر قاعدة بيانات حول الجميع، والشبكات الاجتماعية تمتلك إلى جانب جوجل Google وياهو Yahoo ومثيلاهما آليات خاصة تمكّن أجهزة المخابرات من الحصول على البيانات التي تريدها، بالرغم من أن هذه الشبكات والمواقع غير تابعة لها. وفي الإجمال، يبدو أن غالبية سكان العالم دخلت في قلب عاصفة سياسية

وأمنية، إلى جانب البعد الثقافي والحضاري والاجتماعي والترفيهي والاقتصادي بالطبع، وأسهمت فيها وتسهم، دون أن تدري غالبا ما الذي تفعله.

يستعمل المستخدمون وسائط التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم والترويج لها، في السياسة والثقافة والاقتصاد وحقوق الإنسان والمرأة والعمل والاجتماعيات والرياضة، وغيرها من الموضوعات التي تهم الرأي العام. وتظهر وسائط التواصل الاجتماعي كإحدى أهم الأدوات الحديثة التي توصل رأي الشخص إلى جمهور غير محدود على مستوى العالم، ودون قيود متعلقة بالحدود الجغرافية، ودون تكلفة، وبشكل آني وسريع وسهل، إلا أنه قد تثور إشكاليات عديدة، سياسية وقانونية وأخلاقية وأمنية حول المحتوى الذي ينشره المستخدم على وسيلة التواصل الاجتماعي، ومدى تعارضه أحيانا مع القوانين أو حقوق الغير. وصحيح أن للمستخدم حرية التعبير على وسائط التواصل الاجتماعي، إلا أنه يتوجب عليه، عند نشر المحتوى، احترام النظام العام في الدولة وسلامتها (الحجار، 2017: 75). وعلى الصعيد العربي، تنص المادة 32 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار، وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة، ودونما اعتبار للحدود الجغرافية، على أن تُمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة.

ففي اليمن مثلا، أفادت دراسة أطلقتها مؤسسة "منصة" اليمنية غير الحكومية بأن 95 في المائة من اليمنيين يحصلون على المعلومات والأخبار عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي. وأشارت الدراسة إلى أن منصات مواقع التواصل الاجتماعي ساهمت مباشرة في تشكيل التوجهات العامة لليمنيين، وتعزيز الوعي السياسي والاجتماعي لديهم، سواء عبر إنشاء آلاف الصفحات والمجموعات أو إطلاق الوسوم.

وأوضحت أن اليمنيين يقضون أوقاتاً طويلة في تصفح وسائل التواصل الاجتماعي ومتابعتها، تتجاوز في ذروتها 6 ساعات في اليوم الواحد، على الرغم من معوقات الاستخدام، كبطء خدمة الإنترنت، وانعدام التيار الكهربائي فضلاً عن أسباب اقتصادية وقيود سياسية أخرى. ويرى الكثير من اليمنيين أن لمواقع التواصل الاجتماعي تأثيرا كبيرا في توجيه الرأي العام والتوجهات السياسية، ومنها ما وصل إلى ثني السلطات الحكومية عن إصدار قرارات أو إلغاء أخرى. وكشفت الدراسة التي أجريت خلال شهر كامل عن تصدر موقع "فيسبوك" المرتبة الأولى بالنسبة لاهتمامات اليمنيين واستخداماتهم، بنسبة 98.7 في المائة، يليه تطبيق واتساب بِـ 92.7 في المائة، ثم موقع "تويتر" بِـ 59 في المائة، وبعده "تيليغرام" بِـ 45.7 في المائة، و"يوتيوب" بِـ 38.3 في المائة، و"إنستغرام" بِـ 34. في المائة، وأخيراً "المدونة" (بلوغ blog) بِـ 15.3 في المائة ("العربي الجديد"، 2017). وقد كان عدد مستخدمي الفيس بوك في العالم العربي في سنة 2009 نحو 12 مليون مستخدم، وفي شباط 2017 وصل العدد إلى نحو 130 مليون مستخدم، أي أكثر من 10 أضعاف في أقل من 10 سنوات.

ولكن هذا الاستخدام مقيّد، مثله مثل سلوكات الحياة الأخرى. وقد يكون مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي عرضة للمساءلة والنتائج الوخيمة، لاسيما لجهة إدانتهم بجرائم أو تعرضهم لتدابير تأديبية أو للصرف من عملهم. كما أن استفادة المستخدمين من وسائط التواصل الاجتماعي تعني تقديمهم معلومات عن أنفسهم، ونشر أمور قد تكون غير مشروعة. وإن الحقوق القانونية المتعلقة بالحرية الشخصية التي يمكن أن تتعرض لها وسائط التواصل الاجتماعي هي الخصوصية وحرية التعبير عن الرأي وحماية البيانات الشخصية وحقوق الملكية الفكرية. ففي مقابل المنافع التي تؤمنها وسائط التواصل الاجتماعي، قد تنشأ عنها مخاطر يتعرض لها المستخدمون؛ وهذه المخاطر أكثر فتكا من تلك التي في العالم المادي الملموس، نظرًا لطبيعة شبكة الإنترنت المفتوحة، وطابعها الدولي العابر للحدود بين الدول، وإمكانية

التعامل عن بعد مع أشخاص مجهولين أو يخفون هويتهم الحقيقة، بالإضافة إلى صعوبة تتبعهم أو مقاضاتهم في بعض الأحيان. ومما يفاقم المخاطر في بيئة وسائط التواصل الاجتماعي، الثقة الزائدة للمستخدمين، وعدم فهمهم لطبيعة تلك الوسائط، وخصائصها، ولما هو مقبول نشره أم لا، والإفراط في المشاركة مع باقي المستخدمين، وإمكانية استخدام ما ينشرونه من معلومات ضدهم، وما لذلك كله من نتائج خطيرة قد تترتب على أفعالهم (الحجار، 2017: 10، 28–29).

وقانونيا، وفيما يتعلق بالحق في الخصوصية على وسائل التواصل الاجتماعي، يُشار إلى أنه قد تم الاعتراف بالخصوصية كأحد الحقوق الأساسية للإنسان في عدة اتفاقات ومعاهدات دولية، منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948، الذي كرّس الحق في الخصوصية، حيث تنص المادة 12 منه على أنه لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات. وكذلك فعل العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان في العام 1966، وغيرهما من المعاهدات والمواثيق الإقليمية والدولية. وعلى الصعيد العربي، اعتمدت القمة العربية في تونس عام 2004 النسخة الأحدث من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، علما بأن النسخة الأولى جرى اعتمادها عام 1994. وتنص المادة 21 من هذه النسخة الحديثة من الميثاق على أنه لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، للتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، أو لتشهير يمس شرفه أو سمعته؛ وأنه من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس. وإن الارتباط بين الحق في الخصوصية والحق في حرية الرأي والتعبير يظهر من خلال الآراء والتعليقات التي قد يطلقها المستخدمون عن غيرهم، عند ممارستهم حقهم بالتعبير الحر، وبما قد تطال خصوصية الغير أو، يمس بسمعته أو مركزه الاجتماعي، أو يكشف هويته، مما يسمح بمراقبته. وتبعا

لذلك، يحجم هذا الغير عن التعبير أو يحد منه. ومن الأفعال التي تتعرض للخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي: المضايقة والتحرش وجمع المعلومات والقدح والذم والقذف والتهديد والإساءة إلى السمعة. ويبدو من الضروري أن تتعاون السلطات العامة في مختلف الدول مع وسائل التواصل الاجتماعي لإعادة النظر في سياسات تلك الوسائل والشروط العامة التي تضعها لفتح حسابات عليها من جانب المستخدمين، وذلك ضمانا لخصوصية الأفراد، مع الأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لتلك الوسائل. ولعل من المهم الإشارة إلى أنه، وخلافا لما ينص عليه البند الوارد في شروط استخدام وسائط التواصل الاجتماعي، يمكن تطبيق القانون الوطني على وسائل التواصل الاجتماعي، لاسيما إذا أُقيمت الدعاوى أمام القضاء الوطني، فيلجأ القاضي إلى نصوص بلاده القانونية، لاسيما فيما يتعلق بقواعد آمرة، كالنصوص الجزائية، وتلك المتعلقة بحرية الرأي، أو المستهلك، أو بقانون العمل (الحجار، 2017: 38-39، 52). ويقول واقع الحال العربي، والأردني، يوميا، إن لا احترام للعديد من المعايير والاعتبارات في كثير مما يتم تداوله على مواقع الإنترنت، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي خصوصا.

لقد فرضت وسائل التواصل الاجتماعي نفسها على التطورات السياسية في العالم العربي وفي العالم، فالربيع العربي كان، بشكل ما، نتاجاً لحراك اجتماعي وسياسي على "السوشال ميديا"، كما أن تنظيم داعش ازدادت قوته بفضل وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في بث أفكاره واستقطاب مؤيدين جدد له من مختلف أنحاء العالم. وألمحت مصادر إسرائيلية إلى أن الاستخبارات الإسرائيلية الميدانية تغاضت في بدايات ما أُسمي "الربيع العربي" عن متابعة وسائل التواصل الاجتماعي، فلم تستطع تقديم تصور كامل لمنظومة الأجهزة الأمنية والسياسية الإسرائيلية عن الوضع في مصر ومآلاته. وتقول دراسة صادرة عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي. إن الربيع العربي والفشل الإسرائيلي في توقع سقوط نظام مبارك هما اللذان لفتا أنظار الموساد إلى كنوز المعلومات التي يمكن استقاؤها من وسائل التواصل

الاجتماعي، سواء فيما يتعلق برصد التيارات الفكرية والسياسية العميقة في الدول العربية، أو من خلال التنبؤ باعتداءات قد تحدث في المستقبل القريب أو البعيد، أو حتى معرفة مناطق تمركز الفصائل المتناحرة في البلاد التي تشهد حروباً أهلية مثل الحالة السورية. وفي تعبير ذي دلالة، ووصفت صحيفة "ذا ماركر" الإسرائيلية دور السوشال ميديا والفرص الاستخباراتية الكامنة فيها، والتي يمكن للموساد الاستفادة منها في رسم صورة تقديرية للأوضاع في الدول العربية، بقولها: "إن الثورة السورية وثورات الربيع العربي في تونس ومصر حوّلت الإنترنت إلى ساحة لتشكيل السياسات الخارجية بشكل لم يسبق له مثيل. والهوية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط لا تتم بلورتها اليوم من داخل مكاتب كبار مسؤولي المنظومة السياسية أو العسكرية، بل عن طريق فيسبوك، بواسطة المواطنين الثوريين والنشطاء الاجتماعيين". أما فيما يتعلق بالجيش السوري النظامي، أو تنظيم داعش، فيقول مسؤول في وحدة "حتساف" الإسرائيلية: إنه كلما ازدادت كميات المنشورات والصور على مواقع التواصل الاجتماعي، فهذا يعني زيادة كميات المعلومات التي يُحصل عليها مثل أماكن تمركز القوات المتحاربة. ويتم تحديد مواقع المجموعات بدقة كبيرة من خلال معالجة الصور وما تحتويه من طبيعة جغرافية بواسطة تطبيقات مثل غوغل إيرث (خرائط غوغل)، بالإضافة إلى برمجيات أخرى مخصصة للاستخبارات الإسرائيلية، بحسب صحيفة "ذا ماركر" (البنداري، 2017).

يرى كثيرون أن الهجوم الأكثر حدة في العالم العربي هو الهجوم على حرية التعبير، لكن المقاومة والإصرار الأشد هو على ممارسة حق التعبير، وأن الإنترنت في العالم العربي هو وسيلة للتعبير عن الرأي والسياسة والنقد والتواصل الاجتماعي، هذه قناعة لدى الجمهور الأوسع من مستخدمي الإنترنت. كما يرون أن هناك تراجعا هائلا لحرية استخدام الإنترنت في مصر، وتدلل على ذلك الأعداد هائلة من قضايا الرأي والملاحقات وظاهرة حجب المواقع، مثلما يوجد تراجع أقل حدة، لكنه يمثل انتكاسة لحرية

التعبير في تونس. وتستمر السعودية في صدارة الدول المقيدة لحرية استخدام الإنترنت. ومجددا، يستخدم نشطاء حراك الريف الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على ظروفهم الاجتماعية وما يرون فيه قمعا تواجههم به سلطات الدولة، ليصبح الحراك الأهم والأطول عربيا منذ فترة "الربيع". وتتواجه قطر مع السعودية ومصر والإمارات والبحرين على الإنترنت ومواقع التواصل في الأزمة مع الجانبين. ويرى من ينظرون من هذه الزاوية إلى المسألة برمتها، أن الصراع الأهم على الإنترنت ليس بين الحكومات، بل الصراع الأشد هو الصراع بين الحكومات والمواطنين، بين من يسيطر ويملك، ضد صاحب الحق الذي لم يعد لديه شيء ليخسره (مصطفى وعيد، 2017: 5).

وفي الوجه الآخر للصورة أيضا، يجري إيراد أمثلة ملموسة للصراع الجاري، فيُزعَم أن بعض الدول العربية تستخدم تقنيات تتجاوز حدود السياسة "الطبيعية"، والحفاظ على "الأمن"، بالمعنى المشروع. وقد كشف تحقيق أجرته "بي. بي. سي" العربية وصحيفة دنماركية على مدار عام كامل عن أدلة تؤكد أن شركة "بي أيه إي سيستمز" (BEA Systems) البريطانية للصناعات الدفاعية عقدت صفقات ضخمة لبيع تكنولوجيا تجسس متطورة لعدد من دول الشرق الأوسط، من بينها دول أنظمة حكمها قمعية. وأعربت منظمات حقوقية وخبراء في الأمن الإلكتروني عن مخاوفهم الشديدة من إمكانية استخدام هذه التكنولوجيا المتطورة في التجسس على ملايين الناس أو قمع أي شكل من أشكال المعارضة. وكانت الشركة المذكورة قد طورت نظاما أطلقت عليه اسم "إيفدنت" (Evident)، وهو قادر على تمكين الحكومات من القيام بعمليات مراقبة جماعية لاتصالات مواطنيها. والنظام قادر على اعتراض أي نشاط على الإنترنت، ويمكن القيام بذلك في دولة بأكملها، إذ يمكن تحديد مواقع الناس من خلال بيانات هواتفهم المحمولة، كما يمكن تتبع الناس من حولهم، وهذه الوسائل تستخدم تكنولوجيا متقدمة إلى حد كبير في التعرف على الأصوات،

وهي قادرة على فك الشفرات. وكانت حكومة الرئيس التونسي الأسبق، زين العابدين بن علي من أوائل الدول التي اشترت نظام إيفدنت (بي. بي. سي: 2017).

وقبل ذلك وبعده، شهدت الصراعات المسلحة المستمرة في سوريا واليمن، ومناطق واسعة من العراق وليبيا، قيام القوات الحكومية والقوات غير التابعة للدول، على نحو متكرر، بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مع إفلات المرتكبين من العقاب، مما تمخض عن مقتل أو وإصابة آلاف المدنيين، وتشريد الملايين من ديارهم، ليذوقوا مرارة اليأس والفاقة. وظل أشد هذه الصراعات المسلحة مستعرا في سوريا، مما أدى إلى دمار وخسائر في الأرواح على نطاق واسع، كما كان له وقع شديد على جيران سوريا وعلى بلدان أخرى في المنطقة وخارجها. وظل المدنيون يعيشون تحت وطأة الصراع، وظل الملايين يتعرضون للنزوح القسري؛ فبحلول نهاية عام 2015 كان مليون شخص آخر قد فروا من سوريا، ليصل عدد اللاجئين بذلك إلى 4.6 مليون، معظمهم في تركيا ولبنان والأردن. وقد حاول الآلاف دخول أوروبا عن طريق رحلات بحرية خطرة من تركيا، وتعرض أكثر من 7.6 مليون شخص للنزوح القسري داخل سوريا، وتعرض البعض للنزوح القسري عدة مرات (منظمة العفو الدولية، 2016: 45-46).

وفيما امتدت الاحتجاجات إلى أنحاء العالم العربي، باتت وسائل التواصل الاجتماعي أداة رئيسية لمنظمي هذه الاحتجاجات، وبدأت الحكومات في البحث عن أنظمة تجسس إلكترونية أكثر تقدما، مما فتح سوقا جديدة مربحة للشركات العاملة في هذا المجال، مثل "بي أيه إي سيستمز"، ونظامها "إيفدنت" الذي كان يكلّف عام 2011 مبلغ 137 مليون جنيه إسترليني. وخلال الخمس سنوات التالية لعام 2011، استخدمت شركة "بي أيه إي سيستمز" فرعها في الدنمارك لتوريد أنظمة إيفدنت لكثير من الدول العربية، منها: السعودية ودولة الإمارات العربية وقطر وعمان والمغرب والجزائر (Jo24، 2017).

يبيّن الجدول (3) أعداد مستخدمي الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في الوطن العربي (شباط 2017).

الجدول (3). أعداد مستخدمي الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في الوطن العربي (شباط 2017)

الدولة	عدد السكان والمقيمين بالمليون	عدد مستخدمي الانترنت	عدد مستخدمي فيس بوك	عدد مستخدمي تويتر
الأردن	9مليون	7,5 مليون مستخدم	5,2 مليون مستخدم	400 ألف مستخدم
الامارات	9,2 مليون	8,5 مليون مستخدم	7مليون	2,5 مليون
البحرين	1,5 مليون	1,4 مليون مستخدم	800 ألف	500 ألف
الجزائر	40 مليون	17 مليون	15 مليون	250 ألف مستخدم
السعودية	31مليون	21 مليون مستخدم	15 مليون	9مليون
السودان	37,5 مليون	13 مليون مستخدم	5 مليون	120 ألف
الكويت	4 مليون	3,3 مليون مستخدم	2,4 مليون	2 مليون
تونس	11,2 مليون	7,5 مليون مستخدم	6 مليون	250 ألف

تتمة الجدول (3) >>>>

تتمة الجدول (3)

سلطنة عمان	4,6 مليون	3,9 مليون مستخدم	1,6 مليون	200 ألف
لبنان	5,9 مليون	4,5 مليون	3,2 مليون	350 ألف
مصر	92 مليون	56 مليون مستخدم	45 مليون	7 مليون
المغرب	35 مليون	21,5 مليون مستخدم	8 مليون	250 ألف
اليمن	28 مليون	7مليون	2.2 مليون	100 ألف
سوريا*	19 مليون	5.5 مليون	3مليون	200 ألف
ليبيا	6,5 مليون	2,6 مليون	2 مليون	100 ألف
موريتانيا	4,2 مليون	750 ألف	500 ألف	10 آلاف
الصومال	11 مليون	750 ألف	650 ألف	10 آلاف
قطر	2,4 مليون	2,1 مليون	1,6 مليون	700 ألف
فلسطين	4,9 مليون	3 مليون	2,2 مليون	220 ألف
العراق	38 مليون	5مليون	3,5 مليون	250 ألف
الاجمالي	394,9	191,8	129,85	نحو 24,5 مليون

المصدر: (مصطفى وعيد، 2017: 70)

ويبيّن الجدول (4) تقديرا لمستوى حرية الإنترنت في الدول العربية، وهو تقدير بُنِي عل عشرة مؤشرات، هي (مصطفى وعيد، 2017: 6): 1. ملائمة أسعار الخدمة. 2. النية الأساسية لقطاع الاتصالات. 3. مطابقة القوانين للمعايير الأساسية لحرية التعبير. 4. احترام حرية التعبير وحق تداول المعلومات على أرض الواقع. 5. حجب المواقع. 6. اعتقال أصحاب الرأي على الإنترنت وملاحقتهم.

7. نوع المحاكمة في قضايا الإنترنت. 8. الخصوصية والحماية. 9. تحفيز المحتوى العربي ودعمه. 10. الالتزام الإيجابي بتسهيل الوصول الشامل للإنترنت.

الجدول (4). مؤشر حرية الإنترنت عربيا (الدرجات من مائة)

مؤشر حرية الانترنت ، عربيا
الدرجة من مائة

الترتيب	الدولة	الدرجة
1	تونس	70
2	فلسطين	70
3	العراق	65
4	المغرب	65
5	ليبيا	60
6	الامارات	55
7	عُمان	55
8	موريتانيا	55
9	الأردن	55
10	الكويت	55
11	لبنان	55
12	قطر	55
13	مصر	50
14	الجزائر	50
15	اليمن	40
16	البحرين	35
17	الصومال	30
18	السعودية	25
19	السودان	25

المصدر: (مصطفى وعيد، 2017: 6)

لا يسمح المجال باستعراض حالة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لمختلف الدول العربية، ولكن بعض الإشارات، لا يمكن تجاوزها. ففي مصر، يبدو أن أهم ما يميز مجال الإنترنت في خلال العامين (2015–2017)، هو اهتمام الحكومة المصرية بما يسمى "جرائم الإنترنت"، وإصدار تشريعات وعرض مشاريع قوانين جديدة على مجلس الشعب، رأى فيه كثير من الناشطين محاصَرة لحرية التعبير

على الإنترنت. كما يشير عدد من الناشطين إلى الكثير من الملاحقات القانونية، سواء السياسية أو الجنائية مؤخرا، كنتاج لحملة من الرقابة والمتابعة لمستخدمي الإنترنت، لا سيما مواقع التواصل الاجتماعي، الفيس بوك وتويتر، بما وصل حد الاستدعاءات الأمنية المتكررة لنشطاء الإنترنت، وضمن عملية واسعة النطاق تهدف تفويت أي فرصة لحراك عام، على غرار حراك كانون الثاني 2011. ويبدو أن الدولة مهتمة بأن يكون لها وجود مكثف على مواقع التواصل الاجتماعي، بل والتباري مع المستخدمين من المواطنين فيما يسمى بِـ "نشاط الهاشتاجات"، عبر إعلاميين محسوبين على السلطة، وما يسمى بِـ "اللجان الإلكترونية" التي تعمل لصالحها، إلى جانب وجود صفحات للوزارات على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفيس بوك وتويتر. ويحدث هذا، في نظر أصحاب وجهات النظر هذه، نتيجة أن تأثير الإنترنت بشكل عام، ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص، على المجتمع المصري والحياة السياسية المصرية، بات قويا لدرجة تسمح بالقول إن هناك مجتمعا سيبرانيا قويا في مصر (مصطفى وعيد، 2017: 62).

أما من حيث واقع انتشار استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في مصر، فتشير بعض المعطيات الإحصائية إلى أنه بنهاية عام 2016 بلغ تعداد المصريين داخل مصر فقط نحو92 مليون نسمة، بخلاف المصريين المقيمين في الخارج والمهاجرين. وفي 2016 أصدرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية تقريرا جاء فيه أن عدد المشتركين في التليفونات الثابتة في عام 2016 بلغ نحو 6 مليون مشترك، مما يعني استمرار تراجع استخدام التليفون الأرضي. كما بلغ عدد المشتركين بالهواتف المحمولة في حزيران 2016 نحو97 مليون مستخدم، مما يعني أن عدد خطوط الهاتف المحمول يزيد عن تعداد السكان. وقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في مصر نحو 56 مليون مستخدم، بينهم نحو 45 مليون مستخدم لموقع فيس بوك، لتستمر مصر في صدارة الدول العربية من حيث عدد من يستخدمون

الفيس بوك، وإن تراجعت النسبة إذا قورنت بعدد السكان. وبلغ عدد مستخدمي تويتر نحو 7 ملايين مستخدم، لتستمر مصر أيضا في المركز الثاني بعد السعودية التي تتصدر عدد مستخدمي تويتر. أما بخصوص البيئة القانونية المنظمة لقطاع الاتصالات، فبتاريخ 16 نيسان 2015، أصدرت الدولة المصرية قانونا جديدًا لجرائم الإنترنت تضمن بنودًا ينص أحدها على أنه "يُعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن 50 ألف جنيه ولا تتجاوز 250 ألف جنيه كل من أدخل إلى شبكة معلوماتية ما من شأنه إيقافها عن العمل أو تعطيلها أو الحد من كفاءة عملها أو التشويش عليها، أو إعاقتها، أو التنصت عليها أو اعتراض عملها". وأنه "يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين كل من أنشأ، أو ساهم في إنشاء، موقعاً على شبكة معلوماتية يهدف إلى الترويج لارتكاب أية جريمة من المنصوص عليها في قانون العقوبات، أو أي من القوانين الخاصة". ومنح القانون جهات التحري والضبط المختصة، إذا ما رصدت قيام مواقع تبث من داخل الجمهورية، أو خارجها، بوضع أي عبارات أو أرقام أو صور أو أفلام، أو أية مواد دعائية، أو غيرها، من شأنها تهديد الأمن القومي، أن تعرض محضراً بذلك على جهات التحقيق وتطلب الإذن بحجب المواقع أو المواقع محل البث، أو حجب بعض روابطها، وتقوم جهة التحقيق بعرض طلب الإذن على محكمة الجنايات، منعقدة في غرفة مشورة خلال أربع وعشرين ساعة مشفوعاً بمذكرة برأيها، وتصدر محكمة الجنايات قرارها في الطلب، في ذات يوم عرضه عليها، إما بالقبول أو الرفض. ويرى كثيرون أن هذه المادة تمثل خطورة، حيث إنه لا يوجد في الدستور أو القانون المصري ما يعرّف ماهية "الأمن القومي"، فيُترك الأمر لتقدير الأجهزة السيادية (مصطفى وعيد ،2017: 63-64).

يتضح مما سبق، أن الحدود الفاصلة بين حرية الرأي والتعبير، وبين ما يمكن أن يُعدّ تجاوزا جرميا أو أمنيا أو سياسيا أو أخلاقيا، لا تزال غامضة، وتخضع في كثير من الأحيان لاعتبارات سياسية واجتماعية وأمنية خاصة بهذه الدولة أو تلك. كما أن المجمعات المختلفة تتفاوت في تقييمها لما هو

مسموح ومقبول، وبين ما هو خارج عن القيم أو يُعدّ تجاوزا أو جريمة ذات طبيعة أخلاقية أو سياسية أو أمنية. ويبدو أن هذه المسائل ستبقى معلقة الفترة طويلة، حيث يكاد يستحيل الاتفاق على معايير أو ضوابط تلقى قبولا عاما في مختلف الدول، وبين مختلف الأوساط. إلاّ أن شيئا من التوازن وعدم المغلاة يبدو خيارا معقولا في معظم الأحيان.

المبحث الثاني

الدور السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات في الأردن (2010-2017)

يُقال إن الأردنيين شغوفون بالإنترنت، وباستخدام وسائط التواصل الاجتماعي خصوصا (الفيسبوك، تويتر، انستغرام، سنابشات، وغيرها)، بل ووضعت دراسة عالمية لمؤسسة (Pew Research Center) البحثية الأردن في المرتبة الأولى عالميا في مؤشر نسبة عدد من يستخدمون منصات وشبكات التواصل الاجتماعي من البالغين إلى مستخدمي الإنترنت، حيث بلغت النسبة في الأردن 90 %، وذلك عبر مختلف الوسائل والأدوات، لا سيما الهواتف الذكية. وأكثر شبكات التواصل الاجتماعي استخداما في الأردن هي فيسبوك، إنستغرام، سنابشات، تويتر، ولينكد إن وغيرها. ووفقا لأرقام رسمية محلية، فإن عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن يقدر بنحو 8 ملايين مستخدم، وبالاستناد إلى النسبة العالمية، فان عدد مستخدمي مختلف شبكات التواصل الاجتماعي في المملكة يقدر بحوالي 7.2 مليون مستخدم. وترجع أهم أسباب انتشار استخدام الأردنيين لشبكات التواصل الاجتماعي إلى زيادة استخدام الإنترنت بشكل عام في الأردن، وذلك مع توافر شبكات الإنترنت عريض النطاق، لا سيما الإنترنت المتنقل عريض النطاق من الجيلين الثالث والرابع، وانتشار استخدام الهواتف الذكية مع انخفاض أسعارها، وترافُق ذلك مع وعي كبير وشغف باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي أنواعه، في الحياة اليومية، أو لأغراض العمل والتسويق والترويج والإعلام. والأرقام التفصيلية المعلنة تظهر أن قاعدة مستخدمي " الفيسبوك" في الأردن توسعت لتضم قرابة 4.5 مليون حساب، فيما بلغ عدد مستخدمي شبكة التدوينات المصغرة "تويتر" في الأردن حوالي 350 ألف مستخدم، فيما يقدر عدد مستخدمي "إنستغرام" بحوالي

المليون مستخدم، كما يقترب عدد مستخدمي سنابشات من الأردنيين من حوالي المليون مستخدم (المبيضين، 2016).

وتُعدّ المملكة الأردنية الهاشمية واحدة من أكثر البلدان العربية التي ينمو فيها الإنترنت بشكل متسارع، كما هو الحال بالنسبة للصحافة الإلكترونية، التي تزداد بشكل كبير في المملكة، والأردن أيضا من أول البلاد العربية التي وضعت تشريعا لتنظيم تداول المعلومات، لكنه جاء مقيدا بدرجة كبيرة. وقد تمكن المدونون ونشطاء الإنترنت في الأردن من أن يكون لهم صوت مسموع في جميع أرجاء العالم العربي، الأمر الذي قابلته السلطات بالتضييق، بل والملاحقة الأمنية والقضائية لبعض لنشطاء الإنترنت ومستخدميها. وتجاوزا للتضييق على وسائل الإعلام التقليدية، مراقبة الصحف الإلكترونية، لجأ نشطاء الإنترنت في المملكة إلى الشبكات الاجتماعية لاستخدامها كمنصات إعلامية بديلة. ويُعدّ الأردن واحدًا من أكثر البلدان في العالم توسعا في استخدام الشبكات الاجتماعية، حيث شهد زيادة هائلة في عدد مستخدميها، فبلغت نحو 5,6 مليون مستخدم، ويأتي فيس بوك في صدارة الشبكات الاجتماعية في الأردن بحوالي 5,2 مليون مستخدم، في حين يُقدّر عدد مستخدمي تويتر بنحو 400 ألف مستخدم في نهاية عام 2016، أي أن عدد المستخدمين شهد زيادة بنحو 70% عما كان عليه في بداية عام 2015 (مصطفى وعيد، 2017: 7-9).

كما تبيّن إحصائيات حديثة، أن أكثر من 80% من أفراد المجتمع الأردني يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي جلّهم من الشباب، وكنتيجة لامتلاك معظم الناس الهواتف الذكية هذه الأيام، فان وسائل التواصل الاجتماعي باتت الوسيلة الأسرع والأنجع والأكثر انتشاراً، ولهذا، فاستغلالها لغايات مكافحة الإرهاب والتطرّف يأتي في وقته هذه الأيام. وهناك عدد من الحقائق، والأساليب التي يمكن بها مواجهتها، والتي يجب التوقف حيالها، لعل أهمها (عبيدات، 2017):

1. ثلاثة أرباع مستخدمي شبكة الإنترنت من الشباب يقعون ضحايا ابتزازات الشبكة، ولهذا فتبصيرهم وفق برامج مدروسة وتوجيهية واجب وطني.

2. الفضاء الإلكتروني مفتوح وبيئته خصبة، ولا يمكن ضبطه أو مراقبته أو السيطرة عليه، وأصبح يشكّل تحدياً كبيراً لكثير من الدول، ولهذا فلا بدّ من توجيه الحوار فيه، والحقائق تقول: إن الجماعات الإرهابية جُلّها من الشباب، ويتم التواصل معهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، لإظهار البطولة والإنجازات والدين وفرص العمل والفروسية والأخلاق وغيرها عند الالتحاق بهم. ولهذا، فإن وجود أساليب وقائية وإقناعيه ضرورة ملحة.

3. الحروب الإعلامية والإلكترونية تطفو على السطح في مقدمات حروب الألفية الثالثة ونهاياتها، من خلال بث رسائل الترويع الإلكتروني. ولهذا، فالشباب بحاجة ماسة لصوت الحكمة والعقل. والحقائق تقول: إن التنظيمات الإرهابية المتطرّفة والمتشددة تستغل وسائل التواصل الاجتماعي لنشر سمومها وأيدولوجياتها وأفكارها الظلامية والهدّامة وصور الترويع والعنف والخوف والكراهية والتطرّف، وتوصل تلك الجماعات رسائلها الجاذبة أو المنفّرة أو المُبتزة للشباب وغيرهم. ولهذا، فحضور الرسائل الإعلامية الرسمية والشعبية المعتدلة شيء ضروري.

4. سموم الإرهابيين قد تبدأ بـِ "هاشتاغ" hashtag عاطفي، وبعدها ابتزازي، ومن ثم الاستغلال والإغراق والتوريط والتجنيد والمشاركة، ولهذا فالحذر واجب (عبيدات، 2017).

5. إحدى وسائل محاربة التطرف والإرهاب تكون من خلال استغلال وسائل التواصل الاجتماعي على كل المديات، وفي المحاور الفكرية والاجتماعية والإعلامية والسياسية، واعتماد وسائل التواصل

الاجتماعي لمخاطبة عقول الشباب واعتماد التحليل والحجة والإقناع والحوار والمقاربة الموضوعية لتفهّم الآخر والإنصات له.

6. أن تنشط المؤسسات الرسمية والشعبية في إيجاد وسائل تشبيكيه بين الشباب على صفحات التواصل الاجتماعي لغايات نشر الفكر المعتدل وتوجيه الحوار الشبابي صوبه، كما أن الأمر وأهميته يستدعي تخصيص موازنات خاصة لدعم تشبيك الشباب المكافح للفكر المتطرّف على شبكات التواصل الاجتماعي، واستخدام الوسائل الاستباقية والوقائية الإعلامية لدرء خطر الإرهاب (عبيدات، 2017).

ومن أجل مشهد أكثر وضوحا للحالة الأردنية في هذا المضمار، ولمعرفة طبيعة التجاوزات والجرائم الإلكترونية في الأردن، يمكن الإشارة إلى أن وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية في الأردن تعاملت خلال العام 2017 المنصرم مع أكثر من 4200 قضية، كان 80% من ضحاياها نساء وفتيات. وكانت معظم الشكاوى المسجلة لدى الوحدة تتعلق بالاحتيال والتشهير وبث الكراهية والتحريض، فيما الابتزاز أكثرها. وتتناقل وسائل الإعلام الأردنية، على نحو شبه يومي، قصص ضحايا هذا النوع من الجرائم الذي يُعد حديث عهد على المجتمع الأردني المحافظ، فيما لا تتوقف تحذيرات الأمن العام للأهالي من أجل مراقبة أبنائهم على الشبكة العنكبوتية. وقبل نهاية العام الماضي (2017)، استحدث القانون الأردني، عقوبات متنوعة لكل من استخدم الشبكة المعلوماتية في ابتزاز شخص، أو خرق حياة الناس الخاصة واستغلاله على نحو غير أخلاقي. ويعاقب قانون الجرائم الإلكترونية رقم (27) بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن 5 آلاف دينار ولا تزيد عن 15 ألف دينار لكل من يقوم باستغلال كل من لم يتم الثامنة عشر من عمره أو أي شخص معوق نفسياً أو عقلياً لأعمال الدعارة أو الأعمال الإباحية. وبحسب أرقام شبه رسمية، هي الأحدث ممّا توافر حتى الآن، يوجد في الأردن ما يزيد عن 4 ملايين حساب منشأ

على موقع فيسبوك وحده داخل المملكة، وأكثر من 7 ملايين مستخدم لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى. وقد بات خطاب الكراهية والانتقاد السلبي، حالة شبه عامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن، دفعت بالمشرعين في المملكة، إلى استصدار قوانين صارمة تجرم هذا الفعل. وهناك خشية من أن تستغل السلطة التنفيذية التجاوزات "الإلكترونية" لفرض مزيد من القيود وكبت الحريات، بينما تؤكد الحكومة الأردنية على أنها تعمل "بمبدأ سيادة القانون وتطبيقه لضمان التزام وسائل الإعلام ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بالابتعاد عن خطاب الفتنة والكراهية والتحريض والتقسيم وبث الشائعات والأخبار المغلوطة التي كانت أداة مست بالكثير من المجتمعات". ويؤكد مختصون، أن أرقام الجرائم الإلكترونية على أنواعها المختلفة، آخذة في الازدياد، على نحو يهدد منظومة المجتمع الأردني المحافظ، مشددين على أن خطورتها في المستقبل لن تقل عن خطورة الجرائم "التقليدية" والتي أصبحت في ازدياد هي الأخرى (فايق، 2017).

وقانونيا، صدر في الأردن عام 2015 "قانون الجرائم الإلكترونية"، وهو نسخة محدّثة من قانون "جرائم أنظمة المعلومات" لعام 2010، كقانون مؤقت في ظل غياب مجلس النواب حينها، من أجل "وقف الاعتداءات على الحقوق المادية والمعنوية". ومنذ ذلك الوقت، يطغى السرد السلبي، كما يبدو، على خطاب السلطات فيما يخص الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، بل وهناك من يرى أن تلك السلطات تحجّمها فتصبح مساحات رقمية تنتشر فيها الجرائم والإشاعات، دون توازن مع دورها في التطور الاقتصادي والإبداعي في المجتمعات، وتتأجج هذه السردية في كل مرة يثور فيها مستخدمو الإنترنت في الأردن معترضين على قرارات حكومية. ومع إصدار النسخة الجديدة من القانون، عام 2015، أضيفت إليه المادة 11 لتخصيص عقوبة لجرائم القدح والذم والتحقير عبر مواقع الويب، وتم لاحقا اقتراح مجموعة من التعديلات تغلّظ العقوبات (المصري، 2017).

يمكن القول إن هناك بعض المعلومات غير المسموح بنشرها، لأنها مؤذية للمجتمع أو للأفراد، أو ضارة بالأمن الوطني ووحدة أراضي الدولة أو السلامة العامة، أو بحماية الصحة أو الأخلاق، مثل المواد الإباحية الخاصة بالأطفال، كما وردت في 10 من الاتفاقية الأوروبية، إلى جانب اتفاقات حول وحدة أراضي الدولة أو السلامة العامة، أو بحماية الصحة أو الأخلاق، والمتضمنة بعض الحقوق الأساسية الأخرى، وهي حرية الفكر والوجدان والدين والرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، وحماية حقوق الإنسان للأفراد، وسيادة القانون وتعزيز الديمقراطية. من أجل هذا، وضعت أوروبا أسسا قوية من أجل حماية حقوق الإنسان الأساسية وحرياته، حيث أنشأت اتفاقية أوروبية تعد الأقوى والأكثر تقدما على مستوى العالم، وهذه الاتفاقية تم توقيعها في مدينة روما في بتاريخ 1950/10/4، ودخلت حيز التنفيذ في 1953/9/3. وتتكوَّن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان من مقدمة و66 مادة تضع الأساس لحماية حقوق الإنسان على المستوى الأوروبي، وتضع وسائل مراقبة احترام السلطات لها، وآليات تطبيقها، كقانون دولي إقليمي على مستوى دول أوروبا، بحيث تلتزم كل الدول الأوروبية بهذا القانون.

وتتصدى بعض الاتفاقات للمواد المواد الإباحية الخاصة بالأطفال، كما وردت في اتفاقية بودابست حول الجرائم السيبرانية، وكذلك تلك المتعلقة بالخطابات المثيرة للكراهية، أو ذات التمييز الإثني أو العنصري، كما وردت في البروتوكول الملحق باتفاقية بودابست، وهي الاتفاقية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية التي اعتمدها مجلس أوروبا في بودابست في 23 تشرين الثاني من عام 2001. كما يُضاف إلى ذلك المواد التي تشكل اعتداء على حقوق الملكية الفكرية أو حقوق الملكية الصناعية أو العلامات التجارية أو الاسم التجاري، أو على شخص الإنسان، مثل القدح والذم أو القذف أو التهديد أو الابتزاز، أو حقوقه المالية، كالاحتيال، أو على الاقتصاد الوطني، أو تلك التي تؤدي إلى التلاعب بالأسواق المالية أو البورصة، أو تلك المتعلقة بالتحقيقات القضائية السرية، أو المتعلقة بنشر استطلاعات للرأي حول نتائج

الانتخابات في أوقات معينة. وربما تجدر الإشارة إلى ما يُسمى "الحق بالنسيان" "Right to be Forgotten"، ويظهر هذا الحق الذي يخوّل الشخص بإزالة المعلومات الشخصية عنه، والتي تم تداولها على وسائط التواصل الاجتماعي، والتي أضحت غير صحيحة أو منتهية أو مر عليها الزمن، وهذا الحق بالنسيان يتفوق على المصالح التجارية لوسائط التواصل الاجتماعي، وعلى الحق بحرية المعلومة وحق الوصول إليها في بعض الأحيان، وذلك ما لم يتعارض هذا الحق مع المصلحة العامة (الحجار، 2017: 82-83، 91).

وفي ظل الاضطراب في مشهد الأدوار السياسية والأمنية لوسائط التواصل الاجتماعي، بل والإنترنت عموما، يُلاحظ مؤخرا أن شركات التكنولوجيا العملاقة، مثل "غوغل" و"فيسبوك" و"تويتر"، تواجه استجوابات أمام ثلاث لجان في الكونغرس الأميركي بشأن ما يقال عن استغلالها من جانب روسيا، للتأثير في الانتخابات الرئاسية الأميركية التي جرت العام الماضي. وأثارت مسألة استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في التأثير السياسي الجدل مؤخرا، ورآه بعض المحللين والمراقبين "خطرا على الديمقراطية والأمن القومي"، فيما عُدّ ارتدادا لمنحى الترحيب بدور التكنولوجيا في حرية المعلومات و"تمكين الشعوب". وتواجه شركات التكنولوجيا، خاصة تلك التي لها منصات تواصل عبر الإنترنت، انتقادات متزايدة في العامين الأخيرين، مع زيادة أعداد العمليات الإرهابية في الدول الغربية. وانتقدت السلطات في دول أوروبا التي شهدت عمليات إرهابية مؤخرا، مواقع التواصل، متهمة إياها بأنها "لا تقوم بما يكفي لمنع استخدامها من قبل الإرهابيين في التجنيد والتمويل والتخطيط". وبدأت "فيسبوك" و "تويتر" تعلن في الآونة الأخيرة بين كل فترة وأخرى، عن إجراءات للحد من محتوى الكراهية على مواقعها، ولاكتشاف الحسابات المرتبطة بالإرهاب ووقفها. وهذه الاتهامات الأخيرة لل "سوشيال ميديا" تُعدّ ارتدادا عن التهليل لدورها قبل سنوات قليلة فيما أُسمي "الربيع العربي"، وأطلق عليه الإعلام وقتها "تمكين الشعوب ودعم الحرية والديمقراطية".

فقبل نحو 6 سنوات كانت العناوين في الصحف ووسائل الإعلام، بالعربية والإنجليزية وغيرها من اللغات الأخرى، عن دور "فيسبوك" في "حشد الجماهير في الشوارع والميادين لإسقاط الأنظمة والحكومات" ("الرأي"، 2017).

قد يتّضح من كل ذلك، أنه إلى جانب المزايا العديدة لثورة المعلومات والاتصالات، برزت تحديات ومخاطر جديدة، يبدو أنها تتعاظم باستمرار، وهي مخاطر متعددة الصنوف والاتجاهات، تشمل فيما تشمل عمليات الاحتيال المالي، واستغلال الأطفال، والمحتوى غير الأخلاقي، والجرائم بأنواعها، وصولا إلى مخاطر التخريب المعلوماتي، والتجسس، بل والتدخل في الحملات السياسية والانتخابية، وما شابهها، الأمر الذي دفع بالهيئات المعنية في مختلف دول العالم إلى اتخاذ إجراءات أمنية وحمائية ووقائية، للحد من تلك المخاطر ومن سوء الاستخدام.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

حاولت هذه الدراسة أن تسير بتكثيف وبسرعة مع نشوء ثورة المعلومات والاتصالات وانتشارها، ومع تطور نتاجات هذه الثورة، منطلقة من أساسيات معرفية، ركنها هو أن المعرفة تتأتى باستثمار البيانات المخزنة، ومعالجتها، وصولا إلى المعلومات، وتعزيز القدرة على استعمالها، في بيئة معرفية ملائمة، تتطلب من التجهيزات والإدراك الواعي الكثير. وقدّمت الدراسة في ذلك وصفا لنظم المعلومات، ومجتمع المعلومات، والإعلام البديل، الذي أتى ثمرة من ثمار مواقع التواصل الاجتماعي التي ظهرت مع ما يعرف بالجيل الثاني للويب (Web2)، وأحدث بذلك نقلة نوعية جديدة، حملت معها، إلى جانب فوائدها التي لا تكاد تُحصى، تحديات هامة، كان للتحديات السياسية والأمنية بينها نصيب كبير.

ولأن شبكات التواصل الاجتماعي مثّلت نوعاً من الإعلام الجديد، أو "الإعلام الاجتماعي"، أو "صحافة المواطن"، تشكّلت ظواهر ذات مفاعيل سياسية وأمنية عديدة. وجاءت هذه الأعباء الجديدة لتضيف إلى منظومة أمن الدول أبعادا مضافة، فتحركت منظومة الأمن الوطني الشامل في استخدام القوتين، الصلبة والناعمة، في العديد من المناسبات. وتزايدت في كل هذا الحاجة إلى حماية الأمن السيبراني (الإلكتروني المتصل بالمعلوماتية والاتصالات) للدولة، كونه مزيج من التحديات التقنية، والسياسية، والاجتماعية، والفكرية، والثقافية. وبيّنت الدراسة أنه في مراحل متقدمة من الثورة الخامسة، أدّى نشوء شبكات التواصل الاجتماعي وتطوّرها وانتشارها الواسع، إلى تحوّل متقدّم هو الآخر، حين

استثمرت الحراكات العربية (2010–2017) مجتمع المعلومات في الوطن العربي والعالم لتحقيق أهداف سياسية، وهذا ما فتح الباب أمام تحديات ومخاطر الجديدة.

فمع التطورات الجديدة، كان لابد أن تضعف قبضة الأمن والمراقبة والتحكم، وأن تزيد مخاطر إساءة استخدام الحاسبات والإنترنت كمًّا ونوعًا، خاصة بعدما أصبحت المعلومات والاتصالات أهدافًا لعمليات التخريب والإرهاب، وأداة من أدوات المتطرفين من كل صنف.

كما تناولت الدراسة تفاعل المواطن العربي مع ثورة المعلومات والاتصالات، فغطّت، بما أمكن من اختصار، واقع انتشار نتاجات ثورة المعلومات والاتصالات في العالم العربي، وأبرز ملامح هذا الانتشار، ثم غطّت أهم وجوه التفاعل بين المواطن العربي وثورة المعلومات والاتصالات، بالاستناد إلى أبرز الظواهر ذات الدلالات السياسية أو الأمنية.

وتبيّن من مجمل معالجات الدراسة أن المواطن في العالم العربي، وخاصة قطاعات الشباب فيه، تفاعلت بقوة ونشاط ودراية نسبية عالية مع ثورة المعلومات والاتصالات. واستنادا إلى بيانات ومعطيات حديثة ما أمكن، تَبيّن أن المواطن العربي يسير عموما مع ركب التقدم التقني العالمي، ويسير أكثر مع نتاجات المعلوماتية والاتصالات، وخاصة في صيغتها الأكثر اتساعا، ممثلة بوسائط التواصل الاجتماعي. وبينت الدراسة أن هذا التفاعل العالي مع تلك الوسائط جاء لما تتميز به تلك الوسائط، من حيث السرعة، والكلفة، والقدرة على التواصل والتأثير. بل توصلت الدراسة إلى أن تنظيم الحراك الاجتماعي والمدني والسياسي في العالم العربي، تعلق إلى حد كبير بشبكات التواصل الاجتماعي، خصوصا بعد الإقبال الشبابي الكبير للتفاعل في عوالمها المختلفة، وهذا ما يُتوقّع أن يستمر مستقبلاً.

وكان التفاعل العربي سياسيا وأمنيا مع ثورة المعلومات والاتصالات حاضرا، بصورة مباشرة، أو ضمنية، حتى عندما كان البحث يتطرق إلى الجوانب التقنية التي تبدو لوهلة معزولة عن العناصر السياسية والأمنية في المركب العام. ولكن استثمار نظرية مثل نظرية الاستخدامات والاشباعات بيّنت أن هذا الفصل تعسّفي وغير جائز. فالمكوّنات التقنية، وأسلوب التعامل معها، وميزات هذا التعامل، كانت في النتيجة مركزًا من مراكز الدور الإعلامي للإنترنت وشبكات التواصل. فالأحداث التي مرت بها الدول العربية أثرت على نفسية الشباب الذين بدؤوا يبحثون في مختلف مواقع شبكات التواصل الاجتماعي عن علاج لكثير من الأوجاع والهموم، حين لم توفر لهم البيئة الأخرى "الواقعية"، غير الافتراضية، ما يكفي من مرونة واحترام لحقوقهم في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم. ولعل هذه واحدة من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وفي الاتجاه نفسه، أولت الدراسة عناية خاصة بتفسير أسباب التفاعل مع الإنترنت ومواقع التواصل وثورة المعلومات والاتصالات عموما لدى الشباب العربي على وجه الخصوص. فالأشخاص المهمشون والمعزولون صار بإمكانهم أن يدلوا بدلوهم في مجتمعهم، بل وفي المجتمع العالمي، بغض النظر عن نوعهم أو مكان سكنهم. فالشباب أحسّوا بأنهم قادرون على المشاركة في قضايا مجتمعاتهم، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا يرضيهم، ويعزز مواقع الثقة والقوة لديهم، ويدفعهم إلى المشاركة في اتخاذ القرارات. ولم يكن غريبا، لذلك كله، إسهام تطور الإنترنت والاتصالات بقوة في تزايد قنوات التواصل الاجتماعي واحتلالها مكانة هامة داخل المجتمع العربي خصوصا. وعودًا على روابط ذلك بنظرية الاستخدامات والإشباعات، بيّنت الدراسة حقيقة مركز الدور الإعلامي للإنترنت وشبكات التواصل، في أن مستهلكي وسائل الإعلام لا ينتظرون تقديم الرسائل إليهم من خلال وسائل الإعلام، بل هم من صنّاعها، أو متقبّليها النشطين المتفاعلين، على عكس الإعلام التقليدي للسلطات، القائم على أن

يتلقّى الناس ما يقول، بسلبية، ودون تفاعل حقيقي. فجمهور وسائل الإعلام الاجتماعي الجديد "السوشال ميديا" (Social Media) جمهور نشط، ويتخذ قراراته الخاصة به في اختيار صيغ معينة من وسائل الإعلام المتاحة، ويتعامل معها بروح نقدية حرّة.

وتبيّن من الدراسة أيضا، أن ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة، غيّرت جذريا المشهد الإعلامي، وأصبحت الصحافة الإلكترونية أداة هامة على الإنترنت، خاصة في صورة شبكات التواصل الاجتماعي. وفي كل تلك العوامل المتحركة، كان في الذهن الدور الذي لعبته تلك الشبكات في "الثورات" العربية، والتي دار حولها ولا يزال جدل كبير، منذ أواخر العام 2010. ولكن هناك حقيقة قليلون من يختلفون في أمرها، وهي أن البساط سُحب من كل المواقع التي تديرها النخبة، وزاد تأثير مشاركة الجماهير على الواقع المعاش والخطاب الثقافي، وصار للرأي العام الجديد أثر وظيفي هام وملموس.

وبيّنت الدراسة أن البعد السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات، ونتاجها الهام، مواقع التواصل، كان باديا بكل وضوح في الوطن العربي عموما، وفي البلدان التي شهدت منذ أواخر العام 2010 أحداث ما أُسمِي "الربيع العربي" بشكل خاص. وقدمت الدراسة في ذلك أمثلة من مصر، وكرّست للحالة الأردنية مساحة أوسع، من حيث كونه موضوعًا للحالة الدراسية.

أما فيما يخص فرضية الدراسة، التي مفادها أن ""هناك علاقة ارتباطية بين تفجر الثورات التقنية وثورة المعلومات والاتصالات وبين التحولات السياسية والأمنية في الدول العربية، والأردن حالة دراسية". فقد اختبرت الدراسة الفرضية، وأثبتت صحتها، معزّزة ذلك بالشواهد السياسية والأمنية، وبوصف الأحداث التي تبرّر التوصل إلى القبول بالفرضية، في الدول العربية عموما، وقي الأردن كحالة دراسية.

وقد أجابت الدراسة عن أسئلتها، على النحو الآتي:

أجابت الدراسة عن السؤال الأول الذي مفاده: "ما ماهية ثورة المعلومات والاتصالات وتأصيلها الفكري والعلمي والتكويني؟"، وبينت الأسس التي قامت عليها ثورة المعلومات والاتصالات، وأوضحت ماهيتها من منظور علمي عام، كما ومن جوانب تكوينية تتصل ببنيتها، ونتاجاتها، وأهم تطبيقاتها.

كما أجابت الدراسة عن سؤالها الثاني، الذي مفاده: "كيف كان تعامُل المواطن العربي، بشكل عام، والأردني، بشكل خاص، مع هذا التحول في الفكر الإنساني الذي أحدثته ثورة المعلومات والاتصالات في الفترة (2010–2017)؟"، فبيّنت أن المواطن العربي والأردني تفاعلا بحيوية وحماس مع ثورة المعلومات والاتصالات، وخاصة مع الإعلام الجديد، ومواقع التواصل الاجتماعي، كما كانت لهذا التفاعل أبعاد سياسية وأمنية واجتماعية عميقة، برهنتها الأحداث التي تشهدها المنطقة منذ أكثر من سبع سنوات، وخاصة في ظل أحداث ما أُسمي "الربيع العربي".

وأجابت الدراسة كذلك عن سؤالها الثالث، الذي مفاده: "ما الأثر السياسي والأمني لثورة المعلوماتية والاتصالات في المنطقة العربية عموما، والأردن خصوصا، في الفترة 2010–2017؟"، فتوصلت إلى أنه كانت لثورة المعلوماتية والاتصالات في المنطقة العربية عموما آثار سياسية وأمنية بارزة وواضحة، سواء بالتحريض، أو تنظيم الحراكات، أو التنسيق بين الناشطين، بل وصولا إلى القيام بأنشطة تنظيمية مباشرة، إلى جانب الدور التوعوي والإخباري الكثيف الذي شهدته الساحة العربية، وضمنها الأردن، طوال الفترة التي غطتها الدراسة.

ولو جاز للباحثة أن تتقدم في ختام هذه الدراسة ببعض التوصيات، فإن أهمها سيكون:

- إيلاء مزيد من الاهتمام بالشباب، ومتابعة سلوكاته على الشبكة ومواقع التواصل، بروح متفحصة، سمحة، هدفها منع الانحراف، فكريا، وأخلاقيا، وسياسيا، وأمنيا، واجتماعيا.

- تخصيص جهود للبحث العلمي في مجالات أمن وسائط التواصل الاجتماعي والإنترنت، ليس بالمعنى التقليدي المراقب والراصد، بل من موقع المتابعة الواعية والتحليلية، الهادفة إلى استخلاص نتائج عملية قابلة للتطبيق في البيئة العربية والأردنية.
- إيلاء الأمن السيبراني اهتماما مضاعفا، انطلاقا من التقدير الواقعي القائل إن مستقبل الصراع رقمي سيبراني في المقام الأول.
- عدم المغالاة في إبراز الجوانب السلبية لثورة المعلومات والاتصالات، فهي مهما وصلت، لا تساوي جزءا صغيرا من الخدمات الكبرى التي تقدّمها للإنسانية جمعاء. وهذه التوصية موجهة خصوصا للمعنيين في السلطة التنفيذية في الأردن، الذين اتخذ بعضهم مواقف مبالغا فيها، أدت إلى تقييد عدد من الحريات، وإلى إيقاف بعض الأنشطة على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، دون ما يكفي من المبرّرات.
- قبول المسؤولين لفكرة مواجهة الرأي بالرأي، والمنطق بالنطق، والدخول أيضا في هذا المجتمع الافتراضي، من موقع المشارك الواعي، والمسؤول الذي يتواصل مع أبناء وطنه، بكل الوسائل المتاحة، وأهمها في الوقع، الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، لأسباب عملية مفهومة.
- التأني قبل إقرار قوانين مقيّدة للحريّات، وخاصة الحريات على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. وهذه التوصية موجهة أساسا إلى مجلس التواب. ولا يجوز في حال القبول بمنطق العقاب الجماعي على أخطاء أو حتى جرائم ارتكبها عدد محدود.
- البحث عموما عن صيغ متوازنة في كل ما يخص ثورة المعلومات والاتصالات. فهذه الثورة قوية وسريعة وعالمية شاملة، ولا تنفع معها الوصفات التقييدية المحلية ضيقة الأفق، أينما كانت.

قائمة المصادر والمراجع

أ. المراجع العربية

إبراهيم، معين (2010). **أثر ثورة المعلومات في التطور الديمقراطي في الوطن العربي**. رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ) (2000). **لسان العرب**. م 15، ط 1، دار صادر، بيروت.

أبو صبح، صالح خليل (1998). **الاتصال الجماهيري**. دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أبو يوسف، إيناس (2001). "الوعي السياسي والانتخابي لدى طلاب الجامعات". **المصرية لبحوث الرأي العام**، العدد 201، القاهرة.

الاتحاد الدولي للاتصالات (2015). **تقرير قياس مجتمع المعلومات لعام 2015**. منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات.

الاتحاد الدولي للاتصالات (2017). **تقرير قياس مجتمع المعلومات 2016**. الاتحاد الدولي للاتصالات. https://www.itu.int/en/publications/Pages/default.aspx

الاتحاد العالمي للاتصالات (2010). "القرار 181". أخبار الاتحاد، تشرين الثاني 2010. إنترنت: http://www.itu.int/net/itunews/issues/2010/09/pdf/201009_20-ar.pdf

أخام، بن عودة زواوي مليكة (2009). "تحديات ظاهرة الجريمة العابرة للأوطان والثورة المعلوماتية". ورقة عمل مقدمة لأعمال **المؤتمر المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون**، 27-30 تشرين الأول 2009، طرابلس، ليبيا.

أفندي، عطية حسين (2006). **المنظمات غير الحكومية: مدخل تنموي**. جامعة القاهرة.

الأمم المتحدة (2015). "جمهورية كوريا تحتل مركز الصدارة في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. إنترنت:
https://news.un.org/ar/story/2015/11/242052hGll

أمين، رضا (2008). **الصحافة الإلكترونية**. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

الأنصاري، محمد ناصر (2013). **دور مواقع التواصل الاجتماعي في انتخابات مجلس الأمة الكويتي الرابع عشر**. رسالة ماجستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.

بختي، إبراهيم (2005). "تكنولوجيا ونظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مطبوعة مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، 2004-2005. إنترنت: http://bbekhti.online.fr/trv_pdf/TIC.pdf

بدر، أحمد (2001). **السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية**. دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

بلقيدوم، صباح (2013). **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة.

بن سولة، نور الدين (2018). "مجتمع المعلومات في الوطن العربي". **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 39، شباط/فبراير، مركز جيل البحث العلمي.

البنداري، عرفة (2017). "السوشال ميديا" كنز المعلومات الجديد للموساد الإسرائيلي. "**رصيف 22**"، 2017/7/8.

بي بي سي (2017). 15 حزيران 2017، الساعة السابعة بتوقيت غرينتش. عن: (Jo24، 2017).

التراكية، محمد (2016). "تحديات مشاركة المجتمع المدني في حوكمة الإنترنت في العالم العربي". جمعية الاتصالات التقدمية (APC).

التومي، ميلود (2005). "إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسية المؤسسات". **الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة**، جامعة بسكرة، 12 و13 تشرين الثاني، 2005.

جابر، سامية محمد وعثمان، نعمات أحمد (2000). **الاتصال والإعلام (تكنولوجيا المعلومات)**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الجاسم، جعفر (2005). **تكنولوجيا المعلومات**. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

جامبل، بول وبلاكويل، جون (2003). **إدارة المعلومات**. دار الفاروق، مصر.

جبور، منى الأشقر (2012). "الأمن السيبراني: التحديات ومستلزمات المواجهة". جامعة الدول العربية والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، **اللقاء السنوي الأول للمختصين في أمن وسلامة الفضاء السيبراني**، بيروت 27 – 28 أغسطس (آب) 2012.

جندلي، خالد (2008). **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية – العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة.

جو 24–Jo24 (2017). "ست دول عربية تشتري أنظمة مراقبة جماعية لمواقع التواصل الاجتماعي والهواتف الخلوية". إنترنت: https://www.jo24.net/post.php?id=229126

الحجار، وسيم شفيق (2017). **النظام القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي (واتس أب، فيسبوك، تويتر): دراسة قانونية مقارنة حول الخصوصية والحرية الشخصية والمسؤولية والاختصاص**. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مجلس وزراء العدل العرب، جامعة الدول العربية، بيروت – لبنان.

حسن، إسماعيل محمود (2003). **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**. الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

حلال، أمينة (2007). **تأثير المنظمات غير الحكومية على سيادة الدولة القومية**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

حيضر، معالي فهمي (2002). **نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية**. الدار الجامعية، الإسكندرية.

خضري، محمد (2004). " متطلبات التحوُّل نحو الاقتصاد المعرفي" بحث مقدم إلى **المؤتمر العلمي الرابع: "إدارة المعرفة في العالم العربي"** 26–2004/4/28، جامعة الزيتونة الأردنية.

الخيمي، إبراهيم (2016). " مؤشر انتشار التكنولوجيا في العالم العربي". **"رصيف 22"**، 2016/1/19، إنترنت :

https://raseef22.com/technology/2016/01/19

دائرة الإحصاءات العامة (2017). **مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المنازل، 2016 – التقرير التحليلي**. مديرية الأساليب والمنهجيات الإحصائية، دائرة الإحصاءات العامة.

درقاوي، عبد القادر شريف (2015). "الفيس بوك في الوطن العربي: دراسة علمية لظاهرة المنظمات الافتراضية". مركز جيل البحث العلمي –**مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 1، كانون الثاني/يناير 2015، ص: 83–106.

درويش، عبد الرحيم (2005). **مقدمة إلى علم الاتصال**. دار النشر نانسي، دمياط.

دعبول، موفق (2017). "الثورة المعلوماتية". **الموسوعة العربية**. (إنترنت 2017/10/11):
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=160067&m=1

دفلن، كيث (2001). **الإنسان والمعرفة في عصر المعلومات –تحويل المعلومات إلى معرفة**. ترجمة: شادن اليافي، العبيكان، الرياض.

الدليمي، أياد (2011). "الإعلام الجديد ... ثورة وثروة". "العرب"، في 2011/12/1. إنترنت:
http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1447&artid=161413

راضي، زاهر (2003). "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي". **مجلة التربية**، عدد 1، جامعة عمان الأهلية، عمان.

الرتيمي، محمد أبو القاسم وبسباس، وجدي سالم (2012). **البنية التحتية لتقنية المعلومات ومستقبل التعليم**. الموقع:
https://www.slideshare.net/arteimi/information-technology-infrastructure-and-education-future

السباعي، رانيا علاء الدين (2017). "استثناء خليجي: عوامل تراجع الأداء العربي على مؤشرات اقتصاد المعرفة". الأربعاء، 25 كانون الثاني 2017. **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**. إنترنت: https://futureuae.com

السعد، محمد نجيب (2016). "الثورة الصناعية الرابعة... هل نحن مستعدون؟". صحيفة "**الوطن**" العمانية، 6 شباط/فبراير 2016.

السمرائي، إيمان فاضل والزغبي، هيثم محمد (2004). **نظم المعلومات الإدارية**. ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

الشروق (2011). الموقع الإخباري لصحيفة الشروق. إنترنت: http://www.shorouknews.com

صحيفة "الرأي" الأردنية (2017). "مواقع التواصل الاجتماعي... خطر خارج السيطرة". الثلاثاء، 2017/10/31.

صحيفة "الرأي" الأردنية (2017). 2017/5/1.

الطويسي، عادل (2015). "دور السلطة التشريعية (مجلس الأمة) في الأردن في حماية الأمن السيبراني في المملكة الأردنية الهاشمية". ورقة مقدمة إلى **مؤتمر الأيام العربية الرابع للمرصد العربي للأمن السيبراني**، بيروت/لبنان 1-2015/12/3.

عبد الحميد، محمد (2000). **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**. عالم الكتب، القاهرة.

عبد الرزاق، رأفت (2013). **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي "دراسة ميدانية لحالة الحراك الشعبي في العراق على عينة من طلبة جامعات كل من الموصل والأنبار وتكريت للفترة من 1-3-2013 ولغاية 1-6-2013**. رسالة ماجستير، جامعة البتراء، الأردن.

عبد العليم، محمد (2011). **الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية**. ط4، مكتبة جزيرة الورد القاهرة.

عبد الكافي إسماعيل (2005). **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**. كتب عربية للنشر والتوزي. إنترنت: http://www.kotobarabia.com/

عبد الهادي، محمد فتحي (2000). **المعلومات وتكنولوجيات المعلومات على أعتاب قرن جديد**. مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة.

عبيدات، محمد طالب (2017). "لغة العصر: التواصل الاجتماعي". وكالة "**خبّرني**"، عن "**الدستور الأردنية**، 18-06-2017.

العربي الجديد (2017). "مواقع التواصل مصدر الأخبار لِـ 95% من اليمنيين". الخميس 2017/12/21.

عطيّة، جميلة (2014). **الثورة المعلوماتية وإشكالية بناء وتداول الخطاب اللغوي والبصري –دراسة تحليلية سيميولوجية على عينة من الخطابات اللغوية والبصرية في مواقع شبكات التواصل الاجتماعي –الفيسبوك نموذجا**. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

العلاونة، حاتم (2012). "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري –دراسة ميدانية على النقابيين في إربد". ورقة مقدمة لِـ **المؤتمر العلمي السابع عشر**، بعنوان " ثقافة التغيير". كلية الآداب / جامعة فيلادلفيا، تشرين الثاني 2012.

عواد، محمد (2010). "شبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني". موقع تأملات، 2010. متاح: http://www.taamolat.com/2010/10/blog-post_7300.html

غطاس، جميلة ومقداد، كريمة (2015). **دور وسائل التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي –دراسة وصفية حالة (تونس ومصر)**. رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تكنولوجيا الاتصال الجديدة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

غنيم، وائل (2012). **الثورة**. دار الشروق.

فقيهي، محمد (2018). " فيس بوك ستطلب من المعلنين ذوي الأنشطة السياسية التحقق من هوياتهم". **عالم التقنية**، 7 نيسان 2018.

القاضـي، أمجد (2014). "تعقيب على البحث الموسوم بـ (رصد واقع اللغة العربية في ميدان التواصل على الشبكة (الإنترنت) والهاتف المحمول)". إنترنت:

https://www.majma.org.jo/res/seasons/32/32-9.doc

القمة العالمية للصناعة والتصنيع وبرايس ووترهاوس كوبرز pwc & GMIS .(2016) استطلاع الثورة الصناعية الرابعة (Industry 4.0) في الشرق الأوسط لعام 2016. إنترنت: https://www.pwc.com/gx/en/industries/industry-4.0.htm

قنديلجي، عامر والجنابي، علاء الدين (2007). **نظم المعلومات الإدارية**. دار المسيرة، عمان، الأردن.

كاتب، سعود صلح (2011). "الإعلام الجديد وقضايا المجتمع –التحديات والفرص". **المؤتمر العالمي الثاني للإعلام الإسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز.

الكردي، منال والعبد، جلال إبراهيم (2003). **نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية والتطبيقات.** الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية.

الكندي، عبد الله بن خميس والرشيدي، هلال بن علي (2016). "استخدامات طلبة جامعة السلطان قابوس لشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية والإشباعات المتحققة: دراسة تحليلية". **مجلة اتحاد جامعات الدول العربية**، المجلد (13)، العدد (1)، أيار 2016 م، ص 115-144.

لامية، سهيلي (2015). **التفاعلية في المواقع الإخبارية الجزائرية -دراسة تحليلية لموقعي الشروق أون لاين والنهار أون لاين.** رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف -المسيلة.

لطفي، مصعب (2012). **دور موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك: في التغيير السياسي في مصر.** فلسطين.

اللقاني، أحمد حسين ومحمد، فارعة حسن (2001). **مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل.** عالم الكتب، القاهرة.

اللو، فراس (2018). "من 2016 إلى 2017، كيف تغيّرت قاعدة مُستخدمي خدمات وتطبيقات فيسبوك". **عالم التقنية**، 5 شباط 2018.

المبيضين، إبراهيم (2016). "الأردن الأول عالميا باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي". صحيفة "**الغد**" الأردنية، الأربعاء 20 نيسان 2016.

مجلة القانون والأعمال (2014). "الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات". إنترنت:
http://www.droitetentreprise.com/الجرائم-المرتبطة-بتكنولوجيا-المعلوم/

محمد، هدى مصطفى عبدالعال (2014). "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الاجتماعي والسياسي للشباب الريفي: دراسة ميدانية على عينة من الطلاب الريفيين بجامعة سوهاج". قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي كلية الزراعة جامعة سوهاج **J. Agric. Econom. and Social Sci.**, Mansoura Univ., Vol. 5 (9): 1297 – 1311.

مركز الحرب الناعمة للدراسات (2016). **شبكات التواصل الاجتماعي منصّات للحرب الأميركية الناعمة.** جمعية المعارف الإسلامية الثقافية.

المصري، ريم (2017). "قانون الجرائم الإلكترونية: كيف تسيطر الدولة على الوسيلة؟". موقع "**حبر**". إنترنت: https://www.7iber.com/technology/cyper-crimes-law-controlling-7-million-internet-users/

مصطفى، مالك وعيد، علي (مراجعة وتحرير) (2017). **المعركة لم تنتهِ ... الإنترنت والحكومات العربية**. ترجمة نجم، نوارة، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

معجم المعاني (2017). إنترنت (2 كانون الأول 2017):
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

مكاوي، حسن عماد والسيد، ليلى حسين (1998). **الاتصال ونظرياته المعاصرة**. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

منصور، علي محمد (1999). **مبادئ الإدارة – "أسس ومفاهيم"**. مجموعة النيل العربية، القاهرة.

المنصور، محمد (2012). **تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين: دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية –" العربية أنموذجاً"**. رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، الأكاديمية العربية، الدانمارك.

منظمة العفو الدولية (2016). **تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2016/2015 – حالة حقوق الإنسان في العالم**. "أمنستي إنترناشينال" Amnesty International–منظمة العفو الدولية.

مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (2003). جنيف 2003 وتونس العاصمة 2005. إنترنت:
http://www.un.org/arabic/conferences/wsis/fact6.html

هويدي، أمين (1975). **الأَمن العربي في مواجهة الأَمن الإسرائيلي**. دار بيروت.

هيئة تقنية المعلومات (2013). **مسودة السياسة الحكومية للمشاركة الإلكترونية واستخدام أدوات التواصل الاجتماعي في القطاع الحكومي**. النسخة الثانية، عمّان، الأردن.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2018). ملخصات التقارير العالمية – التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2016. قسم سياسات واستراتيجيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مديرية السياسات الاستراتيجية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأردن.
http://moict.gov.jo/content/studies-and-reports

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التربية والتعليم، ومبادرة التعليم الأردنية (2012). **دراسة مسحية حول انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مدارس المملكة الأردنية الهاشمية**. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التربية والتعليم، ومبادرة التعليم الأردنية.

References ب. المراجع الأجنبية

Assange, Julian (2011). Interview with RT. Internet: https://www.rt.com/news/wikileaks-revelations-assange-interview/

Burkhart, Grey E. and Older, Susan (2003). **The Information Revolution in the Middle East and North Africa**. RAND - National Defense Research Institute.

Coe, Peter (2015). "The Social Media Paradox: An Intersection with Freedom of Expression and the Criminal Law". Internet: http://publications.aston.ac.uk/25254/1/Social_media_paradox_an_intersection_with_freedom_of_expression_and_the_criminal_law.pdf

Davenport, T. & Prusak, L. (1998). **Working knowledge ''How Organizations Manage What They Know''**. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Deloitte (2017). **Technology, Media and Telecommunications Predictions - Middle East Edition**. Deloitte's Predictions for the technology, media and telecommunications (TMT) sectors.

Elmasry, Tarek, Benni, Enrico, Patel, Jigar and Peter aus dem Moore, Jan (2016). **Digital Middle East: Transforming the Region into a Leading Digital Economy**. McKinsey & Company.

NIC – National Intelligence Council (2012). **Global Trends 2030: Alternative Worlds.** A publication of the National Intelligence Council, USA.

Salem, F. (2017). "The Arab Social Media Report 2017: Social Media and the Internet of Things: Towards Data-Driven Policymaking in the Arab World". **MBR School of Government**. (Vol. 7), Dubai.

Socialbakers (2014). http://www.socialbakers.com

Statista (2014). http://www.statista.com

Thayer, Lee O. (2000). **Communication and Communication Systems**. Homewood Illinois, Richard D. Irwin.

World Bank (2017). **The Little Data Book on Information and Communication Technology 2017**. Washington, DC: World Bank. doi: 10.1596/978-1-4648-1028-2. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.